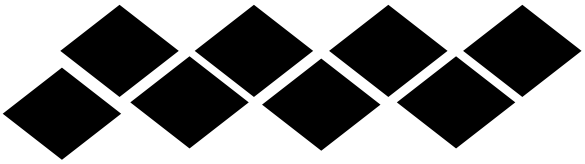

أثر العمل التجاري في تكوين الأسرة المغربية في مصر خلال العصر العثماني: دراسة وثائقية

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

د.سامح إبراهيم عبد الفتاح عبد العزيز

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين نحمده سبحانه وتعالى حمدًا يليق بجلاله وعظمته، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين وأزواجه أمهات المؤمنين، وبعد.

فلا يزال كثير من الباحثين في التاريخ يفضلون الكتابة في موضوعات التاريخ السياسي؛ لكونه الأغزر مادة والأسهل تناولًا؛ ولأنهم لا يزالون ينظرون إليه على أنه الأكثر تأثيرًا في مسيرة التاريخ الإنساني التي حددتها الحروب ورسمتها الانتصارات أو الهزائم، الأمر الذي أسهم في تضخيم عدد المكتوب عنه على حساب مجالات أخرى لا تقل أهمية، لا سيما التاريخ الاجتماعي، الذي يحتاج إلى مزيد بحث وتنقيب ويكتنفه كثير من المشقة، حتى رسخت في أذهان غير المتخصصين أن التاريخ ما هو إلا الأحداث المتعلقة بالمعارك الحربية، وقيام الدول وسقوطها، وشخصيات الحكام، ولا نصيب فيه للأمم والمجتمعات.

ومع أن التاريخ الاجتماعي لا يزال يحتاج إلى جهود كبيرة من المؤرخين إلا أن معظمهم انصرف عنه لفترات طويلة بسبب وعورة طرقه، وتشعب موضوعاته ومناهجه، وتعقد نظرياته، وندرة مصادره، فظل مرتقىً صعبًا وميدانًا وعرًا، لا سيما في العصر العثماني الذي قلت كتابات المؤرخين عنه بصفة عامة، وعن موضوعاته الاجتماعية بصفة خاصة.

ثم حدثت نقلة كبيرة في العقود الثلاثة الماضية بتوجه بعض الباحثين إلى سجلات المحاكم الشرعية المتوافرة في دور الوثائق والمحفوظات، ذلك الكنز الكبير الذي قدم تأريخًا حقيقيًا لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية في ولايات الدولة العثمانية؛ فهي الجهة الوحيدة التي تسجل فيها المعاملات والممارسات اليومية المتعلقة بحياة المجتمع والأسرة، بداية من تكوينها وظروف معيشتها والعوامل المؤثرة فيها، من خلال عقود الزواج ووثائق الطلاق والخلع والنفقة، وغيرها من معاملات تقدم صورة حية لطريقة تكوين الأسرة وعوامل تماسكها، وأنواع الخلافات التي تؤدي إلى تفككها وأسباب تلك المشكلات وغير ذلك، وهي تعد المستندات الرسمية الباقية التي تتسم بالمصداقية؛ لأنها لم تكتب لتكون مصدرًا للتاريخ، وإنما للتوثيق وحفظ الحقوق، ولم يكتنفها ما يكتنف المصادر الأخرى من التزييف والتلفيق(١).

وأما عن هذا البحث فيتناول جزئية دقيقة لكنها مهمة في هذا الميدان الاجتماعي الفسيح تختص بتأثير عمل الزوج في التجارة على تكوين الأسرة من خلال التجار المغاربة في مصر العثمانية، فالأسرة نواة المجتمع ينمو في رحابها الصغار، وينعم في ظلالها الزوجان بالسكن، وتتكون ـ في شكلها البسيط ـ من الأبناء غير المتزوجين مع الوالدين اللذين يعملان على استقرارها؛

(١) حسان حلاق: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ج ١، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، (ص: ٥)، خليل ساحلي أوغلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور ضمن كتاب، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، استانبول، ٢٠٠٠م، (ص: ١٩١).

لاستمرار بقائها ورسوخها؛ لتشكل الوحدة الأساسية في بناء المجتمع ، لكنها ـ لا شك ـ تتأثر بالظروف المحيطة بها؛ اجتماعية كانت، أو ثقافية، أو اقتصادية (١).

والحياة الأسرية للتجار المغاربة في مصر قد تأثرت بما حولها من المؤثرات؛ التي أسهمت في تشكيلها والعمل التجاري بما قدمه للتجار من ثروة ومكانة اجتماعية، وما يكتنفه من صعوبات ومشكلات تتعلق بكثرة الترحال وطول الغياب خاصة للمشتغلين منهم بالتجارة الخارجية، ألقت بظلالها على طريقة تكوين الأسرة ففي عقود الزواج ووثائق التركات ودعاوى الطلاق والخلع أو النفقة أو إثبات غياب الزوج عن أهله وانقطاع أخباره عنهم وغيرها من الوثائق الشرعية ـ معلومات قيِّمة عن طريقة تكوين الأسرة عند هذه الطائفة من المجتمع المصري في العصر العثماني، بداية من وصول التاجر إلى المرأة التي تناسبه للزواج والأسس التي يتم الاختيار بناءً عليها، والأسرة التي تصلح للمصاهرة، وما يتبعها من الخطبة التي تتيح للرجل أن يتعرف على المرأة ويقترب أكثر من أسرتها، وإذا انتهت مدة الخطوبة جاء الدور على المرحلة التالية الخاصة بعقد الزواج ودفع الصداق وما يكتنفها من مراسم واحتفالات، فأثَّر العمل التجاري على كتابة عقد الزواج وصياغته، وتحكم في تحديد من الذي يباشره، والشروط التي أنتجتها ظروف مزاولة هذه المهنة في عقود زواج أفرادها، ومقدار الصداق الذي يقدمونه للمرأة ومكوناته النقدية والعينية، والشوار الذي تجهز به العروس بيتها.

فوثائق المحاكم الشرعية اشتملت على قائمات الجهاز؛ بما فيها من ملابس وحلي، وغيرها مما كان التجار يهدونه لأزواجهم أو يؤدونه ضمن المهور العينية.

ولا شك في أن العمل التجاري بما يوفره من ربح للمشتغلين فيه يجعل الصداق النقدي والعيني، أوالشوار، أوالاحتفالات تأخذ شكلًا خاصًا قد أسهم في صياغته الاستقرار والنمو الاقتصادي لهذه الطائفة، كما أن طريقة دفع الصداق للزوجة أو وليِّها كانت متأثرة بالتعاملات التجارية، فمنها الحالّ عند العقد، ومنها المؤجل، ومنها المقسط على أقساط متباينة تعكس ظروف المتعاقدين المالية.

وأما عن مواسم الزواج فقد أثبت الدراسة أن التجار المغاربة تزوجوا في جميع شهور السنة تقريبًا، إلا أن عمليات الزواج لم تكن تسير على وتيرة واحدة في جميع الأوقات؛ فهناك أشهر كثرت فيها حالات الزواج بشكل ملحوظ بينما يندر الزواج في أشهر أخرى، الأمر الذي أثار التساؤل عن أثر العمل التجاري في تحديد مواسم الزواج، والأوقات التي يتعذر فيها.

كما تضافرت عدة عوامل تجارية دفعت بعض التجار المغاربة إلى التعدد والتسري، بسبب كثرة أسفار التاجر وتنقله المستمر، بالإضافة إلى الثروة التي كونتها الأرباح التجارية، الأمر الذي سهَّل عملية التعدد، بل تعداه إلى التسري بالإماء والجواري، حتى أصبحت بيوت الأثرياء منهم تشتمل على أكثر من زوجة وسرية.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على وثائق المحاكم الشرعية المصرية التي أمدت الباحث بجل تفصيلات الدراسة، وسلطت الضوء على جزئياتها، غير أن جمع المادة من هذه الوثائق

(١) مهدي محمد القصاص : علم الاجتماع العائلي، المنصورة، ٢٠٠٨ م، (ص: ٥).

استغرق وقتًا وجهدًا كبيرًا؛ فالمعلومات ليست مباشرة سهلة التناول، بل تحتاج إلى استقراء عميق، واستنباط للمعلومات، واستنتاج للآثار، وجمع للأسباب، فضلًا عن لغة الوثائق القديمة، وأوراقها البالية، وخطوطها المندرسة، وغير ذلك من الصعاب التي تغلب الباحث عليها بعون الله وتوفيقه.

ولما كان البحث العلمي عملًا متصلًا وكتابًا مفتوحًا فإنه لا يستغني أبدًا عن الإثراء والتنقيح ومداومة التصويب والزيادة، إما من جهة كاتبه، وإما من غيره من المتخصصين والقراء، وهذا ما يترك الباب مفتوحًا لمن يريد أن يدلي بدلوه لإكمال الدراسة والتعليق عليها.

المبحث الأول : أثر العمل التجاري في اختيار كل من الزوجين الآخر

يدفعني إلى بحث أثر العمل التجاري في انتقاء كل من الزوجين الآخر عدة تساؤلات منها: هل شكَّل التجار المغاربة في مصر فئة اجتماعية مغلقة؛ بحيث حرصوا على أن تكون مصاهراتهم بينهم فقط؛ لتمتين العلاقة بين أبناء الطائفة، وللحفاظ على الثروات أن تخرج من بين أظهرهم، أم أنهم انفتحوا على المجتمع وصاهروا أبناء الفئات الأخرى؟ وهل أثر الانتماء الجغرافي أو العرقي أو القرابة الأسرية والعلاقات الاجتماعية، أو الاتفاق في مهنة التجارة والترافق في السوق الواحد أو تجارة السلعة الواحدة أو الشركة التجارية الواحدة في المصاهرات واختيار الزوجة؟

كان لانتشار التجار المغاربة الواسع في أسواق القاهرة والمدن الأخرى وإسهاماتهم الواضحة في الحياة الاجتماعية المصرية ـ دور كبير في قيام علاقات وتأثيرات اجتماعية، وعلى وجه الخصوص لمن اختار منهم مصر دارًا ومقامًا له، وسواء أكانت هذه العلاقات داخل مجتمع التجار المغاربة، أم خارجية مع بقية مكونات المجتمع المصري، فقد قوَّت من روابط المحبة والتآلف بينهم بشكل ساعد على الاندماج والتزاوج، فنتج عنه تأثير وتأثر في العادات والتقاليد بين الجانبين. كل هذا يدعونا إلى بحث أسس الاختيار في الزواج، وتكوين الأسرة لدى هذه الفئة المهمة في نسيج ومكونات المجتمع المصري خلال العصر العثماني.

إن دراسة عقود الزواج والطلاق ودفاتر التركات ووثائق المنازعات الأسرية الخاصة بالتجار المغاربة في مصر تؤكد تأثير العمل التجاري على قرار التاجر في اختيار زوجته، وولي المرأة في اختيار زوجها، بحيث سارت عمليات المصاهرة في عدة اتجاهات وأولويات تدفعها خلفية العمل التجاري.

فقد فضل التجار المغاربة الزواج من بنات الجالية المغربية في مصر، بحيث تكون الأولوية لهم في هذا الخيار مراعاة للموافقة في الطباع والأخلاق والتقاليد المغربية الموروثة، فتكون الزوجة أكثر انقيادًا لرغبات زوجها، ويكون هو أشد ملاءمة لزوجته، ويتجنب الطرفان المشكلات التي تنشأ عن الزواج من غير المغربيات، فكان الزواج الداخلي بين أبناء الجالية هو الأكثر شيوعًا مع تقديم الأقرب فالأقرب، فأول ما يبدأ به الزوج أن يبحث بين أقاربه، ثم أبناء المدينة أو الولاية المغربية التي ينتمي إليها، ثم في الطائفة المغربية بصفة عامة، أو من تجمعهم سلعة تجارية واحدة أو يتجاورون في سوق واحد، أو من يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة.

ولا يعني هذا أن التجار المغاربة كانوا يشكلون جالية منغلقة اجتماعيًا، بل كثر التصاهر بينهم وبين المصريين وغيرهم من أبناء الولايات العثمانية الذين جمعهم العمل التجاري في مصر.

وفي هذا المبحث تفصيل لأسس الاختيار في المصاهرة عند التجار المغاربة، وكيف أثر العمل التجاري فيه.

أولًا : مصاهرات القرابة.

أول ما يطالعنا من أسس الاختيار في الزواج عند التجار المغاربة في مصر القرابة التي غالباً ما نتج عنها الزواج البيني في الطائفة المغربية لتقوية الروابط الاجتماعية والمادية بينهم، وهذا الزواج اتخذ عدة صور منها الزواج داخل العائلة، ثم الزواج داخل أبناء المدينة أو الولاية المغربية الواحدة، ثم الزواج بين أبناء طائفة التجار المغاربة في مصر.

فأما عن الزواج العائلي فإن الشواهد الوثائقية تؤكد توجه التجار المغاربة عامة وأبناء العائلات التجارية الكبرى خاصة إليه؛ حيث كثر الزواج من بنات العم ثم القريبات من جهة الأم؛ لتأكيد الترابط بين العائلات، وتعزيز التواصل الاجتماعي بينها، والحفاظ على كيانها وخصائصها المغربية حتى لا تذوب في المجتمع المصري الكبير من ناحية، وضمان المحافظة على ثروة العائلة وأملاكها من ناحية أخرى(١).

وتمثل نسبة المصاهرات العائلية حوالي ٣٣٣ حالة بواقع ١٧٪ من عقود الزواج التي تقوم عليها الدراسة وعددها ١٩٥٩حالة، وأكثرها الزواج من ابنة العم كزواج محمد بن سعيد بن عيسى الجِربي من ابنة عمه صالحة بنت علي بن عيسى، والجدير بالذكر أنها كانت يتيمة وصغيرة لم تبلغ سن التكليف بعد، فتزوجها بدافع الحفاظ عليها وعلى أموالها التي ورثتها عن والدها؛ لئلا تخرج عن حيازة الأسرة(٢).

ومثله زواج الشاب حمودة بن عمر الزواري من ابنة عمه فاطمة بنت علي الزواري(٣)، وزواج محمد بن عبد الرحمن تربانة من لطيفة بنت سليمان تربانة وعائلتهم من أشهر العائلات التجارية المغربية في مصر(٤)، وفي عائلة الناضوري تزوج حسن بن علي الناضوري من روكية

---

(١) يبدو أن هناك تأثرًا أيضًا بالخلفية الشائعة في الولايات المغربية المعاصرة لفترة الدراسة، فقد شاع هذا النوع من الزواج في بعض الولايات المغربية للأسباب الاجتماعية والاقتصادية المذكورة أعلاه. تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٨م، (ص: ٤٢)، أنعام محمد سالم شرف الدين : تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية ١٧١١– ١٨٣٥م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط١، ١٩٩٨م، (ص: ١٩٢)، محمد عمر مروان: سجلات محكمة طرابلس الشرعية، ١١٧٤هـ (١٧٦٠م) – ١٢٧١هـ (١٨٥٤م)، دراسة في مصدر تاريخي، مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٣ م، (ص : ١٢٨)، أبو القاسم سعد الله : دراسة اجتماعية في دفتر محكمة المدية، أواخر العهد العثماني (١٨٢١ – ١٨٣٩م)، منشور ضمن أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب الإسلامي، ج٢، ط٣، بيروت، ١٩٩٠م، (ص ص: ٢٧٦– ٢٧٨).

(٢) قناطر السباع : س ١٤٠، ص٦٧٠، م ٢٠٦٧، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).

(٣) الإسكندرية : س ٩٢، ص ١٨٤، م ٢٤٠، ٤ صفر ١١٨٤هـ (٣٠ مايو١٧٧٠م).

(٤) مضابط محكمة الاسكندرية : س ٩، ص ٢٣، م ٨٦، أوائل شعبان ١١٢٤هـ (٤ سبتمبر ١٧١٢م).

بنت فتح الله الناضوري وكيل وجاق طرابلس[١]، وتزوج أحمد بن إبراهيم المغربي من محبوبة ابنة عمه علي بن حسين المغربي وأسرتهم من الأسر الثرية [٢].

ثم يأتي الزواج من ابنة الخال وهو في المرتبة الثانية بعد الزواج من بنت العم من حيث العدد، ولعل الأثر التجاري هنا أخف من النوع الأول فالعصبة التي تدفع إلى الحرص على الميراث ألا يخرج من الأسرة شبه منعدمة، اللهم إلا أن تكون هناك مشاركات تجارية، مثل: حالة سليمان بن ولي التونسي الذي تزوج من ابنة خاله عائشة بنت محمود التونسي وكان بين العائلتين علائق تجارية، فلما ماتت الزوجة ورث منها ٣٠٠ قرشًا روميًا[٣] من تركتها[٤].

ولتقوية الأواصر بين المنتسبين للمدينة أو الولاية المغربية الواحدة أو بين الجالية المغربية عامة، فقد شاعت المصاهرات بين أبناء كل مدينة على حدة، فالطرابلسيون تزوجوا كثيرًا من الطرابلسيات، والتونسيون كذلك، والجزائريون أيضًا كما تزاوجوا فيما بينهم من أبناء الولايات المغربية، وفي ذلك يشعر التاجر بارتياح في هذه العلاقة التي تربطه بموطنه الأصلي[٥].

والأمثلة من هذا الصنف أكثر من أن تحصى في فترة الدراسة منها حالة زواج أحمد بن عبد الدايم جويلي[٦] المسراتي[٧] من خديجة بنت عبد النبي المسراتي[٨]، وزواج أحمد بن محمد التاجوري من عائشة بنت أحمد التونسي[٩]، وزواج عائشة وقمر ابنتا علي التطاوني الأولى من محمد بن أحمد الجزائري، والثانية من علي بن أحمد التلمساني[١٠].

---

(١) الإسكندرية: س ٨٧، ص ص ٤٧ – ٤٩، م ٦٢ ، ٢٦ شوال ١١٩٣هـ (٧ نوفمبر ١٧٧٩م). والذي بلغت ثروته ١٢٢٥ ريال بطاقة عنهم ٢٠٥٨٠٠ نصف فضة. مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٩، م ٤٣٢، غاية رجب ١٢١٣هـ (٩ يناير ١٧٩٩م).

(٢) الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٣٩، م ٧٣٦ ، شعبان ١٢٠٦هـ (مارس ١٧٩٢م).

(٣) قرش فضة عثماني ضرب في عهد سليمان الثاني ١٠٩٩– ١١٠٢هـ (١٦٨٧–١٦٩٠م). سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، (ص: ١١٤)؛ مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣١، م ٧٢١، ١٥ شوال ١١٨٨هـ (١٩ ديسمبر ١٧٧٤م).

(٤) سجلات محكمة بولاق : س ٦١، ص ٤٦٨، م ١١٧٩، ١٥ ربيع الأول ١١١٩هـ (٦ يونيو ١٧٠٧م).

٥ () عبد العليم القباني: قصة المغاربة في الإسكندرية، بحث ضمن ندوة العلاقات المصرية المغربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢م، (ص: ٩٠).

٦ () تاريخ هذه الأسرة التجاري حافل بالإنجاز فرحومة بن جويلي المسراتي كان كبيراً للركب التجاري المسراتي بين فزان ومسراته وفزان ومصر في بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي. أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي: تاريخ طرابلس الغرب، المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب وما كان بها من الأخبار، عني بتصحيحه والتعليق عليه: الأستاذ. الطاهر أحمد الزاوي، مكتبة المدار الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، (ص: ٢٣٧).

٧ () مسراتة : مدينة ليبية مشهورة، تقع على مسافة ٢١٥ كم شرق العاصمة طرابلس، وقد اشتهر أهلها بالنشاط التجاري. الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي: معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ط ١، طرابلس، ليبيا، ١٣٨٨ هـ –١٩٦٨م، (ص: ٣١٧).

٨ () طولون: س ٢١٢، ص ١١٧، م ٣٧٤، غاية جماد الآخر ١١٠٠هـ (١١ أبريل ١٦٩٠م).

٩ () مضابط الإسكندرية: س ١، ص ٢٢٤، م ٧٣٣، ٩ صفر ١١٣١هـ (٢ يناير ١٧١٩م).

١٠ () سجلات محكمة رشيد : س ٦٣، ص ١٩٠، م ٣٥٥، ١٣ شوال ١١٥٨هـ (٩ نوفمبر ١٧٤٥م).

والحاجة إلى هذا الزواج الداخلي كانت أكثر إلحاحًا في المدن المصرية التي يشكل فيها التجار المغاربة نسبة سكانية قليلة، مثل: أسيوط وقنا والسويس، وغيرها من البلاد التي يقل فيها الوجود المغربي إلى درجة يخشى فيها التجار من المشكلات التي تنجم عن الزواج من خارج الطائفة من ناحية، ويحافظون على خصائص الأسرة المغربية وكيانها من الذوبان في المجتمع المصري من ناحية أخرى، ففي أسيوط كانت الأولوية في الزواج عند التجار المغاربة من أقاربهم وأبناء بلادهم المقيمين معهم في المدينة(١).

ثانيًا: المصاهرات بين العائلات التجارية الكبرى.

فضل التجار المغاربة في مصر مصاهرة العائلات التجارية الكبرى، لا سيما التي تربطهم بهم علاقات تجارية (شركات ومضاربات) حيث أدى تشابك المصالح التجارية إلى الترابط الأسري توثيقًا وتمتينًا لهذه العلاقات أو نتيجة لها، فمن خلال التعاملات المالية يحدث المزيد من التقارب الأسري ويستطيع التاجر أن يحدد الأسرة التي تصلح لأن يتزوج منها، كما يسهل على ولي المرأة أن يتثبت من أهلية المتقدم لابنته، فيقبله أو يرفضه.

وهذا النوع من الاختيار يقوم أحيانًا على أساس تحقيق المصالح والاعتبارات التجارية داخل البيوت الكبرى، ولا علاقة له بالقرابة، فهو عام بين التجار وإن اختلفت أنسابهم وأصولهم، من ذلك اختيار التاجر محمد بن عبد الرحمن تربانة الزواج من لطيفة بنت سليمان تربانة(٢)، وهذه العائلة من أكبر العائلات التجارية في الإسكندرية اقتصروا في الغالب على المصاهرات الداخلية في نطاق الأسرة أو مع العائلات التي تتساوى معهم في المستوى المادي والاجتماعي، مثل: عائلة ابن غانم المسراتية حيث تزوج محمد بن سالم بن غانم من ابنة إبراهيم بن عبيد تربانة الذي بلغ رأس ماله وحده حوالي ٧٢٥ ألف نصف فضة(٣) .

وتزوج إبراهيم قبودان الفطيسي وكيل وجاق طرابلس في الإسكندرية بفطومة بنت علي أبو كراع(٤)، وتزوج محمد بن سعيد دويب الصفاقسي من سكر بنت أحمد الرشيدي أحد تجار القطن في رشيد (٥) .

وبينما كثرت حالات المصاهرات الفردية بين العائلات الكبرى وجدت بعض الحالات للزواج المتعدد، بمعنى أن تتعدد المصاهرات بين العائلتين التجاريتين مثلما تزوج التاجر أحمد بن ميلاد التونسي وشقيقه محمد من كريمتي سليمان بشناق وهم جميعًا من تجار الزيت بالإسكندرية(٦) .

والجدير بالذكر أن هذا الاختيار للزوجات من بنات العائلات التجارية الكبرى انعكست آثاره على مقدار الصداق والهدايا المقدمة للعروس، وتكلفة تجهيز منزل الزوجية، وغير ذلك من النفقات.

---

١ () سجلات محكمة أسيوط الشرعية: س ٣، ص ٢٠٨، م ٥٥٧، ٢٨ شوال ١١٣٥هـ (٢ أغسطس ١٧٢٣م).
٢ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣، م ٨٦، أوائل شعبان ١١٢٤هـ (٤ سبتمبر ١٧١٢م).
٣ () الإسكندرية: س ٦٨، ص ص ٤٢ – ٤٤ ، م ٦٧، ١٢ محرم ١١٣٧هـ (١ أكتوبر ١٧٢٤م).
٤ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ١٣٤، م ٢٢٠، ١٠ رجب ١٢٠٩هـ (٢ فبراير ١٧٩٥م).
٥ () رشيد: س ١١٤، ص ١٥٨، م ٢٤٩، ٩ شعبان ١١٨٣هـ (٨ ديسمبر ١٧٦٩م).
٦ () الإسكندرية: س ٧٣، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣١، م ٢٨٠، ٦ جماد أول ١١٤٧هـ .

ثالثًا: الزواج بين زملاء السوق الواحد.

كما تأثر التجار بأقرانهم وجيرانهم وشركائهم داخل السوق أو الوكالة الذين يتاجرون معهم في سلعة واحدة أو يعملون في المهن التي تخدم عملهم التجاري، ويعرف بعضهم بعضًا، ويتعامل بعضهم مع بعض، فصاهروهم بغض الطرف عن أصولهم وبلادهم التي وفدوا منها، فتجار وكالة الزيت الكبرى في بولاق بالقاهرة وقع بينهم عديد من حالات المصاهرة، سواء بين المغاربة فيما بينهم أو بينهم وبين غيرهم من تجار الوكالة، فأما مصاهرات الزياتين المغاربة فمثل: زواج يوسف بن سعيد الزيات من خديجة ابنة سعيد المغربي الزيات(١)، وزواج شقيقها خليفة بن سعيد من كريمة بنت سليمان الزيات(٢)، وأما زواجهم من الزياتين غير المغاربة فمثل زواج علي التراب المتسبب في الزيت من راوية بنت راشد الفيومي الزيات(٣)، وزواج عمر بن صالح البرجي من عائشة بنت مصطفى الصعيدي(٤)، وكذلك تزوج التجار من أسر العاملين في المهن التجارية المساندة لتجارة الزيت كزواج علي بن عمر البرجي الزيات من فاطمة بنت عبد الرحمن القباني في وكالة الزيت المذكورة(٥).

وفي سوق الأحرمة بحي طولون في القاهرة وقع اختيار كثير من العاملين في تجارة الأحرمة والمهن المساعدة لها على الأسر المشاركة لهم في السوق فصاهروهم وتزوجوا من بناتهم، مثل أحمد بن قاسم المغربي الذي تزوج من عائشة بنت شعبان المغربي(٦)،وتزوج حميدة بن صالح المغربي فاطمة بنت محمد الصراف في السوق نفسه(٧).

والمجاورة في السوق كانت العامل المشترك الذي جمع بين بعض الأسر المغربية في طولون بغير المغاربة، فوقع بينهم التداخل الأسري عن طريق المصاهرة، حيث تزوج عثمان بن مسعود المسراتي من غالية بنت محمد بن جعفر من أهالي ناحية منيت شماس بولاية الجيزة، وقد تم التعارف بينهم من خلال التعامل التجاري في سوق طولون(٨).

وفي الإسكندرية وقع اختيار التجار على الأسر التجارية التي يتاجر أبناؤها معهم في سلعة تجارية واحدة أو داخل سوق واحد، مثل: حسن المجابري المغربي الزيات الذي زوج ابنتيه فريدة وآمنة لشريكين له في تجارته؛ حيث زوج الأولى لقاسم الزواوي الزيات، والأخرى لإبراهيم الزواوي الزيات(٩)، كما زوج حمودة بن محمد القماش الدرناوي ابنته فاطمة لعبد الكريم المنوفي القماش، زميله في تجارة الأقمشة في الاسكندرية(١٠) .

---

١ () بولاق: س ٦٠، ص ٦٣٥، م ٥١٣، ٢٤ شعبان ١١٠٧هـ (٢٨ مارس ١٦٩٦م).
٢ () بولاق: س ٦٤، ص ١٧١، م ٤٣٤، ٩ شعبان ١١٣١هـ (٢٨ يونيه ١٧١٩م).
٣ () باب الشعرية : س ٦٤٤، ص ٦٣، م ٢٤٥، غاية ربيع الآخر ١١٧٧هـ (٨ نوفمبر ١٧٦٣م).
٤ () بولاق: س ٨١، ص ٣١٧، م ٥٨٨، ١١ جماد أول ١٢١٠هـ (٢٥ نوفمبر ١٧٩٥م).
٥ () بولاق: س ٦٤، ص ١٦٤، م ٢٤٣، غرة رمضان ١١٣١هـ (١٩ يوليو ١٧١٩م).
٦ () طولون : س ٢١٩، ص ٦٨٤، م ١٥٧٧، ١٠ جمادى الأولى ١١٤٠هـ (٢٥ ديسمبر ١٧٢٧م).
٧ () القسمة العسكرية: س ١٣٣، ص ص ٣١١،٣١٠، م٥٣١، ٧ جماد آخر ١١٤٤هـ (٧ ديسمبر ١٧٣١م).
٨ () طولون : س ٢٢٤، ص ٤٩١، م ١١٣٦، ٢٢ رجب ١١٥٣هـ (١٤ أكتوبر ١٧٤٠م).
٩ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ٢٧٩، م ٣٣٦، ٢٦ صفر ١١٧٧هـ (٦ سبتمبر ١٧٦٣م).
١٠ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٢، م ٤٧، ١٦ جمادى الأولى ١١٨٣هـ (١٩ سبتمبر ١٧٦٩م).

وفي دمياط تزوج حمودة بن محمد التونسي تاجر الدخان من فاطمة بنت عبد الجواد المنزلاوي الدخاخني[١]، وفي رشيد تزوج علي بن أحمد الصفاقسي من صالحة بنت محمد الشرفي وكلاهما يتاجر في الكتان بالثغر الرشيدي[٢].

رابعًا: مصاهرة رجال السلطة والكبراء.

كما حرص التجار المغاربة على مصاهرة من يساعدهم في تحصيل مكانة اجتماعية تعزز مكانتهم الاقتصادية في مصر العثمانية فصاهروا بعض رجال السلطة وأصحاب النفوذ في البلاد من ذوي المناصب الإدارية وأرباب الرتب العسكرية بأن تزوجوا منهم وزوجوهم، حيث يذكر هاملتون جب وزميله أن معظم التجار الرئيسيين في مصر وهم من وجهاء وأعيان البلاد ومن عائلات عديدة استطاعوا تحصيل ثروات ضخمة وتزوجوا من عائلات البكوات والعسكر، وضرب مثلًا بعائلة الشرايبي التي أسسها محمد دادة المتوفى سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) وترك ١٤٨٠ كيسًا من الذهب وأملاكاً واسعة[٣].

وبالبحث في عقود الزواج وغيرها من وثائق المنازعات والتركات تم إحصاء عدد كبير من التجار المغاربة الذين أسسوا اختيارهم لأزواجهم بحيث يتوافق وهذا المطلب في المدن المصرية المختلفة، فكثر اختلاطهم بأسر النخبة العسكرية والإدارية وتزوجوا منهم وزوجوهم، ففي القاهرة تزوج حسين أبي السرور المغربي من إحسان خاتون بنت حسن باش ملازم طائفة مستحفظان[٤]، وتزوج سعيد بن يعقوب المغربي تاجر الأحرمة من حوى خاتون ابنة الأمير إبراهيم[٥]، وتزوج أحمد أبو عزة المراكشي من فاطمة بنت علي جوربجي طائفة الجراكسة[٦]، بينما تزوج عبد الرحمن المسراتي فاطمة ابنة الأمير حسين جوربجي طائفة جاويشان[٧].

وفي المدن المصرية الأخرى كان لديهم الدافع نفسه، فتوجه بعضهم إلى مصاهرة الأمراء والبكوات العسكريين، ففي الإسكندرية تزوج محمد بن عبد الرحمن تربانة من لطيفة بنت الأمير سليمان جوربجي[٨]، وتزوج إبراهيم أبو هيف المغربي من خديجة بنت مسعود جوربجي سردار تفكجيان [٩]، وتزوج إبراهيم بن محمد دويب من صفية بنت علي جوربجي بالحصار الكبير الأشرفي[١٠]، كما تزوج عبد السلام الطرابلسي فطومة بنت محمد شيخ طائفة العتالين[١١]، وتزوج

---

١ () سجلات محكمة دمياط الشرعية: س ٢٢٦، ص ١٥٩، م ٢٨٨ ، د ت.

٢ () رشيد: س ١١٥، ص ٢٧١، م ٤٣١، ٣ صفر ١١٢٦هـ (١٩ فبراير ١٧١٤م).

٣ () هاملتون جب، وهارولد بوون : المجتمع الإسلامي والغرب، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر للميلاد، ج ١، ترجمة ودراسة، د : أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، إصدارات دار الكتب الوطنية، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م، (١/ ٤٢١).

٤ () الصالح: س ٣٤٢، ص ٢٨٣، م ٧٥٤، ١٧ ربيع الأول ١١١٦هـ (٢١ يوليو ١٧٠٤م).

٥ () طولون : س ٢٢٠، ص ١٧، م ٤٩، ٢٢ محرم ١١٤٢هـ (١٨ أغسطس ١٧٢٩م).

٦ () القسمة العسكرية : س ١٣٥، ص ٢٢، م ٣٥، ٢ جماد الأول ١١٤٥هـ (٢٢ أكتوبر ١٧٣٢م).

٧ () طولون: س ٢٢٤، ص ١٦١، م ٣٩٨، ٢٠ محرم ١١٥٢هـ (٣٠ أبريل ١٧٣٩م).

٨ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣، م ٨٦، أوائل شعبان ١١٢٤هـ (أوائل سبتمبر ١٧١٢م).

٩ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ٣٥٢، م ٤٢٤، شوال ١١٧٣هـ (مايو ١٧٦٠م).

١٠ () الإسكندرية: س ٩٠، ص ٤٤١، م ٥٤١، ٢٢ذي القعدة ١١٨٢هـ (١ أبريل ١٧٦٩م).

١١ () الإسكندرية: س ٩٦، ص ٣٧٧، م ٥٨٩، ٧ ذي الحجة ١١٩٠هـ (١٨ يناير ١٧٧٧م).

محمود أبو ثور الدرناوي من حليمة بنت الأمير محمد جوربجي الغرياني[١] سردار عزبان بالثغر وشقيقة الأمير أحمد جوربجي عزبان سردار مستحفظان بالثغر[٢]، وتزوج محمود بن رحومة الغاوي شقيق وكيل وجاق طرابلس من صالحة بنت الأمير محمد من عزبان[٣].

وفي منفلوط من صعيد مصر تزوج محمد بن علي المغربي مهتار النوبة من خديجة بنت أحمد ورسي[٤].

ويلاحظ حرص التجار المغاربة على مصاهرة الأمراء العاملين في الوجاقات المختلفة؛ للقرب منهم والاستفادة من سلطتهم ومكانتهم الاجتماعية، بغض الطرف عن حالة الزوجة، حتى لو اضطر بعضهم إلى الزواج من ثيب كما مر من حالات.

وبالمقابل حرص التجار المغاربة على أن يزوجوا بناتهم من أصحاب الوظائف الإدارية العسكرية الكبرى، مثل: حسين بن أحمد الطرابلسي الذي زوج ابنته خديجة للقبودان مصطفى غانم زادة في الترسخانة العامرة بالثغر السكندري[٥]، وأحمد بن محمد داده الشرايبي من أكبر البيوت التجارية المغربية في مصر زوَّج ابنته لعلى المهندار بن عبد السلام المغربي[٦]، ومنهم من زوج ابنته لأحد شيوخ الطوائف مثل السيد الشريف خليفة الجزائري الذي زوج ابنته زينب لعبد الوهاب الدرشابي شيخ طائفة الخبازين في الإسكندرية[٧].

١() الغرياني: نسبة إلى غريان إحدى مدن طرابلس الغرب، تقع في الشمال الغربي على بعد ٧٥ كم من العاصمة وهي المركز الإداري للجبل الغربي، وينتسب إليها عدد غير قليل من التجار في مصر. مسعودة موسود؛ نسيمة العوبي : طرابلس الغرب في عهد الوالي يوسف باشا القرمانلي ١٧٩٥ – ١٨٣٢م / ١٢١٠ – ١٢٤٧هـ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦ – ٢٠١٧م، (ص: ٣٤).

٢ () سجلات إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٧٩، م ٦٠٢، ١٠ رجب ١١٩٧هـ (١٣ يونيه ١٧٨٣م).

٣ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ٣٦٨، م ٦١٩، ١٧ جماد الأول ١٢١٠هـ (١ ديسمبر ١٧٩٥م).

٤ () سجلات محكمة منفلوط الشرعية: س ٢، ص ٩، م ٣١، ٩ ربيع أول ١١٧٩هـ (٢٨ أغسطس ١٧٦٥م).

٥ () الإسكندرية: س ٨٧، ص ٢٠٧، م ٢٥٩، ١٤ ربيع أول ١١٧٩هـ (٢ سبتمبر ١٧٦٥م).

٦ () القسمة العسكرية: س٢٠٢، ص ص ١٢٠،١١٩، م١٦٩، ١٢ ربيع الآخر ١١٩٢هـ (١٠ مايو ١٧٧٨م).

٧ () مضابط الاسكندرية: س ٩، ص ٤٥، م ١٤٩، ٢٥ ذي الحجة ١١٨٣هـ (٢٢ أبريل ١٧٧٠م).

خامسًا: مصاهرة العلماء.

كان هناك عديد من الروابط التي جمعت التجار المغاربة بعلماء الأزهر عامة والمغاربة منهم بصفة خاصة، من ذلك إلحاق أبنائهم بالتعليم حتى صار بعضهم من مشايخ التدريس والإفتاء في الجامع الأزهر بالقاهرة والتعليم والقضاء في غيرها من المدن والأقاليم المصرية، واستمر بعض العلماء في ممارسة العمل التجاري بجانب النشاط العلمي ممن عملوا في صباهم مع آبائهم وإخوانهم في التجارة.

من هنا كثرت حالات الزواج بين التجار المغاربة والعلماء الذين تزوجوا من بناتهم وزوجوهم، وبمراجعة الوثائق تبين أن طلاب العلم المغاربة في الأزهر أيضًا انحازوا إلى أفضلية الزواج من بين العائلات المغربية التجارية منها والعلمية، ومما ساعد على ذلك التنوع في النشاط الذي تميز به المغاربة في مصر، بحيث صارت الأسرة الواحدة تجمع بين طلب العلم وطلب الرزق من خلال التجارة، خاصة مثل أسرة البناني، وأسرة الشرايبي وأسرة الأثرم، وأسرة المكني، وأسرة سحبان[١].

والواقع أن التجار المغاربة كانت لديهم رغبة جامحة في مصاهرة العلماء والزواج من بيوتهم، مغاربة كانوا أو غير مغاربة، فتكرر وقوع هذا الزواج وتواتر وروده في وثائق المحاكم الشرعية المختلفة، ويكفي أن نبدأ بقاسم بن محمد كرموس وكيل تجار تونس في مصر الذي تزوج من عالية بنت الشيخ علي القناوي[٢]، وكذلك تزوج محمد بن جابر التاجوري من كريمة بنت الشيخ أحمد الفيواوي[٣]، كما زوج سعيد بن يحيى العدلوني شيخ طائفة المغاربة بسوق طولون ابنه حمودة[٤] صالحة بنت الشيخ سليمان علي زين العابدين الخضيري[٥]، وتزوج أحمد بن محمود الغرياني ستيتة بنت السيد علي الكاتب نقيب الأشراف[٦]، وعبد السلام بن سعيد بن رحومة التاجوري تزوج صالحة بنت الشيخ يحي بن عطية الدري أحد عدول محكمة الاسكندرية[٧]، وأما إبراهيم بن مسعود التونسي فقد تزوج من سلطانة بنت الشيخ إسماعيل الدسوقي[٨].

---

١ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ص ٣٦١، ٣٦٢، م ٩٧٤، ٥ ربيع أول ١١٧٨هـ (٤ سبتمبر ١٧٦٤م)؛ س ١٠٠، ص ٢٣٢، م ٣٧٣، ٢٥ ربيع أول ١١٩٩هـ (٧ فبراير ١٧٨٥م).

٢ () مضابط الإسكندرية: س ٢، ص ١٢١، م ٣٩٥، ١٧ صفر ١١٣٣هـ (١٨ ديسمبر ١٧٢٠م).

٣ () الإسكندرية: س ٨٣، ص ١٦٦، م ٣٦٦، ١٧ جمادى الأولى ١١٤٠هـ (٢ يناير ١٧٢٨م).

٤ () كانت هذه الأسرة تتولى مشيخة الطائفة المغربية في أسواق القاهرة المختلفة؛ فبينما كان سعيد بن يحيى العدلوني يتولى مشيخة سوق طولون كان شقيقه محمد شيخًا لسوق الغورية المتخصص في تجارة الأقمشة الهندية وغيرها، القسمة العسكرية : س ١٣٣، ص ٣٢٠ ، م ٥٤٧ ، ت غرة ربيع آخر ١١٤٤هـ (٣ أكتوبر ١٧٣١م).

٥ () طولون : س ٢٢١، ص ١٥٠، م ٣٧٤، شوال ١١٤٦هـ (مارس ١٧٣٤م)، القسمة العسكرية : س ١٣٣، ص ٣٢٠ ، م ٥٤٧، غرة ربيع آخر ١١٤٤هـ (٣ أكتوبر ١٧٣١م).

٦ () الإسكندرية: س ٨٢، ص ١٣٣، م ٢٤٤، ١٦ صفر ١١٦٨هـ (٢ ديسمبر ١٧٥٤م).

٧ () إشهادات الإسكندرية: س ١٣، ص ١٤٣، م ٣٦٩، غرة محرم ١١٩٤هـ (٩ يناير ١٧٨٠م).

٨ () مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٥٣، م ٢٣٥، ٢٦ ذي القعدة ١٢١٢هـ (١٣ مايو ١٧٩٨م).

ومما سبق يلحظ:

١-أن حرص التجار المغاربة على مصاهرة العلماء أخرجهم من دائرة المصاهرة داخل الطائفة المغربية؛ فتزوجوا من بنات العلماء المصريين قناوي أو فوي أو دسوقي أو إدكاوي.

٢-أن هذه الرغبة في مصاهرة العلماء عمت أفراداً من جميع فئات التجار بداية من كبار الجالية التجارية (وكيل تجار تونس، شيخ طائفة المغاربة في طولون) وحتى متوسطي التجار وصغار المتسببين.

٣-وتأسيسًا على ما سبق فقد صاهروا العلماءَ على اختلاف درجاتهم العلمية وأماكنهم الوظيفية.

وبالمقابل كان هناك حرص من التجار المغاربة على مصاهرة العلماء بتزويجهم بناتهم، والتقرب منهم، والاندماج الأسري معهم، بغض النظر عن أصولهم؛ فهناك مجموعة من الأسر التجارية نجحت في تزويج بناتها للعلماء في القاهرة والأقاليم تمتينًا للأواصر والعلائق معهم؛ للاستفادة من مكانتهم الاجتماعية والعلمية، مثل: أسرة المراكشي؛ فقد تزوج الفقيه علي بن إبراهيم التلمساني من عريبة بنت محمد المراكشي(١)، وأما الشيخ سراج الدين عمر المغربي المالكي شيخ رواق المغاربة فقد زوجه إبراهيم المغربي التاجر بسوق أمير الجيوش(٢) ابنته حجازية(٣) .

ومن الأسر التي جمعت بين العلم والتجارة، وحرص التجار منهم على مصاهرة العلماء أسرة لديدة المغربي؛ زوجوا منها المصونة كانتة بنت الشيخ مصطفي لديدة من تجار سوق الجملون(٤) لشهاب الدين أحمد الشرفي المغربي المالكي شيخ رواق المغاربة في الأزهر(٥) .

ولم يقف الانتماء الجغرافي مانعًا لتحقيق هذه الرغبة فزوج التاجر محمد المغربي، الشيخ محمد بن عمر الغمري الواسطي الشافعي ابنته عائشة وتغاضى عن كونه ليس مغربيًا، بل هو من الواسطة بصعيد مصر(٦)، ومثله التجار المغاربة في أسيوط كانت رغبتهم في التقرب من أهل العلم جامحة فزوج إبراهيم المغربي التاجر في المدينة المذكورة ابنته آمنه للشيخ محمد مفتي الشافعية في أسيوط (٧).

وسواء أكان المنتسب إلى العلم طالبًا لا يزال مجاورًا في بدايات الطلب أم كان شيخًا كبيرًا من أهل الإفتاء والإفادة والتدريس فقد زوجهم المغاربة بناتهم فالتاجر أبو زكريا الزناد المغربي زوَّج

---

١ () الإسكندرية: س ١١، ص ٢٨٤، م ١١٩٦، ٢٦ ذي الحجة ٩٧٨هـ (٢١ مايو ١٥٧١م).

٢ () سوق أمير الجيوش: يقع بين حارة برجوان وحارة بهاء الدين خارج شارع باب زويلة. أحمد بن علي المقريزي: الاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٣، القاهرة ، ١٣٧٠هـ، (ص: ١٠١) .

٣ () باب الشعرية: س٦٣٠، ص ص ١٠٠ – ١٠١، م١٨٣، ١٠ ربيع الأول ١١١٤هـ (٦ أغسطس ١٧٠٢م).

٤ () سوق الجملون هناك سوق الجملون الصغير ويوجد بالقرب من سوق أمير الجيوش خارج شارع باب زويلة، وهناك سوق الجملون الكبير ويوجد وسط الشرابشيين ، وكان به حوانيت البزازين وهو من أوقاف السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون على تربة مملوكه يلبغا التركماني عندما توفي سنة ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م. المقريزي: الخطط..، ج٣، مصدر سابق، (ص ص: ١٠١ – ١٠٣).

٥ () الصالح : س ٣٤٣، ص ٨١، م ٢١٥، ١٢ صفر ١١٢٦هـ (٢٨ فبراير ١٧١٤م)؛ القسمة العسكرية: س١١٩، ص ص ٤٠٥– ٤٠٨، م٢٢٨، ٢٠ربيع الآخر١١٣٣هـ (١٩فبراير ١٧٢١م).

٦ () باب الشعرية : س ٦٣٤، ص ٤٦، م ١٢١، ٢٠ ربيع آخر ١١٣٢هـ (٢ فبراير ١٧٢٠م).

٧ () أسيوط : س ٣، ص ٢٠٨، م ٥٥٧، ٢٨ شوال ١١٣٥هـ (٢ أغسطس ١٧٢٣م).

ابنته فاطمة للشيخ أحمد بن على المغربي الجبالي "أحد طلاب الأزهر"، وهذا الزواج كان نافعًا للطرفين؛ حيث حقق للتاجر حسن اختيار زوج لابنته يتسم فيما يعلم بالصلاح وينتظره مستقبل مرموق من حيث المكانة العلمية والوجاهة الاجتماعية، ومن جهة الزوج كان مفيدًا أيضًا فقد واسته الزوجة بمالها ليواصل حياته العلمية بأمان(١).

وإن صاهر التجار المغاربة المبتدئين من طلاب العلم فإن حرصهم على مصاهرة كبار العلماء كان أكبر فالعمدة الفاضل شهاب الدين أحمد الشرفي المالكي تزوج من صفية بنت حمودة بن محمد من أعيان التجار في الأحرمة في طولون(٢)، ومن عائلة الشرفي أيضًا تزوج الشيخ عبد المولى الشرفي الصفاقسي من لطيفة بنت منصور السروجي (٣) .

وأما الشيخ سالم مسعود الطرابلسي شيخ رواق المغاربة في الأزهر فقد تكرر زواجه من الأسر التجارية، ففي المرة الأولى تزوج من فاطمة بنت أحمد قبودان الفطيسي(٤) وكيل وجاق طرابلس في الإسكندرية والمشرف العام على تجار الولاية في مصر(٥)، و بعد سبع سنوات تقريبًا تزوج –المرة الثانية – آمنة بنت سليمان الغرياني، وكلاهما من العائلات التجارية المرموقة في مصر (٦) .

وفي الإسكندرية زوَّج عبد الهادي الصفاقسي ابنته خديجة للشيخ عبد السلام الصباغ(٧)، وزوَّج حسين المسلاتي(٨) ابنته فطومة للشيخ إبراهيم الصعيدي(٩).

سادسًا : الزواج من خارج الطائفة.

لا يمكن أن يقودنا ما سبق من ذكر أولويات الاختيار عند التجار المغاربة في مصر إلى أن نحكم عليهم بأنهم شكلوا طائفة مغلقة، أو أنهم امتنعوا عن مصاهرة غير مواطنيهم، فالواقع خلاف ذلك والشواهد لا تكاد تحصى من عقود زواجهم بغير المغربيات، إلا أن هذا النوع من المصاهرات لم يكن هو المفضل بالنسبة إلى كثير منهم بسبب ما نشأ عنه من خلافات.

فالوثائق تؤكد أنهم انفتحوا على جميع فئات المجتمع المصري، بغض النظر عن وظائفهم، فصاهروا المصريين من شتى المدن المصرية، وصاهروا غيرهم من رعايا الدولة العثمانية

---

١ () طولون : س ٢٢٠ مكرر، ص ٣٠٤، م ٧٨٥، ١٤ ربيع الآخرة ١١٤٥هـ (٤ أكتوبر ١٧٣٢م).

٢ () طولون : س ٢٢٢، ص ١٧، م ٤٧، غاية شعبان ١١٤٨هـ (١٦ يناير ١٧٣٦م).

٣ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٩٣، م ٢٩٢، ١٣ رجب ١١٨٤هـ (٤ نوفمبر ١٧٧٠م).

٤ () أسرة الفطيسي من الأسر الأندلسية التي هاجرت إلى طرابلس الغرب واستقرت في زليتن، ثم اشتغل منهم نفر غير قليل بالتجارة واستقروا في مصر، وامتلك بعضهم سفنًا، ووكالات تجارية، ووصل أحدهم إلى منصب وكيل طرابلس التجاري في مصر. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية....، مصدر سابق، (ص: ١٣٥)؛ الإسكندرية: س ١٠٠, ص٢٨٠ , م٤٦٦، ت١١٩٩هـ (١٧٨٤م).

٥ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ١٣٤، م ٢٢٠، ١٠ رجب ١٢٠٩هـ (٢ فبراير ١٧٩٥م)؛ الإسكندرية: س ١٠٦، ص ٢٩٢، م ٤٧٤، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٠٩هـ (٢٤ نوفمبر ١٧٩٤م).

٦ () القسمة العسكرية : س ٢٣٠، ص ١٥٨، م ٢٠٤، ٢١ ربيع الآخر ١٢١٦هـ (١ سبتمبر ١٨٠١م).

٧ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ٤٤٠، م ٧٥٢، ٩ شوال ١٢١٦هـ (١٣ فبراير ١٨٠٢م).

٨ () نسبة إلى مسلاتة وهي بلدة كبيرة تقع في الجنوب الشرقي لمدينة طرابلس على مسافة ١٢٥ كم، وأرضها جبلية ويجود فيها الزيتون فاشتهرت بزيته. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ٣١٥).

٩ () الإسكندرية: س ١١٠، ص ١١٤، م ٢٢٧، ٢ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ (١٠ أكتوبر ١٨٠١م).

القاطنين بمصر، فتزوجوا منهم وزوجوهم، فأما من تزوج بالمصريات فمنهم جاب الله بن محمد البسكري الذي تزوج في رشيد من كريمة بنت محمد الإدفيني[١]، وعمر بن محمد الزواوي المقيم بالمنصورة تزوج فاطمة بنت شعبان المصري[٢]، وفي المنصورة أيضًا تزوج محمد أبو مطاوع المغربي بزوجتين هما شرابية بنت عمر المطيري، وقدرية بنت علي الجديلي[٣]، وفي الإسكندرية تزوج عبد الرحمن بن غازي المغربي من خديجة بنت زيدان الصعيدي[٤]، وتزوج أحمد البجاوي من ستيتة بنت رجب الإتكاوي[٥]، وتزوج عبد السلام قويدر الدرناوي تركية بنت حميدة الدفراوي[٦]، كما تزوج سالم الناضوري من فرحانة بنت علي الفوي[٧]، وأما عمر أبو زريبة المسراتي فقد تزوج من ابنة الريس علي الأبي قيري[٨]، وتزوج علي أبو كراع [٩] المغربي من صالحة بنت عز الدين الرشيدي[١٠]، وتزوج رجب بن معتوق التاجوري من سالمة بنت عباس السخاوي[١١].

وفي القاهرة تزوج محمد الحنفي المغربي من محسنة بنت علي الإنبابي[١٢]، وتزوج أبو بكر بن سعيد المغربي البواب بوكالة عباس أغا من قمر بنت يوسف الجرجاوي[١٣]، كما تزوج عمر بن صالح البرجي من لطيفة بنت إبراهيم البولاقي[١٤]، وأخيرًا في إسنا تزوج محمد الجزائري من فطومة بنت خليف المنياوي[١٥].

وأما من صاهرهم من المصريين فأولهم شعبان المحلاوي الذي تزوج في رشيد من عائشة بنت أحمد التونسية[١٦]، ومحمد بن نور الدين الدمياطي تزوج من رومية بنت إبراهيم المغربي[١٧]، وتزوج أحمد الخصاص ببولاق من فاطمة بنت أحمد الجزائري[١٨]، و تزوج أحمد المصري من حواء

---

١ () رشيد: س ٧٩، ص ٥٧١، م ٩١١، ٣ محرم ١٠٨٠هـ (٤ يونيه ١٦٦٩م).
٢ () سجلات محكمة الدقهلية الشرعية: س ٥، ص١٠٥، م ٢٥٩، ت: ١٠٨١هـ (١٦٧١م).
٣ () الدقهلية: س ٥، ص ٢٦٥، م ٢٦٨، ١٠ ذي الحجة ١٠٨١هـ (٢١ أبريل ١٦٧١م).
٤ () مضابط الإسكندرية: س١، ص ٢٩٧، م ٩٥٢، ٩ شعبان ١١٣١هـ (٢٨ يونيه ١٧١٩م).
٥ () مضابط الإسكندرية: س٢، ص ٢٣٨، م ٧٥٦، ٢٥ شوال ١١٣٣ هـ (٢٠ أغسطس ١٧٢١م).
٦ () الإسكندرية: س٧٣، ص ١٦٧، م ١٩٢، ذي الحجة ١١٤٦هـ (مايو١٧٣٤م).
٧ () الإسكندرية: س ٨١، ص ٣٠٧، م ١١٢٢، ٢٦ محرم ١١٧٠هـ (٢١ أكتوبر ١٧٥٦م).
٨ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ١٨١، م ٢٢٠، ١٠جماد الآخر ١١٧٦هـ (٢٧ ديسمبر ١٧٦٢م).
٩ () عائلة أبو كراع من الأسر التجارية المرموقة فعلي هذا سيزوج ابنته فاطمة لإبراهيم بن أحمد الفطيسي وكيل طرابلس في الإسكندرية . الإسكندرية: س ١٠٦، ص ١٣٤، م ٢٢٠، ١٠ رجب ١٢٠٩هـ (٢ فبراير ١٧٩٥م).
١٠ () الإسكندرية: س ٩٣، ص ص ٣٥ ، ٣٦، م ٥٠، أواخر ربيع آخر ١١٨٥هـ (٣٠ أغسطس ١٧٧١م).
١١ () إشهادات الإسكندرية: س١٣، ص ١٧٣، م ٤٦٥، ١٦ ربيع أول ١١٩٤هـ (٢٢ مارس ١٧٨٠م).
١٢ () القسمة العسكرية: س ١٣٥، ص ٧٥، م ١٠٣، ٢٢ رجب ١١٤٥هـ (١٠ يناير ١٧٣٣م).
١٣ () قناطر السباع: س ١٤٤، ص ٩٩، م ٧١٩، غرة رجب ١١٤٧هـ (٢٩ نوفمبر ١٧٣٤م).
١٤ () بولاق: س ٨٠، ص ٢٤٥، م ٥٧٧، غاية رجب ١٢٠٣هـ (٢٨ أبريل ١٧٨٩م).
١٥ () سجلات محكمة إسنا الشرعية : س٧٩، ص ٨٨، م ٤٩، ٣ جماد أول ١٢٣٠هـ (١٥ أبريل ١٨١٥م).
١٦ () رشيد: س ٩، ص ٣، م ١٩، ٦ صفر ٩٨٦هـ (١٥ أبريل ١٥٧٨م).
١٧ () دمياط : س ٦٨، ص ١٨٩، م ٣٦٨، ٢٢ رمضان ١٠٣٢هـ (٢١ يوليو ١٦٢٣م).
١٨ () بولاق: س ٦٠، ص ٣١٦، م ١١٦٨، ت : ١١٠٨هـ (١٦٩٦م).

بنت قعار الطرابلسي[١]، وتزوج صالح بن حمودة البولاقي الرشيدي من منينة بنت حسين الدرناوي[٢]، كما تزوج مرزوق بن زريق الإدكاوي من بريكة ابنة إبراهيم الزواري[٣]، وتزوج محمد بن عاشور الشيال من نادية بنت علي القزلي المغربية[٤].

وغير ذلك من الأمثلة كثير. ولا شك في أن هناك دوافع تجارية أدت إلى هذا الاختيار في الزواج، كأن يكون الزوج ووالد الزوجة شريكين في تجارة واحدة[٥]، أو يكون الزوج مرتبطًا مع زوجته أو أسرتها ببعض الصفقات التجارية التي تؤدي في الغالب إلى التقارب الأسري[٦].

ومثلما اختلط التجار المغاربة بالمصريين عن طريق المصاهرة اختلطوا بغيرهم ممن يقيم معهم في مصر من أبناء الولايات العثمانية؛ فمنهم من صاهر الشوام، مثل: أحمد بن حمودة القسنطيني الذي تزوج من فاطمة بنت إبراهيم من أعيان تجار حلب[٧]، وإبراهيم النيقي المغربي الدرناوي الذي تزوج من منا بنت مصطفى الشامي من أهالي صيدا[٨]، وتزوج علي بن إبراهيم الأورفلي من عائشة بنت إبراهيم الناصري اللازقي[٩].

وبالمقابل زوَّج التجار المغاربة بناتهم للتجار الشوام في مصر، مثل: رقية بنت علي المغربي زوجة محمد العنتبلي[١٠] ، وخديجة بنت حسن المغربي زوج عبد الله الشامي[١١]، وفاطمة بنت مصطفى الطرابلسي زوجة سليمان بن محمد الشامي من عكا[١٢].

إلا أن هذا النوع من الزواج كانت عواقبه وخيمة في كثير من الأحيان؛ فأغلب هذه الحالات نشأت عنها مشكلات أودت بهذه العلاقة الزوجية، وآلت بها إلى الزوال، أو ترتبت عليها مشكلات في الإقامة، أو عند الإرث وخلافه. ومن أهم المشكلات التي ترتبت على الزواج من خارج الطائفة : –

- الطلاق السريع بعد فترة وجيزة من الزواج؛ لتفاوت الطباع، واختلاف الموروث الثقافي والأخلاقي، فهناك حالات طلاق بعد أقل من سنة[١٣]، وهناك طلاق بعد فترة لا تتعدى العامين[١٤].

---

١ () حسن الفقيه حسن: اليوميات الليبية، ج١، ٩٥٨ – ١٢٤٨هـ (١٥٥١ – ١٨٣٢م)، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط٢، طرابلس، ٢٠٠١م، (ص: ٣٧٢).
٢ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٦٨، م ٩٣، ٤ ذي الحجة ١١٨٤هـ (١٩ مارس ١٧٧١م).
٣ () الإسكندرية: س ٩١، ص ٩٤، م ١٤٤، ٢٦ محرم ١١٨٦هـ (٣٠ أبريل ١٧٧٢م).
٤ () مضابط الإسكندرية: س١٥، ص ١٧٣، م ٧٨٣، ٩ ربيع آخر ١٢١٧هـ (١٠ أغسطس١٨٠٢م).
٥ () قناطر السباع: س ١٤٤، ص ٩٩، م ٧١٩، غرة رجب ١١٤٧هـ (٢٩ نوفمبر ١٧٣٤م).
٦ () الإسكندرية: س ٩٣، ص ص ٣٥ ، ٣٦، م ٥٠، أواخر ربيع آخر ١١٨٥هـ (٣٠ أغسطس ١٧٧١م).
٧ () باب الشعرية : س ٦٣٤، ص ٤٥٢، م ١١٤، ٨ محرم ١١٣٧هـ (٢٨ سبتمبر ١٧٢٤م).
٨ () الإسكندرية: س ٨٠، ص ٩١، م ١٤٠، غرة جمادى الآخرة ١١٦٠هـ (١١ يونيه ١٧٤٧م).
٩ () دمياط : س ٢٦٩، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧، م ١٣٣، ٢٣ شوال ١١٨٥هـ (٣٠ يناير ١٧٧٢م).
١٠ () قناطر السباع : س ١٤٢، ص ٢٨، م ٦١، غرة ذي القعدة ١١٣٤هـ (١٥ أغسطس ١٧٢٢م).
١١ () بولاق : س ٨٠، ص ٢٧٩ ، م ٦٥٤، ٢١ محرم ١٢٠٤هـ (١١ أكتوبر ١٧٨٩م).
١٢ () مضابط الإسكندرية: س١٥، ص ١١٥، م ٥٠٨، صفر ١٢١٧هـ (يونيه ١٨٠٢م).
١٣ () الإسكندرية: س٨٠، ص ٩٢، م ١٤١، ١٠ جماد آخر ١١٦٠هـ (٢٠ يونيه ١٧٤٧م).
١٤ () إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٦٥، م ٥٥٤، جماد أول ١١٩٦هـ (أبريل ١٧٨٢م).

- **عدم الاستقرار الأسري، إما بسفر الزوج المغربي وعودته إلى بلاده وانقطاع أخباره عن زوجته لفترات تتفاوت بين سنة وعشر سنوات، الأمر الذي تسبب في طلب الزوجة فسخ عقد نكاحها ثم يفرق بينهما(١)، وإما بطلب الزوجة المغربية من زوجها أن يسمح لها بالسفر لتعيش عند أهلها، فإن رفض سافرت بدون إذنه ورضاه وهو ما ينتج عنه خلافات تعصف بحياتهما الزوجية(٢).**
- **مشكلات تتعلق بالميراث إن كان لأحد الزوجين حق من الآخر في بلاد المغرب، لا سيما إن كان ميراثًا ثابتًا، ولا يستطيع الذهاب لاستلامه بنفسه، فيبيعه بأبخس الأثمان عن طريق وكيل له (٣).**
- **يتسبب الزواج من خارج الطائفة في مشكلات تنشأ بعد انتهاء العلاقة الزوجية تؤثر بالسلب على الزوج المغربي إن طلق زوجته المصرية خاصة إن كانت من البيوت الكبرى الأمر الذي يغضب منه أهلها ويمتعض له غيرهم من التجار(٤).**
- **يلزم عند نهاية هذا النوع من الزواج بطلاق أو فسخ أو توزيع تركة الزوج المتوفى كتابة إبراء ذمة من بقية أطرافه أمام القاضي؛ لقطع التنازع بينهم في المستقبل(٥).**

سابعًا : سن الزواج:

وأما عن السن المفضلة للزواج عند التجار فلم تفصح الوثائق بشكل رقمي محدد عن سن الزوجين، على اعتبار أن مسألة توثيق المواليد كانت منعدمة في ذلك الزمن، لكن عقود الزواج اشتملت على بعض العبارات التي تدل على المرحلة العمرية لكل من الزوجين، مثل: أصدق الشاب البالغ(٦)، أو المراهق(٧)، أو القاصر عن درجة البلوغ(٨)، والاختيار(٩) فلان مخطوبته فلانة البكر القاصرة أو البالغة أو المراهقة...إلخ(١٠).

---

١ () الإسكندرية: س ٧٣، ص ١٦٧، م ١٩٢، ذي الحجة ١١٤٦هـ (مايو١٧٣٤م).

٢ () محافظ الدشت: محفظة ١٩٠، ص ١٠٧، م ٢ ، ت ٥ ذي الحجة ١٠٧٨هـ (١٧ مايو ١٦٦٨م)؛ مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ١٧٣، م ٧٨٣، ٩ ربيع آخر ١٢١٧هـ (١٠ أغسطس١٨٠٢م).

٣ () الدقهلية : س ٥، ص ٢٦٥، م ٢٦٨، ١٠ ذي الحجة ١٠٨١هـ (٢١ أبريل ١٦٧١م)؛ القسمة العسكرية: س ١٣٥، ص ٢٢، م ٣٥، ٢ جماد الأول ١١٤٥هـ (٢٢ أكتوبر١٧٣٢م)؛ الإسكندرية: س٨٠، ص ٩١، م ١٤٠، غرة جمادى الآخرة ١١٦٠هـ (١١ يونيه ١٧٤٧م)؛ الإسكندرية: س ٩٠، ص ٢٠٤، م ٤٢٥، ١١ شوال ١٢١٩هـ (١٤ مارس ١٨٠٤م).

٤ () محمد بن عبد الله الصغير الإفريني: صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي، تحقيق: د / عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، ط١، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م، (ص: ١٤٤).

٥ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٦٨، م ٩٣، ٤ ذي الحجة ١١٨٤هـ (١٩ مارس ١٧٧١م)؛ الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٢٤، م ٤٨، ١٣ شعبان ١٢٠٦هـ (٧ أبريل ١٧٩٢م).

٦ () أبو القاسم سعد الله : دراسة اجتماعية في دفتر محكمة المدية...، مرجع سابق، (ص: ٢٧٩)؛ رشيد: س ١١٥، ص١١٥، م ٣٣٥، ٢ ذي الحجة ١١٢٥هـ (٢٠ ديسمبر ١٧١٣م)؛ بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦، م ٥٩٩، ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).

٧ () مضابط الاسكندرية: س ١، ص ١٣٣، م ٤٤٩، ٢٥ رمضان ١١٣٠هـ (٢٤ أغسطس ١٧١٨م)؛ مضابط الاسكندرية: س ٣، ص ٣٣٩، م ١٢٨٧، ٣٠ رجب ١١٣٩هـ (٢٢ مارس ١٧٢٧م).

٨ () طولون : س ٢١٩، ص ٢٦٢، م ٦٢٧، ١٢ رجب ١١٣٨هـ (١٥ مارس ١٧٢٦م)؛ قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٦٧٠، م ٢٠٦٧، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).

٩ () باب الشعرية: س ٦٣٢، ص ٣٥٢، م ٧٤٥، ١٦ ربيع آخر ١١٢٧هـ (٢٢ إبريل ١٧١٥م).

١٠ () عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية عن المغاربة في مصر، السجل التاسع، المجلة التاريخية المغربية ،عدد ٢٧– ٢٨، السنة التاسعة، تونس، ديسمبر ١٩٨٢م ، (ص: ٣٢٩)، مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٥١، م ٤٨٢، ٨ ذي القعدة ١١٨٥هـ (١٤ فبراير ١٧٧٢م).

فتواتر هذه العبارات في العقد يؤكد أن السن لم يكن حائلًا دون إتمام الزواج بين التجار المغاربة في مصر، فقد تم الزواج بين الرجل والمرأة في جميع المراحل العمرية التي دلت عليها العقود المتوافرة بين يدي الباحث، لكن الذي نبحث عنه هو أثر العمل التجاري في تحديد كل من الزوجين السن المناسبة للطرف الآخر.

وأول ما يثير الانتباه هو ذيوع زواج القصَّر داخل العائلات التجارية الكبرى التي حرصت على إتمام الزواج بين أفرادها لتقوية الأواصر والحفاظ على الثروة، فيبادر ولي الزوجين إلى تزويجها قبل البلوغ، والحكمة من هذه العجلة هي سهولة انقياد الأزواج في هذه السن المبكرة، مثلما حرص سعيد بن محمد الجربي أن يزوج ابنه محمد القاصر من ابنة أخيه صالحة التي كانت قاصرًا في وصاية العم بعد وفاة أبيها(١)، ومثله عبد القادر المسراتي زوج ولده حسين القاصر ابنة أخيه آمنة البكر القاصر(٢).

ففي الحالتين السابقتين وأشباههما يبادر التاجر بتزويج ولده من يتيمة أخيه ليحافظ على ثروة العائلة من الخروج لشخص غريب عنها.

ولا ريب في أن انتشار تزويج التجار لأبنائهم في هذه السن المبكرة سببه توافر تكاليف الزواج من صداق وتجهيز ونحوه؛ أو لأن هذا الزوج القاصر يمارس التجارة بنفسه، ويحقق أرباحًا تسمح له بالنفقة على الزواج والقيام بأعباء الحياة الزوجية، وأصدق حالة تعبر عن تلك الجزئية حالة التاجر محمد طاهر المسراتي الذي حضر إلى القاضي وأصدق مخطوبة ولده عبد العال القاصر الغائب للتجارة في بلاد السودان وهي محجورة التاجر عبد القادر بن عبد الحفيظ المسراتي، عما خوله ابنه أن يصدق مخطوبته المذكورة، وأن يرسلها إليه في السودان صحبة التجار(٣)، فالزوج والزوجة قاصران، لكن الزوج ـ مع صغر سنه ـ كان يتاجر بين مصر والسودان، ولديه من الثروة ما يسمح له بالزواج واستقدام الزوجة إلى حيث يسكن والقيام على نفقتها.

والأمر الآخر هو تأثير الثروة التي يمتلكها كبار السن من التجار في تحقيق رغبتهم في الزواج ممن تصغرهم سنًا فقد يكون في مرحلة الشيخوخة والعروس لا تزال قاصرًا أو في مرحلة الشباب، مثل زواج الاختيار محمد بن قاسم التونسي مخطوبته عائشة البكر القاصر بنت سعودي بن يوسف المغربي(٤)، وزواج عبد السلام بن علي المغربي حامدة البكر القاصرة بنت أحمد المغربي(٥).

وهؤلاء جميعًا وغيرهم مكنتهم ثروتهم من تحقيق رغبتهم في الزواج من هؤلاء الفتيات الصغيرات، يشهد بذلك مهورهن الثمينة المثبتة في عقود الزواج.

والجدير بالذكر أن الرغبة في الزواج من الصغيرات كانت شائعة بين التجار المغاربة في مصر، مثل انتشارها في بلاد المغرب على حد سواء، فلم يكن ثمة مانع من تسجيل عقود الزواج للقصر من

---

١ () قناطر السباع: س ١٤٠، ص ٦٧٠، م ٢٠٦٧ ، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).
٢ () طولون : س ٢١٩، ص ٢٦٢، م ٦٢٧، ١٢ رجب ١١٣٨هـ (١٥ مارس ١٧٢٦م).
٣ () الصالح : س ٣٥٠، ص ٢٣٧، م ٤٢٢، ٨ محرم ١١٥٣هـ (٦ أبريل ١٧٤٠م).
٤ () باب الشعرية: س ٦٣٢، ص ٣٥٥، م ٧٥٤، ١٦ ربيع آخر ١١٢٧هـ (٢٢ إبريل ١٧١٥م).
٥ () قناطر السباع: س ١٤٧، ص ٦٤، م ١٨٩، ٢٥ رمضان ١١٥٧هـ (٣ نوفمبر ١٧٤٤م).

الزوجين على أن يؤجل الدخول إلى ما بعد البلوغ، وتظل الزوجة في بيت أبيها حتى تبلغ كما جرى العمل به في بعض المدن المصرية[1].

١ () محمد سيف النصر أبو الفتوح: الأحوال الاجتماعية في مدينة إسنا في العصر العثماني، دراسة في سجلات إشهادات الزواج والطلاق في القرن ١٢ هـ / ١٨م، ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧- ١٧٩٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص رقم ٥٧، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣م، (ص : ٢٢٩).

المبحث الثاني: أثر العمل التجاري في الخطبة.

الخطبة وعد بالزواج وهي من الممارسات الشرعية التي تسبق عقد الزواج والدخول بالزوجة، وإن كانت المصادر والمراجع قد ضنت عن ذكر تفصيلات مرحلة الخطوبة، وما يكتنفها من أحداث وترتيبات في تعرف الزوج على شريكة حياته، ودخول بيت أبيها للمرة الأولى والرؤية الشرعية التي يتحقق بها من رغبته في إتمام الزواج أو العزوف عن المخطوبة....إلخ .

لكن الأمر لا يعدو أن تكون هناك الخاطبة التي لها معرفة ودراية جيدة بالعائلات تدل كلًا من الزوجين على الآخر، حتى لا يقع الزوج فيمن لا تليق به، أو تكافئه وتتناسب معه، فالزوج يعطيها أوصاف العروس التي يرغب فيها، ونعوت العائلة التي يريد مصاهرتها، ثم تقوم هي بدورها بالبحث والعرض عليه من تراها مناسبة لبغيته وملبية لرغبته، وقد يكون العكس صحيحًا بحيث توصيها العروس أو أحدٌ من أسرتها أن ترشحها لعريس مناسب لها من عائلة مرموقة[١].

والمطالع للوثائق الشرعية في مصر يستطيع أن يجزم بانتشار الخطبة كمقدمة للزواج عند التجار المغاربة طوال فترة الدراسة لا فرق بين البكر والثيب والصغيرة والكبيرة والحرة والمعتوقة، والشريفة والوضيعة كلهن كن يخطبن قبل الزواج، ولم تكن الخطبة مقصورة على حالات زواج الغرباء الذين لا يعرف بعضهم بعضًا فقد وجدت في المصاهرات الأسرية بين أبناء العمومة، وفي المصاهرات بين الذين تشترك أصولهم في مدينة مغربية واحدة، أو أبناء السوق الواحد.

لكنها كانت ضرورية جدًا عند التجار في زواج الأباعد إن كان الزوجان من أصول مختلفة؛ مغربي ومصرية أو شامية، أو جزائري وتونسية.....إلخ، فهي فرصة للتعارف والتقارب، مثل: خطبة محمد الإدكاوي الزيات بالإسكندرية لفاطمة بنت أحمد الطرابلسي[٢]، وخطبة أحمد السويسي لزينب بنت عبد الرحمن الصفاقسي التونسي[٣].

وفيها منفعة في زواج القصر تعطي مهلة مناسبة للزوجين أن يقتربا من البلوغ الجسدي والنضج العقلي، ويتعرف بعضهما على بعض، وقد وردت إشارات تدل على سن الخاطب والمخطوبة بشكل تقريبي، وذلك بذكر المرحلة العمرية لأحدهما، مثل كلمة: الشاب، أو القاصر، أو محجوره أو غير ذلك من العبارات، مثلما خطب عبد الرحمن بن محمد المغربي تاجر الخشب في رشيد لولده محجوره أحمد القاصر مخطوبته أمر الله بنت محمد الصباغ[٤]، فالوثيقة تؤكد حرص التاجر المذكور أن يخطب لولده القاصر لصغر سنه قبل الدخول بمخطوبته، خاصة أنها ليست من أسرته .

---

١ () وهذه الطريقة في التعرف على الزوجة كانت متبعة أيضًا في العصر المملوكي فهي من موروثاته في تقاليد الزواج، نبيل جميل قرحيلي: الاحتفالات في عصر المماليك (٦٤٨- ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، (ص: ١٣٠).

٢ () الإسكندرية: س ٨٨، ص ٣٥٣، م ٤٤٩، ٢٢ رجب ١١٧٤هـ (٢٩ فبراير ١٧٦١م).

٣ () الدشت: محفظة ١٩٠، ص ١٠٧، م ٢، ٥ ذي الحجة ١٠٧٨هـ (١٧ مايو ١٦٦٨م).

٤ () رشيد: س ٦٣، ص ٣٩٤، م ٨١٢، ٩ محرم ١٠٥٩هـ (٢٤ مارس ١٦٤٨م).

وكانت الخطبة أمرًا أساسيًا كمقدمة لزواج الأبكار من البنات فقد خطب أحمد جلبي بن الأمير محمد جوربجي سردار عزبان الغرياني البكر ستيتة بنت علي الكاتب[١]، وخطب يحي بن سليمان المغربي تاجر الأحرمة بطولون فاطمة البكر بنت عبد الله المغربي[٢]، وخطب الشاب محمد الزواري صالحة البكر سعيد الزواري[٣].

ولم تكن الثيب محجوبة عن الخطوبة، بل نصت كثير من عقود الزواج على خطبة المرأة الثيب، سواء المطلقة أو المتوفى عنها زوجها، ومما جاء من إشارات تدل على ذلك أن ينص في العقد على صفة الثيب صراحة أو يكتب عبارة تدل على ذلك، كأن يقول: التي كانت زوجًا لفلان، مثلما حدث عند زواج علي المسدي الصفاقسي مخطوبته صالحة بن محمد الشرفي الكتاتني التي كانت زوجًا لعلي بن سالم الترهوني وتوفي عنها[٤]، وأحمد بن قاسم القواس مخطوبته فطومة بنت محمد التاجوري التي كانت زوجًا للمرحوم أحمد التاجوري[٥]، وتزوج محمود أبو ثور المغربي مخطوبته حليمة الثيب بنت الأمير محمد جوربجي الغرياني سردار عزبان بالثغر السكندري[٦].

وإن كان الأصل في الخطبة إعطاء فرصة للتعارف بين الزوجين أو بين الأسرتين المتصاهرتين فلم يمنع ذلك من وجود حالات خطبة بين أبناء البلد الواحد، أو بين التجار الذين يتاجرون في سلعة واحدة، أو داخل سوق واحد أو بين أبناء العائلة الواحدة، فكل هؤلاء بلا شك يعرف بعضهم بعضًا ومع ذلك كانت الخطبة ضرورية للأزواج لمزيد من التقارب والتعارف على الطباع والأخلاق، بغض الطرف عن معرفة العائلات، فمن ذلك خطبة أحمد جويلي المسراتي لخديجة بنت عبد النبي المسراتي[٧]، وعلي بن عبد الرحمن المغربي التاجر بوكالة الحرير في بولاق مخطوبته فاطمة بنت عبد الرحمن القباني بالسوق المذكور[٨]، وأحمد بن عمر الجربي تاجر الأحرمة بخط طولون مخطوبته عائشة بنت شعبان المغربي التاجر في الأحرمة بالسوق نفسه[٩]، كما خطب خليفة بن سعيد المغربي التاجر بوكالة الزيت ببولاق كريمة بنت سليمان الزيات في الوكالة نفسها[١٠].

ولا عجب إذًا أن نجد الخطبة داخل الأسرة الواحدة مثل قاسم بن أحمد ميلاد المسراتي الذي خطب ابنة عمه عائشة بنت عبد القادر[١١]، وسعيد الجربي الذي خطب محجورته ابنة أخيه البكر القاصرة اليتيمة صالحة بنت علي لابنه محمد القاصر[١٢] ومع أن العروسين يعرف كل واحد

---

١ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ١٣٣، م ٢٤٤، ١٦ صفر ١١٦٨هـ (٢ ديسمبر ١٧٥٤م).
٢ () طولون : س ٢٢٩، ص ٣١، م ١٠٦، ١٤ صفر ١١٧٣هـ (٧ أكتوبر ١٧٥٩م).
٣ () بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦، م ٥٩٩، ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).
٤ () رشيد: س ١١٥، ص٢٧١، م ٤٣١، ٣ صفر ١١٢٦هـ (١٩ فبراير ١٧١٤م).
٥ () الإسكندرية: س ٩٠، ص ٣٠٧، م ٩١٦، ٦ ذي القعدة ١١٨٩هـ (٣٠ ديسمبر ١٧٧٥م).
٦ () إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٧٩، م ٦٠٢، ٧ رجب ١١٩٦هـ (٩ يونيه ١٧٨٢م).
٧ () طولون : س ٢١٢، ص ١١٧، م ٣٧٤، غاية جماد الآخر ١١٠٠هـ (٢٢ أبريل ١٦٨٩م).
٨ () بولاق: س ٦٤، ص ١٦٤، م ٢٤٣، غرة رمضان ١١٣١هـ (١٩ يوليو ١٧١٩م).
٩ () طولون : س ٢١٩، ص ٦٤٨، م ١٥٧٧، ١٥ جماد أول ١١٤٠هـ (٣٠ ديسمبر ١٧٢٧م).
١٠ () بولاق: س ٦٤، ص ١٣٤، م ٢٠٣، ٩ شعبان ١١٣١هـ (٢٨ يونيه ١٧١٩م).
١١ () الإسكندرية: س ٨٨، ص ٣٧٢، م ٥١٧، ٦ صفر ١٠٣٦هـ (٢٧ أكتوبر ١٦٢٦م).
١٢ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٦٧٠، م ٢٦٧، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).

منهما صاحبه جيدًا، فالبنت نشأت في بيت عمها بعد وفاة أبيها، ومع ذلك خطبها لولده قبل أن يزوجها له، والشاب حمودة بن عمر الصفاقسي الذي خطب ابنة عمه فاطمة بنت علي[١]، والشاب محمد بن عبد الرحمن الزواري الذي خطب ابنة عمه صالحة[٢].

كما اعتنى الأشراف بالخطبة كمقدمة للنكاح اهتمامًا بالغًا، خاصة أن أغلبهم كان يراعي أن تكون مصاهراته مقتصرة على من يحملون النسب الشريف، وتمنحهم فترة الخطبة فرصة أخرى للتعرف على أصهارهم عن كثب والتأكد من صحة اتصالهم بالسلالة الهاشمية الشريفة، مثل: فخر السادة الأشراف فتح الله بن الشريف عمر السوسي الذي خطب الشريفة حليمة ابنة إبراهيم المغربي[٣]، وفخر الأشراف حسين الجزائري الذي خطب الشريفة كريمة ابنة سليمان الجزائري[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن انتشار الخطبة قبل عقد الزواج بين التجار المغاربة فيه دليل على تأثير الثروة، فالخطبة تحتاج إلى تكاليف احتفالات وهدايا يقدّمها الخاطب ووالده ووالدته وإخوته للمخطوبة يوم الخطبة، وفي المناسبات من وقت الارتباط حتى الدخول، وقد تحدثت بعض الوثائق عن أنواع ومقدار هذه الهدايا، وهي تتناسب مع مقدار ما يمتلكه الزوج وأسرته من ثروة، ومكانة الزوجة وعائلتها المالية والاجتماعية، فغالبًا ما تقدم الهدايا العينية والمالية للمخطوبة من خاطبها أو أمه أو أبيه مثلما قدمت سالمة بنت عمر الفيتوري الطرابلسية لمخطوبة ولدها محمد، كوفية وزوج مخاد ونصف مقطع قماش على عادة أهل طرابلس في ذلك[٥]، كما قدم محمد عجينة التاجوري لمخطوبته مقطع حرير وخاتم ذهب ومبالغ مالية[٦].

ومثلما أهدى الخاطب وأهدت أمه؛ يهدي والده أيضًا للمخطوبة بعض الهدايا التي تعبر عن امتنانه لها، مثلما فعل محمد بن حميدة المغربي الذي أهدى مسعودة بنت إسماعيل الركاض مخطوبة ولده إبراهيم قبل دخوله بها خمسة أذرع حرير خطايا خضر مقصب بخيوط الذهب، ثمنها عشرة دنانير زار محبوب، ومحرمة محلاوي مور بثلاثة ريالات وربع[٧]، ولا شك في أن ثروة التجار لها دور في نفاسة هذه الهدايا أو تفاهتها.

وجدير بالذكر أن الخطبة غالبًا ما كانت تتم بحضور العريس بعد مشورته وموافقته، لكن بعض الأسر كانت تتعجل الزمن وتخطب لأبنائها أثناء غيابه للتجارة خارج البلاد، وفي هذه الحالة كان من حقه أن يعترض بعد عودته ورؤية المخطوبة إن رأى أنها لا تناسبه[٨]، وفي كل الحالات –إذا لم يتم الزواج– كان من حق الخاطب أن يسترد هداياه التي قدَّمها هو أو أحد أفراد أسرته من المخطوبة أو وليّها [٩].

المبحث الثالث: أثر العمل التجاري في عقد الزواج وشروطه.

١ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٨٤، م ٢٤٠، ٤ صفر ١١٨٤هـ (٣٠ مايو ١٧٧٠م).
٢ () بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦، م ٥٩٩، ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).
٣ () رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ (١١ إبريل ١٦٩٨م).
٤ () رشيد: س ١٣٦، ص ٢٢٧، م ٣٠٧، ٤ ربيع آخر ١١٤٢هـ (٢٧ أكتوبر ١٧٢٩م).
٥ () محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص: ١٣٨).
٦ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٠٢، م ٩١٩، ١١ صفر ١١٦٩هـ (١٧ نوفمبر ١٧٥٥م).
٧ () الإسكندرية: س ٩٠، ص ٣٢٧، م ٤٠٥، ١٥ جماد أول ١١٨٢هـ (٢٩ سبتمبر ١٧٦٨م).
٨ () محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص: ١٣٨).
٩ () محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص: ١٣٨)؛ الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٠٢، م ٩١٩، ١١ صفر ١١٦٩هـ (١٧ نوفمبر ١٧٥٥م)؛ الإسكندرية: س ٩٠، ص ٣٢٧، م ٤٠٥، ١٥ جماد أول ١١٨٢هـ (٢٩ سبتمبر ١٧٦٨م).

وإذا انتهت مدة الخطوبة جاء الدور على المرحلة التالية الخاصة بعقد الزواج وما يلزمها من دفع الصداق وحفل الزواج، فكيف أثر العمل التجاري على كتابة عقد الزواج وصياغته، ومن الذي يباشره، وكيف كان التجار المغاربة يحتفلون به، وما الشروط التي أنتجتها ظروف مزاولة هذه المهنة في عقود زواج منسوبيها؟

أولًا : أثره على كتابة عقد الزواج.

ترجع أهمية عقد الزواج إلى الفوائد التي يحققها للزوجين، مثل: إثبات العلاقة الزوجية، وإشهارها، وحماية الحقوق المترتبة عليها للطرفين[1]؛ والملاحظ على عقود زواج التجار المغاربة في مصر أن مكانتهم المالية والاجتماعية انعكست بشكل واضح على صياغتها حيث إن الكتبة في المحاكم الشرعية كانوا يخصون كبار التجار ووجائهم بمزيد من العبارات البليغة المبنية على السجع، والتي تحمل ألفاظ التعظيم وصفات التفخيم. وقد فرضت ظروف السفر التجاري على الزوج أو ولي الزوجة أن يوكل عنه من يقوم بمباشرة العقد وإبرامه في المحكمة نيابة عنه، كما لوحظ أيضًا حضور وجهاء المجتمع من كبار التجار والعلماء، والحرص على كتابة أسمائهم في مقدمة العقد؛ لإضفاء هالة من التشريف عليه بحضور فلان وفلان ...إلخ، وكل ذلك يدل على تأثير مستوى الأسرة المادي والاجتماعي الناتج عن ممارسة العمل التجاري.

والجدير بالذكر أن هناك عدة تساؤلات حول توثيق عقود زواج التجار نحتاج إلى معرفتها ورفع علامات الاستفهام عنها، مثل: هل اكتفى بعض التجار بالعقود الشفوية دون توثيق؟ هل كان العقد يبرم شفويًا أولًا في بيت أسرة الزوجة ويحضره أقارب الزوجين ويحتفلون به ثم يعاد توثيقه في المحكمة وفق مراسم معينة ومكونات محددة؟ وإن كان الجواب بالإيجاب فمن الذي كان يعقده؟ وكم المدة الزمنية المطلوبة حتى يمكن توثيقه والمصادقة عليه في المحكمة؟ وهل كان يشترط أن يتم تحرير العقد في المحكمة قبل الدخول أو يؤخر إلى ما بعده دون مشكلة؟ وما الأوقات المناسبة التي يتزوج فيها معظم التجار؟ ـ هذه الأسئلة من الصعب أن نجد لها إجابة شافية في المصادر التاريخية الأدبية لسكوتها عن هذه التفصيلات، لكن البحث في سجلات المحاكم الشرعية قد يفيد في الإجابة عن أغلبها.

فمن خلال الدراسة الوثائقية تبين حرص التجار المغاربة على توثيق عقود زواجهم لحفظ الحقوق، فلم أكد أجد وثيقة واحدة فيما اطلعت عليه من سجلات تثبت وجود عقود شفوية، اللهم إلا حالة واحدة تأخر فيها توثيق العقد عن إبرامه شفويًا لمدة شهرين، وهي تخص زواج عاشور بن أحمد الزعاكين من فطومة بنت إبراهيم الفخفاخ الصفاقسي حيث تزوج منها في شعبان ١٢٠٧هـ (مارس ١٧٩٣م)، ولم يوثق العقد إلا في شوال (مايو) من السنة نفسها[2]، ولا ريب أن اهتمام التجار المغاربة بتوثيق عقود زواجهم نابع من اهتمامهم العام بعملية التوثيق في كل معاملاتهم التجارية وتصرفاتهم المالية التي تزخر بها سجلات المحاكم الشرعية؛ حفظًا للحقوق، ومنعًا للنزاع.

(أ) صيغة العقد وأسلوب كتابته.

---

١ () خليفة حماش: الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م، (ص : ٣٢٧).

٢ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ١، م ١، غرة محرم ١٢٠٨هـ (١٠ أغسطس ١٧٩٣م).

وإذا رجعنا إلى أثر المكانة المادية والاجتماعية للأسر التجارية على أسلوب كتابة عقود الزواج فقد حظيت عقودهم بعناية فائقة من الكَتَبة في المحاكم الشرعية وصاغوها بأسلوب خاص، ورصعوها بالعبارات البليغة، والتي تحمل ألفاظ التعظيم وصفات التفخيم، مثل: أصدق فخر أمثاله الكرام(١)، وأصدق فخر الأعيان الزيني(٢)، والمحترم(٣)، والأجل الأمثل(٤)، وفخر أمثاله(٥)، وتزوج فخر السادة الأشراف العظام عمدة آل عبد مناف الفخام(٦)، أو فخر السادة الأشراف نخبة آل بني عبد مناف فرع الشجرة الزكية الطاهرة وطراز العصابة الهاشمية الفاخرة (٧).

بالإضافة إلى هذه الألفاظ كانت هناك عناية خاصة من التجار ليثبت كل واحد ما يتميز به من وظائف إدارية أو عسكرية أو مكانة علمية نالها هو أو أحد أفراد عائلته بجانب ممارسته للتجارة، ففي زواج فاتنة بنت محمد الطرابلسي أثبتت أن الزوج من أنفار القلعة الشرقية، وأن جدَّها لأمها كان شيخًا لطائفة العتالين، وأن خالها لا يزال شيخًا لطائفة النشارين بدمياط(٨)، كذلك أثبت علي بن أحمد في عقد زواجه من آمنة بنت قاسم المغربي أنه يعمل شيخًا لطائفة الخياشين بطولون(٩)، وأما عبد الفتاح بن عمر الطرابلسي فقد صدَّر عقد زواجه بعبارة "التالي لكتاب الله تعالى" الدالة على حفظه للقرآن الكريم وطلبه العلم(١٠)، وفي عقد زواج أحمد التونسي تفاخر بمهنة جدِّ العروس الأمير مصطفى جاويش ملتزم دسوق(١١).

ولا شك في أن هذه العبارات تدل على التفاخر والتباهي من جهة التجار الأمر الذي يبدو أكثر إن كان الزوج نفسه ممن أنعم الله عليهم برتبة عسكرية أو منصب إداري معتبر، فيبادر إلى تصدير العقد به، من ذلك عقد زواج المكرم الأجل الأمثل الأمير أحمد جلبي بن قدوة الأماجد الأمير محمد جوربجي سردار عزبان الغرياني(١٢)، وعقد الجناب العالي السيد إبراهيم أغا المراكشي(١٣)، والأمير المعظم إبراهيم قبودان بن أحمد قبودان الفطيسي(١٤) .

---

١ () بولاق: س ٥٨، ص ٢٣٥، م ٦٤٣، ٢٤ صفر ١٠٩٥هـ (١٢ فبراير ١٦٨٤م).
٢ () بولاق: س ٥٨، ص ٢٥١، م ٦٨٨، ٢ ربيع أول ١٠٩٥هـ (٢٠ فبراير ١٦٨٤م).
٣ () بولاق: س ٥٨، ص ٢٦٥، م ٧٣٠، ٢٨ ربيع الأول ١٠٩٥هـ (١٥ مارس ١٦٨٤م).
٤ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٢١٧، م ٦٨٩، ٢٧ صفر ١١٢٦هـ (١٢ مارس ١٧١٤م).
٥ () بولاق: س ٦٤، ص ١٦٩، م ٢٤٣، غرة رمضان ١١٣١هـ (١٩ يوليو ١٧١٩م).
٦ () رشيد: س ١٣٦، ص ٢٢٧، م ٣٠٧، ٤ ربيع آخر ١١٤٢هـ (٢٧ أكتوبر ١٧٢٩م).
٧ () طولون : س ٢٢٠، ص ٤، م ١٠، ٤ ذي الحجة ١١٤١هـ (١ يوليو ١٧٢٩م) .
٨ () دمياط : س ١٣٢، ص ص ١٨، ١٩، م ٤ محرم ١٠٨٤هـ (٢٢ أبريل ١٦٧٣م).
٩ () وهذه الطائفة تعمل على تعبئة السلع التجارية في الخيش. طولون: س ٢١٦ ج ١، ص ٩، م ١٧، ٥ جماد أول ١١٢٤هـ (١٢ يونيو ١٧١٢م).
١٠ () رشيد: س ١١٥، ص ١١٥، م ٣٣٥، ٢ ذي الحجة ١١٢٥هـ (٢٠ ديسمبر ١٧١٣م).
١١ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٢١٧، م ٦٨٩، ٢٧ صفر ١١٢٦هـ (١٢ مارس ١٧١٤م).
١٢ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ١٣٣، م ٢٤٤، ١٦ صفر ١١٦٨هـ (٢ ديسمبر ١٧٥٤م).
١٣ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧، م ١٠٢٦، الخميس ٩ رجب ١١٦٩هـ (١١ أبريل ١٧٥٦م).
١٤ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ١٣٤، م ٢٢٠، ١٠ رجب ١٢٠٩هـ (٢ فبراير ١٧٩٥م).

(ب) مباشرة العقد.

مارس الأزواج وأولياء الزوجات إبرام العقد وتوثيقه في المحكمة بأنفسهم في الظروف الطبيعية، لكنهم عجزوا عن ذلك في كثير من الحالات لأسباب تتعلق في مجملها بطبيعة العمل التجاري، فهناك ٣٩٢ عقد زواج من بين ١٩٥٩ عقداً هي عيِّنة الدراسة تم توثقيها بواسطة الوكلاء أو الأوصياء، بنسبة تقترب من ٢٠٪ من إجمالي العقود، وهي نسبة كبيرة تبين مدى تأثير العمل التجاري في تحديد الشخص الذي يباشر عقد الزواج؛ فالسفر والانشغال بأعمال التجارة، وتقاليد الأسر التجارية المغربية في تقديم الوالد أو الأخ الكبير أو الصديق الوجيه في مباشرة عقد الزواج احترامًا وتوقيرًا له(١)، وأثر الثراء الذي انعكس على تعدد حالات زواج أبناء التجار قبل البلوغ. كل ذلك أسهم في تعدد حالات توكيل الأزواج وأولياء الزوجات غيرهم في مباشرة عقد الزواج.

فسفر التاجر كان الدافع الأول له في توكيل غيره لإبرام العقد، فالتاجر محمد طاهر المسراتي أصدق مخطوبة ولده عبد العال الغائب في السودان، وأرسلها إليه(٢)، كما عقد قاسم بن إبراهيم المسراتي الوكيل عن عبد الله بن أحمد ساسي المسراتي الغائب في بلاد المغرب على مخطوبة موكله حفصة بنت محمد ساسي(٣).

كما أن غياب والد الزوجة للتجارة جعله هو الآخر يوكل من يباشر عقد ابنته ويقبض صداقها سواءً من أقاربه أو أقرانه في العمل أو أصدقائه، لكن عصبته هم المقدَّمون؛ كأن يوكل شقيقها مثل محمد المسدي الصفاقسي الذي وكل ولده علي في تزويج ابنتيه عزيزة وفاطمة شقيقتي الوكيل القاطنتين بمدينة صفاقس لمن يكافئهما(٤)، كذا باشر الأمير محمد جوربجي عزبان الغرياني عقد زواج أخته لطيفة بتوكلي من والدهما(٥).

أو يوكل الوالد عمَّها، مثلما وكَّل علي اللطمي التاجوري شقيقه رحومة في تزويج ابنته فاطمة لمحمد بن يوسف الفيومي(٦).

فإن لم يجد التاجر أحدًا من عصبته فمن يصلح من أصهاره كجدها لأمها(٧)، أو زوج أختها(٨)، أو ينتقي من بين التجار من يقوم بذلك مثلما وكل محمد المجدوب الطرابلسي حسني التاجوري ليزوج ابنته فاطمة لجاب الله الطرابلسي(٩)، ووكل عبد الرحمن التاجوري عمر بن فارس التاجوري ليعقد

---

١ () هناك بعض التشابه مع الريف الشامي خلال هذه الفترة ، فنسبة الزواج بالنفس في المدن كانت أكثر منها في القرى مما يدل على انتشار الزواج بالتوكيل بسبب احترام التقاليد العائلية بين أبناء الريف. عبد الكريم رافق : دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مكتبة نوبل، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢م، (ص : ٤٧).

٢ () الصالح : س ٣٥٠، ص ٢٣٧، م ٤٢٢، ٨ محرم ١١٥٣هـ (٦ أبريل ١٧٤٠م).

٣ () طولون : س ٢٢٠، ص ٤، م ١٠، ٤ ذي الحجة ١١٤١هـ (١ يوليو ١٧٢٩م) .

٤ () رشيد: س ١٥٢، ص ١٤١، م ١٧٥، ١٩ ذي القعدة ١١٦٠هـ (٢٤ نوفمبر ١٧٤٧م).

٥ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧، م ١٠٢٦، ٢٩ رجب ١١٦٩هـ (٢ مايو ١٧٥٦م).

٦ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٢٩٢، م ٨٢٢، ٦ جماد أول ١١٨٧هـ (٢٧ يوليو ١٧٧٣م).

٧ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٩٥، م ٢٩٠، ٧ رجب ١١٧٧هـ (١٣ يناير ١٧٦٤م).

٨ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٥٠، م ١٠٦٣، ١٢ شوال ١١٦٩هـ (١٠ يوليو ١٧٥٦م).

٩ () الإسكندرية: س ٨١، ص ١٥٠، م ٤٥٣، ٢ شعبان ١١٦٧هـ (٢٥ مايو ١٧٥٤م).

لابنته حليمة على عثمان الغرياني[١]، ووكل عثمان الصغير محمد الشرقاوي ليباشر عقد أخته آمنة على سالم الطرابلسي[٢].

وفي بعض الحالات كان التاجر لا يجد وكيلًا صالحًا من كل هؤلاء فيوكِّل قاضي أقرب محكمة شرعية من سكنه ليزوج إحدى بناته في أثناء غيابه مثلما وكَّل أحمد زروق الجزائري الحاكم الشرعي في رشيد ليزوج ابنته فاطمة لمن يصلح لها من الأزواج وإذنه في ذلك الإذن الشرعي[٣]، ووكَّل عبد الله الشايبي التاجوري قاضي محكمة الاسكندرية في إبرام عقد ابنته عائشة حال غيابه في المغرب[٤]. ومن الثابت أن القاضي كان دقيقًا في تنفيذ هذه الوكالة؛ فلا يتمم العقد حتى تكتمل شروطه من كفاءة الزوج وأهليته وتوفر مهر المثل وقبول الزوجة وغير ذلك[٥].

كذلك أسهمت التقاليد الأسرية بدورها في تحديد من يباشر عقد الزواج بدلًا من الزوج أو وليِّ الزوجة، فاهتمام هؤلاء التجار بالمظهر العام واحترامهم للكبير والتزامهم بتقاليد الأسرة جعلهم يقدِّمون إخوانهم أو أحدًا من أقاربهم حتى في حالة وجودهم مثلما قدَّم عبد القادر المسراتي شقيقه الأكبر عبد الرحيم لمباشرة عقد زواجه من عائشة بنت أبي بكر المسراتي على الرغم من حضوره في المجلس[٦]، ومثله محمد المغربي الذي أبرم عقد أخيه عبد الكريم على رقية بنت محمد الحانوتي[٧].

وآخر هذه المؤثرات التجارية التي أسهمت في تحديد من يباشر عقد الزواج هو تزويج الأثرياء من التجار أبناءهم قبل سن البلوغ، الأمر الذي يتعذر معه على الزوج القاصر مباشرة العقد بنفسه، فنتج عن ذلك عدد كبير من العقود التي أبرمها الوكلاء والأوصياء نيابة عنهم مثلما عقد سعيد الجربي لابنه محمد القاصر على ابنة أخيه صالحة القاصر أيضًا[٨]، ومثله عبد القادر المسراتي الذي عقد لولده حسين القاصر على آمنة بنت عبد الله وكانت بكرًا قاصرًا هي الأخرى[٩].

ثانيًا : العمل التجاري و شروط عقد الزواج:

كان للحياة الاجتماعية التي تعيشها الأسر التجارية المغربية في مصر ظروف خاصة فرضتها طبيعة العمل التجاري القائم على الترحال وطول الغياب، وسرعة التقلبات المادية للأسرة بسبب تأرجح العوائد بين الربح والخسارة والثراء والإفلاس، وعدم الاستقرار التام في مكان محدد وإقبال الأثرياء من التجار على التعدد أو التسري بالجواري، وما ينشأ من تكرار زواج المرأة وخوفها على من معها من أولاد إن خاضت بهم تجربة زواج ثانية أن يرفضهم الزوج الجديد، وغير ذلك من الأمور التي جعلت كلًا من الزوجين يشترط لنفسه شروطًا تضمن لهما مزيدًا من السعادة الزوجية

---

١ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٢٩، م ١٠٠٣، ٨ جماد آخر ١١٦٩هـ (٩ مارس ١٧٥٦م).
٢ () الإسكندرية: س ٨١، ص ٣٦٧، م ١١١٣، ١١٦٩هـ (أغسطس ١٧٥٦م).
٣ () رشيد: س ٦٥، ص ٦٥، م ١١٤، ٦ ربيع أول ١٠٦٢هـ (٧ مارس ١٦٥٢م).
٤ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٠٤، م ٩٢٦، ١٥ صفر ١١٦٩هـ (٢١ نوفمبر ١٧٥٥م).
٥ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٢٩٢، م ٨٢٣، محرم ١١٦٩هـ (أكتوبر ١٧٥٥م).
٦ () الدشت: محفظة ٢١٠، ص ٧٧٦، م ١، ١٥ ذي القعدة ١١٠٥هـ (٩ يوليو ١٦٩٤م).
٧ () قناطر السباع: س ١٤٦، ص ٢٣٤، م ٦٩٣، ١٩ شعبان ١١٥٢هـ (٢٢ نوفمبر ١٧٣٩م).
٨ () قناطر السباع: س ١٤٠، ص ٦٧٠، م ٢٠٦٧ ، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).
٩ () طولون : س ٢١٩، ص ٢٦٢، م ٦٢٧، ١٢ رجب ١١٣٨هـ (١٥ مارس ١٧٢٦م).

والاستقرار والانسجام الأسري، وحرصًا من كلا الزوجين على إلزام الآخر بما اشترط عليه فإنه كان يسجل هذه الشروط في العقد حتى تكون حجة في يده عند عدم التزام الطرف الآخر .

ووجود هذه الشروط بصفة عامة في عقود الزواج يعطي مؤشرًا إيجابيًا من ناحيتين، الأولى: أنه يؤكد مرونة عقد الزواج الإسلامي في العصر العثماني، واحتماله وضع عديد من الشروط التي تصبح ملزمة طالما هي متوافقة مع الشريعة الإسلامية وارتضاها الطرفان(١)، ويشير من ناحية أخرى بقوة إلى الاحترام الذي نالته المرأة في تلك المدة الزمنية بما قرره لها عقد الزواج من ضمانات وبخاصة فيما يتعلق بالجانب المعنوي من حياتها، وأن الأزواج قبلوا شروط زوجاتهم عن طيب خاطر(٢).

وبدراسة عقود الزواج ووثائق المنازعات الزوجية بين أبناء الأسر المغربية في مصر خلال العصر العثماني تبين أن نسبة العقود المتضمنة على شروط زوجية تبلغ ٨١٢ عقدًا من بين عينة الدراسة وعددها ١٩٥٩عقد تقريبًا بنسبة ٤١،٤٤٪ وهذه نسبة كبيرة .

وقد تمكن الباحث من الوقوف على جملة من الشروط التي فرضتها طبيعة العمل التجاري على عقود الزواج أو قوَّتْها إن كانت موجودة من قبل، وهي أربعة أصناف على النحو التالي :-

(أ) شروط منع الرجل من التعدد أو التسري.

وهذا النوع الأول يتعلق باشتراط المرأة على الرجل عدم الزواج أو التسري عليها بجارية من أي جنس حال حياتها، ومنعه من أن يرد إلى عصمته إحدى مطلقاته(٣).

ومن أبرز هذه الحالات التي وثقت هذا الشرط حالة عائشة بنت محمد المغربي التي أجبرت زوجها في اليوم التالي لعقد زواجهما أن يُشْهد على نفسه في محكمة رشيد أنه ليس له زوجة غيرها، وأن كل زوجة أخرى سواءً بالديار المصرية أو الديار الرومية أو بلاد المغرب تكون طالقًا ثلاثًا بصريح إقراره واعترافه، وأنه متى تزوج عليها غيرها بنفسه أو بواسطة وكيله تكون عائشة طالقًا(٤)، وكذلك حليمة بنت إبراهيم المغربي شرطت على زوجها فتح الله السوسي إن تزوج عليها زوجة أخرى أو تسرى بجارية من أي جنس تكون طالقًا من عصمته طلقة واحدة تملك بها عصمتها، وتشجيعًا له بعد قبوله هذا الشرط أبرأته الزوجة من ربع قرش من مؤخر الصداق (٥).

ومثلما اشترطت النساء الحرائر اشترطت المعتوقات فعائشة بنت عبد الله البيضاء الروسية معتوقة أحمد الأبَّار المغربي اشترطت على زوجها عمر بن محمد الحلاق ألا يردَّ عليها مطلقته السابقة، وألا يتزوج عليها بزوجة أخرى(٦).

---

١ () محمد عفيفي: عرب وعثمانيون رؤى مغايرة ، دار الشروق، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥م، (ص: ٨١).

٢ () سوسن سليمان يحيى: قضايا المرأة في مصر العثمانية ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧- ١٧٩٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص رقم ٥٧، مركز النشر لجامعة القاهرة، القاهرة ، ١٩٩٣م، (ص : ٢٤١).

٣ () سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين ١٦ – ١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٣م، (ص : ٢٨٢).

٤ () رشيد: س ٦٥، ص ١٢٣، م ٢٨٢، ٢٢ ذي الحجة ١٠٦٦هـ (١١ أكتوبر ١٦٥٦م).

٥ () رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ (١١ إبريل ١٦٩٨م).

٦ () قناطر السباع : س ١٤٣، ص ص ٣٠، ٣١، م ٧٢، ٦ ذي الحجة ١١٤١هـ (٣ يوليو ١٧٢٩م) .

وهذا الشرط بلا شك ناتج عن حب الاستحواذ؛ لعدم إحساس المرأة بالأمان الأسري مع زوجها التاجر الثري، الذي تريد الانفراد به وحدها ولا تقبل أن يشاركها فيه ولا في ماله امرأة أخرى، فيترتب على ذلك اتساع محيط الأسرة وتنشابك العلاقات مع ضرائرها وأولادهن، وغير ذلك من المشكلات التي هي في غنىً عنها، ومن أجل ذلك حرصت بعض النسوة على هذا الشرط وغلظنه.

والجدير بالذكر أن بعض نساء التجار أقررن بحاجة أزواجهن لزوجة ثانية في أثناء غيابه للتجارة الخارجية، لا سيما إن لم تتح لها ظروف حياتها أن تسافر معه فأذعنت له بزوجة ثانية في بلاد تجارته خارج مصر فقط، مثل: زاهدة بنت أبي الفتح التي شرطت على زوجها عمر بن إبراهيم الطرابلسي المسافر إلى بلاد الروم أن يأخذ معه زوجته أركية بنت عبد الله الرومية ولا يعود بها إلى مصر ومتى عاد بها تكون زوجته زاهدة طالقًا من عصمته وعقد نكاحه(١).

وكما وجد هذا الشرط في عقود الأبكار وجد أيضًا في عقود الثيبات، مثل عائشة بنت محمد المغربي الثيب التي كانت زوجًا ليحي بن خليفة المغربي اشترطت على زوجها الثاني سالم بن خليفة الجربي، أنه متى تزوج عليها غيرها تكون طالقًا(٢).

ومن النساء من اعتبرن شرط "أن يكون أمرها بيدها أو تصبح مطلقة منه" غير كاف لهن وغير رادع لأزواجهن، فزدن عليه عبارات تحمل تغليظًا وتشديدًا على الزوج، مثل: "وأن كل زوجة له غيرها تكون طالقًا ثلاثًا "(٣).

وإن كان هذا الشرط شائعًا بين النساء اللاتي يتزوجهن الرجال لأول مرة فإنه كان موجودًا أيضًا عند الزوجة الثانية التي لم تكن فقط تخشى أن يتزوج أو يتسرى عليها بامرأة جديدة فتشرب من الكأس نفسه الذي سقت منها ضرتها، بل كن يشترطن أيضًا تطليق الزوجة الأولى وعدم إعادتها إلى عصمته مطلقًا.

(ب) شروط تتعلق بالإقامة والسفر.

والصنف الثاني من الشروط يتعلق بإقامة الزوجة مع زوجها التاجر في حله وترحاله، وتفرع عنه عدة شروط منها ما هو للزوجة، ومنها ما هو للزوج.

فأما شروط الزوجة فأولها أن تشترط عدم إخراجها من بلدها التي ولدت فيها، أو التي تقيم فيها أسرتها وعدم سفرها إلى مدينة أخرى فتصبح غريبة منقطعة عن أهلها، خاصة التجار السفارين الذين يمارسون التجارة الخارجية، مثل حالة طاووس بنت سعيد المصرية التي شرطت على زوجها عمر أبو شاهين الدرناوي "ألا يخرجها من مصر إلى بلده من غير رضاها وأخذ خاطرها، ومتى أخرجها تكون طالقًا من عصمته وعقد نكاحه طلقة واحدة أولى تملك بها نفسها"(٤)،

١ () باب الشعرية : س ٦٣٤، ص ٢٩٢، م ٧١٦، ٢٣ ذي القعدة ١١٣٤هـ (٦ سبتمبر ١٧٢٢م).
٢ () رشيد: س ٦٥، ص ١٢٣، م ٢٨٢، ٢٢ ذي الحجة ١٠٦٦هـ (١١ أكتوبر ١٦٥٦م).
٣ () رشيد: س ٦٥، ص ١٢٣، م ٢٨٢، ٢٢ ذي الحجة ١٠٦٦هـ (١١ أكتوبر ١٦٥٦م).
٤ () طولون : س ٢١٩، ص ص ٥٥١، ٥٥٢، م ١٣٢٨، ١٦ ذي الحجة ١١٣٩هـ (٥ أغسطس ١٧٢٧م).

كما اشترط إبراهيم الغاوي وكيلًا عن آمنة ابنة محمد أبو صره المغربي على زوجها بالعيد بن خلف الله الزليطني[١] "ألا يخرج بها إلى بلاد الغرب إلا برضاها"[٢].

ويبدو أن سفر التاجر المتكرر كان سببًا للنزاع الأسري الأمر الذي جعل الأزواج العاملين في التجارة أو النقل الخارجي ينصصون على طبيعة عملهم في عقد الزواج، ويشترطون على أزواجهم عدم ممانعتهم في السفر، فعندما تزوجت آمنة ابنة الريس محمد الوهراني من زيد بن موسى أخذ إقرارًا بعلمها أنه من جماعة الترسخانة العامرة بالثغر حتى لا تحتج عليه بكثرة أسفاره[٣].

ونظرًا إلى أهمية هذا النوع من الشروط في نظر التجار وخطورته على حياتهم الأسرية ونشاطهم التجاري فقد شرطه الرجال على أزواجهم أيضًا بحيث لا يحق لها بعد الزواج أن تمتنع عن السفر معه حيث راحت تجارته وتحول نشاطه؛ حتى لا يشكل هذا الأمر عائقًا مستقبليًا، من ذلك الشرط الذي ضمنه محمد العنتبلي الشامي عقد زواجه من رقية بنت علي المغربي أنه متى توجه إلى عنتاب تتوجه معه، وحتى تطمئن الزوجة المغربية ولا تخشى من طول الغيبة أو الانقطاع الدائم عن أهلها المقيمين بمصر نص العقد على أنه متى طلبت منه العودة عادت[٤] .

وشرط الإقامة لم يكن خاصًا بالإقامة خارج مصر، بل وفي المدن والأحياء المصرية؛ فتشترط الزوجة أحيانًا عدم نقلها من المدينة والحي الذي يقيم فيه أهلها إلى غيره من الأحياء مثلما شرطت آمنة بنت عمر المسراتي على زوجها أحمد بن عبد العزيز المغربي ألا ينقلها من خط طولون وإن فعل تكون طالقًا ثلاثًا[٥].

وفي الناحية الأخرى اشترط بعض الأزواج على الزوجة أن تقيم معه في غير المدينة التي يسكن فيها أهلها؛ فحسن السويسي اشترط على زوجته خديجة بنت محمد التونسي أن تظل معه في السويس، ولا تطالبه بالإقامة في القاهرة حيث يقيم أهلها[٦].

ومن أهم الشروط التي وضعتها الزوجة المغربية ما هو متعلق بمدة غياب زوجها عنها للتجارة؛ فكثيرًا ما كان الزوج يسافر خارج مصر إلى مكان معلوم أو غير معلوم لزوجته ويتركها عدة سنوات دون نفقة لها ولأولادها، فلذلك وضع بعض النساء شرطًا في العقد يحدد المدة التي تسمح

١() ينتسب إلى مدينة زليطن أو زليتن، تقع على بُعْدِ ١٥٨ كم شرقي طرابلس الغرب، وسكانها أشراف الفواتير، تشتهر بالعلم والتجارة، فمن علمائها الشيخ عبد السلام الأسمر، ومن أشهر تجارها أسرة الفطيسي ومنهم وكيل طرابلس الغرب أحمد قبودان الفطيسي صهر الشيخ سالم مسعود الطرابلسي شيخ رواق المغاربة بالأزهر، الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص ص: ١٣٥، ١٧٠، ١٧١)؛ س ٩٩، ص ٣٤٣, م١١٩٧،٤٥٥هـ (١٧٨٢م)؛ الإسكندرية: س ١٠٠, ص٢٨٠ , م٤٦٦، ١١٩٩هـ (١٧٨٤م).

٢ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٢٩، م ٩٢١، ٢٥ جماد آخر ١١٧٨هـ (٢٠ ديسمبر ١٧٦٤م).

٣ () طولون: س ١٨٥، ص ٤٨٨، م ١٥٢٠، (د – ت).

٤ () الإسكندرية: س ٣٧، ص ٥٧، م ٢٠٦، ٦ جماد أول ١٠٢٠هـ (١٨ يوليو ١٦١١م).

٥ () طولون: س ١٨٥، ص ٤٨٨، م ١٥٢٠، (د – ت).

٦ () الدشت: محفظة ١٩٠، ص ١٠٧، م ٢، ٥ ذي الحجة ١٠٧٨هـ (١٧ مايو ١٦٦٨م).

بها المرأة للزوج أن يغيب عنها لا يتعداها، فإن تجاوزها تكون مطلقة منه[١]، وهذه المدة المسموح بها للتجار كانت متفاوتة بين شهر كحد أدنى [٢]، وسنة ونصف حد أقصى كما في عقود الزواج[٣].

(ج) شروط تتعلق بالمسكن.

ومن الشروط ما هو متعلق ببيت الزوجية؛ أين هو وما صفته وكيفية تجهيزه؟ ومن ذلك اشتراط ولي المرأة على الزوج أن يخصص لها بيتًا خاصًا بها بعيدًا عن محيط أسرته خاصة إن كانت من أسرة ثرية وتخشى أن ينقلها إلى بيت الأسرة، من ذلك الأمير حسن بن عبد الله من طائفة جمليان مصر الذي شرط على ختنه سليمان بن علي التونسي أن يجهز لزوجته عائشة بيتًا خاصًا[٤].

أو تشترط الزوجة الإقامة في بيت أبيها؛ فمن النساء من تفضل ذلك لا سيما إن كانت هي البنت الوحيدة، أو كان أحد والديها في حاجة إلى رعايتها، أو غير ذلك، فتشترط الإقامة معهما مثلما توافق سعيد بن شعبان المغربي الزيات في رشيد مع والد زوجته سعيد الزواري[٥] الطرابلسي الزيات في طولون أن يسكن بزوجته أم العز مع والديها في طولون، ولا ينقلها إلى رشيد إلا برضاها وإذن والديها[٦].

(د) شروط تتعلق بالربائب .

وهذه الشروط متعلقة بربائب الزوج الذين أنجبتهم الزوجة من غيره، أو أولاده الذين أنجبهم من غيرها، فما كان متعلقًا بأولادها فإنها تشترط على الزوج أن يقبلهم معها، ويكفلهم في بيته، وتنص على هذا الشرط في عقد الزوجية[٧]، مثل ستيتة بنت علي الطرابلسي التي اشترطت على زوجها أحمد بن محمد المصري أن يكفل ولديها من غيره؛ إبراهيم ومحفوظ ـ أن يقيما عنده يأكلان مما يأكل، ويشربان مما يشرب، وينامان على فراشه[٨].

---

١ () ناصرة عبد المتجلي إبراهيم علي: الدقهلية في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥م، (ص: ٢٤٣).

٢ () طولون: س ١٨٥، ص ٤٨٨، م ١٥٢٠، (د – ت).

٣ () الإسكندرية: س ١٠٩، ص ١٨٥، م ١٧١، غرة ذي القعدة ١٢١٢هـ (١٩ أبريل ١٧٩٨م).

٤ () الدشت: محفظة ٢٠٠، ص ٢٦٦، م ٣، ١٧ شعبان ١٠٩٠هـ (٢٤ سبتمبر ١٦٧٩م).

٥ () الزواري نسبة إلى زوَّارة الكبرى من مدن ولاية طرابلس قريبة من حدودها الغربية تقع على مسافة ١٠٩ كم غرب طرابلس و ٤٢ كم غربي صبراتة. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ١٧٥).

٦ () طولون : س ٢١٩، ص ٦٤٨، م ١٥٧٧، ١٥ جماد أول ١١٤٠هـ (٣٠ ديسمبر ١٧٢٧م).

٧ () عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٥م، (ص: ٣٩٣).

٨ () عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دور المغاربة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القسم الأول، العهد العثماني، الجمعية التاريخية المغربية، عدد ١٠ – ١١، تونس ، ١٩٧٨م ، (ص: ٢٤٣).

المبحث الرابع : أثر العمل التجاري على الصداق والشوار.

الصداق أحد أركان الزواج الأساسية، وهو حق أصيل من حقوق المرأة، ويكون تقديره غالبًا بالنقد، وفي بعض الأحيان يقدم كله عينًا أو بعضه نقدًا وبعضه عينًا حسب التراضي بين المتعاقدين، وما تسمح به ظروف الزوجين، وتسجل تفاصيله كاملة في العقد لتجنب أي آثار سلبية قد تحدث بين الزوجين بسببه في المستقبل، وكذلك بلغ الشوار من حيث الأهمية مبلغًا؛ فهو من الأشياء التي أثر العمل التجاري فيها تأثيرًا مباشرًا فالصداق والشوار، وما يتبعهما من هدايا مؤشر صادق يعكس ثروة التجار، ومكانة العائلات المغربية في مصر.

أولًا : أثره على الصداق.

يمكن- من خلال دراسة عقود النكاح ووثائق التركات - معرفة أثر العمل التجاري على قيمة المهور التي يقدَّمها التجار المغاربة في مصر لأزواجهم، ومكونات هذه المهور وطريقة دفعها، كما أن هذه الدراسة تعطي فكرة شبه مؤكدة عن مستواهم المالي والاجتماعي ومكانتهم بين الفئات الاجتماعية الأخرى[١] .

(أ) قيمة الصداق.

تشير الوثائق إلى تفاوت المهور[٢] حسب قدرة الزوجين ومكانتهما المالية والمستوى الاجتماعي للأسرتين المتصاهرتين؛ فمنها المهور ذات المبالغ الباهظة التي تثقل كاهل الأزواج، ومنها المهور المتوسطة المناسبة، ومنها المبالغ البسيطة المتواضعة، فما العوامل المؤثرة في تحديد قيمة الصداق، ونوعه وطريقة دفعه؟

من الثابت أن قيمة الصداق مرتبطة في المقام بالعرف الاجتماعي والمكانة الاقتصادية السائدة بين الأسر، فالنساء لسن متساويات تمامًا في المهور، وإنما ميَّز بينهن الوضع المالي والاجتماعي لهن ولأسرهن، فكلما كانت المرأة من عائلة شريفة وغنية، وكان الزوج ثريًا زِيد في صداقها، وأما بنات صغار التجار فكن الأقل صداقًا، ومن ثَمَّ كان لكل واحدة صداق خاص بها يحاكي قريناتها في الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه بين الأقرباء والأصدقاء والجيران[٣].

وقد وردت مقادير الصداق في مصادر الدراسة متفاوتة تراوح بين ٨١ نصف فضة[٤]، و١٢٠٠٠٠ نصف فضة[٥]، ويلحظ أن البون شاسع بين أقل مهر وأكثره، الأمر الذي يؤكد فكرة تأثير الثروة في تحديد قيمة الصداق؛ فالزواج بين كبار العائلات التجارية وبين رجال السلطة كان

---

١ () خليل أوغلي: سجلات المحاكم الشرعية ...، مرجع سابق، (ص: ١٩١)؛ خليفة حماش: الأسرة في الجزائر...، مرجع سابق، (ص: ٣٤٢).

٢ () لم تكن العملة التي تدفع بها المهور واحدة، غير أنني قمت بتحويلها جميعًا إلى النصف فضة حسب سعر الصرف في مصر العثمانية؛ لتسهل مقارنتها وتحديد القيمة الفعلية لها.

٣ () أُسَيْمة العظم : المجتمع في العصر الأموي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، (ص : ٣٤)؛ سوسن سليمان: قضايا المرأة ...، مرجع سابق، (ص : ٢٤١)؛ سليمان حسين: تجار القاهرة ...، مرجع سابق، (ص : ٢٨١).

٤ () بولاق: س ٦١، ص ٤٧٤، م ١١٩٧، ١٨ صفر ١١١٩هـ (٢١ مايو ١٧٠٧م).

٥ () الدشت: محفظة ١٩٠، ص ١٠٧، م ٢، ٥ ذي الحجة ١٠٧٨هـ (١٧ مايو ١٦٦٨م).

هو الأعلى صداقًا، ثم الزواج بين كبار التجار وبين العلماء، وأما الزواج بين الفئات المتوسطة فتحدد قيمته نوعية السلعة التي يتاجرون فيها وما تدره من أرباح، فتجار الأقمشة الهندية وتجار البن ينفقون القدر الأكبر قياسًا بمن دونهم من تجار الأحرمة والزيت، ثم تقل المهور عند صغار التجار والمتسببين؛ لتصل إلى أدني مستوياتها.

ولا يمكننا أن نتجاهل إمكانات الأنثى من الشرف والجمال والبكورة والحرية وصغر السن، فصداق الشريفة لا يقارن بصداق الوضيعة، وصداق البكر لا يتساوى مع صداق الثيب، كما أن صداق الصغيرة يختلف عن صداق العجوز، والحرة صداقها أكبر بكثير من صداق المعتوقة، بل إن المعتوقات تتباين مهورهن حسب أصولهن وجمالهن؛ فالبيضاء ليست كالسوداء وهكذا.

فإذا بدأنا بفئة كبار التجار وهم يمثلون حوالي ١٠٤ حالة من حالات العينة البالغ عددهم ١٩٥٩ بنسبة ٢١.٥ % من جملة العقود، فإن الصداق الذي دفعوه هو الأكثر وهذا أمر مقبول، على اعتبار أنهم يمثلون قمة هرم الثروة بين أبناء الأسر التجارية المغربية في مصر.

ويمكن أن نقسم في هذه الفئة إلى مجموعتين: الأولى تدفع أكثر من ٣٠ وحتى ١٢٠ ألف نصف فضة، والأخرى مهورهم أقل من٣٠ ألف نصف، فأما أبناء الطائفة الأولى فهم الأقل عددًا بحيث لا يتعدون ٢٦ حالة بواقع ١.٣٢٪ من جملة التجار، أشهرهم التاجر محمد بن مسعود المغربي التونسي الشهير بالمنجور تاجر العطريات الهندية الذي أصدق رقية البكر بنت يوسف ٣٠٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا[١] كل دينار يساوي ١١٥ نصف فضة، أي: أن الإجمالي ٣٤٥٠٠ نصفًا[٢].

ومحمد بن إبراهيم الذي أصدق البكر آمنة بنت أحمد الفطيسي ٢٥٠ ريالًا حجرًا بطاقة [٣] كل ريال بـ ١٦٨ نصف فضة بإجمالي ٤٢٠٠٠ نصف[٤].

وأما المجموعة الأخيرة الأقل من٣٠ ألف نصف فعددهم أكثر حيث يصلون إلى ٢٤٦ حالة بواقع ١٢.٨٪ من مجموع عينة الدراسة، والصداق بين أبناء هؤلاء متفاوت لكن المبلغ الأكثر استخدامًا كان أقل من ١٠ آلاف نصف مثل: صداق أحمد بن عبد الرحمن التونسي الذي قدمه لآمنة البكر بنت مصطفى جلبي بن سلوس جاويش ملتزم دسوق صداقًا قدره ٦ آلاف[٥]، وصداق الأمير حسن الجزائري من عزبان لجُلُّس خاتون بنت عبدالله البيضاء معتوقة الأمير إسماعيل بك الكبير أمير اللواء والدفتردار وقدره ٧١٦٩ نصف[٦].

وهناك مبالغ أخرى متفاوتة داخل هذه الفئة منها ١٢٩٧٥نصف فضة[٧] أعطاها الأمير إبراهيم المراكشي مخطوبته لطيفة بنت أحمد جوربجي الغرياني سردار عزبان [٨]، ومنها ٢٥٩٥٠

---

١ () القسمة العسكرية : س ١٣٣، ص ١٤٤، م ٢٧٥، ٥ ربيع أول ١١٤٤هـ (٩ سبتمبر ١٧٣١م).
٢ () القسمة العسكرية : س ١٣٣، ص ٤٧٦، م ٧٥١، ٨ رجب ١١٤٤هـ (٨ مارس ١٧٣١م).
٣ () إشهادات الإسكندرية: س ١٣، ص ٤١، م ١٠٤، ٧ ربيع أول ١١٩٣هـ (٢٤ مارس ١٧٧٩م).
٤ () مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٩، م ٤٣٢، غاية رجب ١٢١٣هـ (٩ يناير ١٧٩٩م).
٥ () قناطر السباع: س ١٤٠، ص ٢١٧، م ٦٨٩، ٢٧ صفر ١١٢٦هـ (١٢ مارس ١٧١٤م).
٦ () طولون : س ٢٢٠، ص ٢٥٨، م ٦٦٠، ٢٤ صفر ١١٤٣هـ (٩ سبتمبر ١٧٣٠م).
٧ () مبلغ الصداق ٧٥ دينار شريفي محبوب ذهب وسعر صرفه ١٧٣ نصف فضة فيكون الحساب ١٢٩٧٥ نصف فضة، دمياط : س ٢٤٩، ص ٩٤، م ١٣٢، ٢٤ شوال ١١٧٠هـ (١٢ يوليو ١٧٥٧م).
٨ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧، م ١٠٢٦، ٢٩ رجب ١١٦٩هـ (٢ مايو ١٧٥٦م).

نصف التي دفعها أحمد جوربجي المذكور لمخطوبته ستيتة بنت السيد علي نقيب الأشراف في الإسكندرية[١].

كما أن تفاوت تلك المبالغ مرتبط أيضًا بحالة المرأة بكرًا كانت أو ثيبًا، صغيرة السن أو كبيرة، ظاهرة الجمال أم متواضعة، فالمجموعة الأولى من المهور الأكثر من ٣٠ ألف مبالغ خاصة في العادة بالصغيرات الأبكار الجميلات حسب العرف الاجتماعي السائد، والأقل من٣٠ وحتى ٤ آلاف نصف تشترك فيها البكر مع الثيب، وأما ما قلّ عن ذلك فهي خاصة بالثيب أو المعتوقة[٢].

وعند المصاهرة بين التجار والأشراف أو العلماء يكون الصداق في المرتبة الثانية بعد المهور المقدمة عند مصاهرة رجال السلطة فهو في هذه الحالة يتراوح بين ٦٠٠ – ٩٠٠٠ نصف فضة حسب شرف الزوجة وثروة الزوج ومكانته، فإذا كان الزوجان شريفين يبلغ الصداق تسعة آلاف أو أكثر، وممن قدم هذا المبلغ الشريف فتح الله السوسي للشريفة حليمة بنت إبراهيم بالإضافة إلى جارية[٣].

أما إذا اجتمعت الثروة مع العلم والشرف والزوجة كانت بكرًا فإن الصداق يبلغ ٨٥ دينارًا ذهبًا سلطانيًا زنجرليًا حسابها ٩٧٧٥ نصف فضة؛ وهو الذي قدمه الشيخ أحمد الشرفي المالكي للبكر صفية بنت الشريف حمودة من تجار الأحرمة في طولون[٤]، فإن كانت الزوجة الشريفة ثيبًا فإن صداقها قد يقل ٥٠٪ تقريبًا عن مثيلاتها، لا سيما إن كانت متقدمة في العمر فلا يتجاوز صداقها٤٠ دينارًا ذهبًا سلطانيًا زنجرليًا حسابها ٤٦٠٠ نصف فضة[٥].

وكلما كان التاجر صغيرًا أو صهره من المبتدئين في طلب العلم فإن الصداق يبدو متواضعًا حتى إن كانت الزوجة بكرًا، مثل المهر الذي قدمه الطالب عبد الفتاح المصغد للبكر كريمة بنت داود الطرابلسي ومقداره ١٤١ قرشًا روميًا كل قرش بـ ٣٠ نصف فضة فيكون حسابها ٤٢٣٠ نصفًا[٦]، ومثل صداق عبد السلام التاجوري للبكر صالحة بنت يحيى ومقداره ١٨٠ قرشًا روميًا بحساب ٥٤٠٠ نصفًا[٧].

ويلحظ أن صداق هذه البكر الفقيرة يقترب من صداق سابقتها، بغض النظر عن كونها ثيبًا، والعلة في ذلك مكانة التاجر المالية.

---

١ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ١٣٣، م ٢٤٤، ١٦ صفر ١١٦٨هـ (٢ ديسمبر ١٧٥٤م).

٢ () هناك حالات تزوج فيها كبار التجار بمهور أقل من ذلك وهي خاصة بزواجهم من الأرامل ومن ينتمين إلى وسط اجتماعي متواضع، راجع مثلًا: مضابط الإسكندرية: س ١، ص ١٢١، م ٤٠٩، ٢٣ شعبان ١١٣٠هـ (٢٢ يوليو ١٧١٨م)، طولون: س ٢٢١، ص ١٨٨، م ٤٠٩، ٢٢ ذي الحجة ١١٤٦هـ (٢٦ مايو١٧٣٤م)؛ مضابط الإسكندرية: س ٥، ص ١٦٩، م ٥٥٧، ١٥ شعبان ١١٤٨هـ (١ مارس ١٧٣٥م)؛ مضابط الإسكندرية: س ٨، ص ٨٢، م ٢٧٦، ١٨ شوال ١١٦٣هـ (٢١ سبتمبر ١٧٥٠م).

٣ () رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ (١١ إبريل ١٦٩٨م).

٤ () طولون: س ٢٢٢، ص ١٧، م ٤٧، غاية شعبان ١١٤٨هـ (١٦ يناير ١٧٣٦م).

٥ () رشيد : س ١٣٦، ص ٢٢٧، م ٣٠٧، ٣ ربيع آخر ١١٤٢هـ (٢٧ أكتوبر ١٧٢٩م).

٦ () رشيد: س ١١٥، ص ١١٥، م ٣٣٥، ١٢ ذي الحجة ١١٢٥هـ (٢٠ ديسمبر ١٧١٣م).

٧ () إشهادات الإسكندرية: س ١٣، ص ١٤٣، م ٣٦٩، غرة محرم ١١٩٤هـ (٩ يناير ١٧٨٠م).

وأما أقل المهور التي تم رصدها عند مصاهرة الأشراف والعلماء صداق قدمه الشيخ مسعود بن سليمان المغربي الأزهري للحرمة سعيدة بنت محمد المغربي وقدره ١٥٠٠ نصف فضة[١]، والصداق الذي قدمه الشريف محمد التونسي لصافية بنت علي الدلال وقدره ٣٥ قرشًا حسابها ١٠٥٠ نصف فضة[٢]، وصداق الشريف محمد المغربي لمخطوبته مشرفة بنت يحيى الأنصاري القباني وقدره ١٠٠٠ نصف فضة فقط [٣].

ولا ريب في أن السبب في تواضع هذه المهور وقلتها هي صفات الزوجة الجسدية والحالة المالية والمكانة الاجتماعية لزوجها ولأسرتها؛ فمنهن من كانت ثيبًا وزوجها في بداية طلب العلم، ومنهن من كان أبوها دلالًا أو قبانيًا متواضعًا.

وأما الصداق في حالات الزواج العائلي فقد تأثر كثيرًا بالعمل التجاري والحياة في الوسط الاجتماعي في مصر، فبينما ذكرت بعض الدراسات أن الزواج العائلي في ولايات المغرب كان يتسم بتيسير المهور حتى تغدو كأنها شكلية[٤]، فإن الوثائق تشهد أن البيئة التجارية أثرت على أثرياء التجار المغاربة في مصر وغيرت هذه المفاهيم فسجلوا مهورًا مرتفعة نسبيًا، نذكر منها ثلاثة فقط الأول ١٦٠ ريالًا حجرًا بطاقة بحساب ٩٠ نصف مجموعهم ١٤٤٠٠ نصف فضة قدَّمها محمود أبو ثور لأرملة أخيه حليمة بنت الأمير محمد جوربجي الغرياني[٥]، وهو صداق مرتفع مع أن الزوجة ثيبًا لكنها من أسرة مرموقة[٦]، والمبلغ الثاني ١٥٠ دينارًا ذهبًا زار محبوب صرف كل دينار ١٧٣ نصفًا فمجموع الصداق ٢٥٩٥٠ نصفًا قدَّمها الشاب محمد الزواري لابنة عمه صالحة[٧]، وأما أغلى صداق بين الأقارب فكان ١٦٠ دينارًا ذهبًا زار محبوب صرفهم ٢٧٦٨٠ نصف فضة وهذه قدَّمها محمد بن عبد الرحمن تربانة لابنة عمه الأمير سليمان جوربجي زادة[٨].

كما تأثرت المهور بطبيعة الدخل الذي تدره عليهم التجارة فأحمد التازي عين أعيان التجار في الأقمشة الهندية في سوق الغورية أصدق فاطمة بنت أحمد القسنطيني ١٥ ألف نصف فضة[٩]، ومن تجار السوق نفسه عربي بن محمد الأبار الفاسي أصدق خديجة بنت موفق التطاوي ٥٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا حسابها ٥٧٥٠ نصف فضة[١٠]، وفي رشيد تزوج علي بن أحمد المغربي

---

١ () طولون: س ٢١٩، ص ٢٠٣، م ٤٨٨، ١٣ ربيع آخر ١١٣٨هـ (١٩ ديسمبر ١٧٢٥م).
٢ () إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ٤٤٥، م ٨٤٤، ١٣ محرم ١١٩٧هـ (١٩ ديسمبر ١٧٨٢م).
٣ () باب الشعرية : س ٦٣٢، ص ٧٠، م ١٥٠، ١٥ رمضان ١١٢٤هـ (١٧ أكتوبر ١٧١٢م).
٤ () محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص ص: ١٣١، ١٣٢).
٥ () إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٧٩، م ٦٠٤، ١٠ رجب ١١٦٩هـ (١٢ أبريل ١٧٥٦م).
٦ () يبدو ذلك واضحًا إذا قورن هذا بـ ٨٠ شريفة حسابها ١٣٨٤٠ نصف فضة هي صداق خديجة بنت كبير من زوجها محمد بن عثمان أبو سلامة الطرابلسي وكانت بكرًا ومن عائلة تجارية مرموقة أيضًا وفي التاريخ والمدينة نفسها. إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٧٩، م ٦٠٢، ١٠ رجب ١١٦٩هـ (١٢ أبريل ١٧٥٦م).
٧ () بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦، م ٥٩٩، ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).
٨ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣، م ٨٦، أوائل شعبان ١١٨٣هـ (١ ديسمبر ١٧٦٩م).
٩ () بولاق: س ٦٣، ص ٥٤، م ١٥٥، ٢٨ محرم ١١٢٨هـ (٢٤ مارس ١٧١٥م).
١٠ () باب الشعرية : س ٦٣٨، ص ٢٨، م ٧٨، غاية صفر ١١٥١هـ (٢٠ يونيه ١٧٣٨م).

تاجر الكتان آمنة بنت محمد زغلول على صداق قدره ١٢ ألف نصف فضة[١]، وفي طولون أصدق سعيد بن شعبان المغربي الزيات مخطوبته أم العز بنت سعيد ٣٠ دينارًا زنجرليًا ذهبًا حسابها ٣٤٥٠ نصف فضة[٢]، وأما تاجر الأحرمة مسعود أبو كراع فقد أصدق زينب بنت عمر الجربي حوالي ٦٩٠٠ نصف فضة[٣]، وفي بولاق حيث تجارة الحرير والزيت أصدق علي بن عمر التونسي فاطمة بنت عبد الرحمن القبالي ٤٥٠٠ نصفًا[٤].

وأما صغار التجار فكانت مهورهم متواضعة ٨١[٥]، ١٢٠ [٦]، ٣٦٠[٧]، ٤٥٠ نصف فضة[٨]، وهي تتناسب مع ما يتوافر لديهم من ثروة.

وأخيرًا فإن الأرقام الواردة في تقدير القيمة الإجمالية للصداق لا تعبّر تعبيرًا دقيقًا عن الواقع فهذا أمر بعيد المنال وتكتنفه بعض المعوقات ينبغي تسجيلها فيما يلي:.

١- اختلاف العملة المستخدمة في دفع الصداق، واختلاف مكوناته بين الجزء النقدي وثمن الأشياء العينية، مع تباين سعر الصرف طوال فترة الدراسة.

من هنا عمدت إلى تحويل جميع العملات المستخدمة في المهور إلى النصف فضة حسب ما ورد في الوثائق عن سعر صرفها في السوق التجارية المصرية [٩].

٢- أن هذه النماذج الواردة في الدراسة ليست جمعًا كاملًا لجميع حالات الزواج الخاصة بالتجار المغاربة في مصر خلال العصر العثماني، فلم يكن جميع التجار يذهبون إلى المحكمة لتوثيق العقود وحل المنازعات، كما يستحيل على الباحث وحده أن يقوم بمسح كل سجلات محاكم مصر الشرعية في العصر العثماني.

٣- مقدار الصداق المكتوب في العقود لم يكن في جميع الحالات معبرًا عن الحقيقة، فهناك بعض الحالات كان التجار يكتبون فيها أرقامًا أكبر من الصداق الحقيقي على سبيل المباهاة والوجاهة

---

١ () رشيد: س ١١٤، ص ١٣٥، م ٢٠٩، ٩ ذي القعدة ١١٢٤هـ (٩ ديسمبر ١٧١٢م).

٢ () طولون : س ٢٢٦، ص ٥١، م ١٢٢، ٥ جماد أول ١١٦٠هـ (١٦ مايو ١٧٤٧م).

٣ () طولون : س ٢٢٧، ص ٢٥٠، م ١٠٠٥، ١٢ ذي القعدة ١١٦٦هـ (١٢ سبتمبر ١٧٥٣م).

٤ () بولاق: س ٦٤، ص ١٦٤، م ٢٤٣، غرة رمضان ١١٣١هـ (١٩ يوليو ١٧١٩م).

٥ () بولاق: س ٦١، ص ٤٧٤، م ١١٩٧، ١٨ صفر ١١١٩هـ (٢١ مايو ١٧٠٧م).

٦ () الإسكندرية: س ٣٧، ص ٢٨، م ١١٠، ١٢ ربيع أول ١٠٢٠هـ (٢٦ مايو ١٦١١م).

٧ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٥٦، م ٥٠١، غرة صفر ١١٨٦هـ (٤ مايو ١٧٧٢م).

٨ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٧٩، م ٥٧٣، ٧ شوال ١١٨٦هـ (٢ يناير ١٧٧٣م).

٩ () ولم ترقني طريقة البعض في تحديد قيمة الصداق بتحديد القية الشرائية للمبالغ مقارنة بأسعار العقارات أو بعض المواد الغذائية فالمهر الذي يشتري بيتًا كاملًا أو نصفه يعدّ من وجهة نظرهم ذا قيمة شرائية عالية، فهذه الطريقة على ما فيها من جهد لن تأتي بنتائج دقيقة فالبيوت والعقارات ذات مساحات متفاوتة، ومواقعها متغايرة، وأسعارها ليست ثابتة وتاريخ بنائها ليس واحدًا، والأهم من ذلك كله يتحكم فيها قانون العرض والطلب. عبد الكريم رافق : دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام...، مرجع سابق،(ص : ٥).

الاجتماعية[١]، كما أن بعض النساء كن يدفعن للأزواج المعسرين أموالًا ليقدَّمها لها بغرض تكثير الصداق أمام الناس[٢].

٤- تأثر التجار المغاربة بالحياة الجديدة في مصر في ظل ما تكوَّن لديهم من ثروات وتخلوا عما شاع في بعض مدنهم المغربية من عدم المغالاة في المهور[٣].

٥- ظل التجار الذي ينتسبون إلى القبائل العربية على عهدهم من عدم المغالاة في المهور إذا تزاوجوا فيما بينهم ولم تؤثر فيهم الثروة التي جنتها أيديهم من العمل التجاري؛ فالصداق الذي قدمه أحمد كريم من عربان النجمة لقمر بنت عبد الرحمن من عرب درنة ٨ ريالات حجر بطاقة يعني حوالي ٧٢٠ نصف فضة فقط علمًا بأنها كانت بكرًا [٤]، وقدم غيث العمامي لخديجة بنت عبد الله البدوي من أولاد علي ٢٥ ريالًا حجرًا بطاقة[٥]، أما إن تزوج أحدهم من خارج بيئة الأعراب فكان يدفع صداق المثل يتضح ذلك من خلال صداق شيخ العرب حماد أبو حبيب الهنداوي للبكر روكية بنت سليمان الجزائري وقدره ١٤٠ ريالًا حجرًا بطاقة[٦].

(ب) طريقة دفع الصداق.

جرت العادة أن يدفع المهر كله أو جزءًا منه مقدمًا قبل الدخول بالزوجة بينما يؤجل جزء آخر بعد الدخول وإتمام الزواج ويسمى المؤخر، وهذا يسدد في وقت محدد معلوم للزوجين إما دفعة واحدة أو دفعتين أو على أقساط متساوية أو متباينة حسبما تيسر للزوج وما تراضى عليه مع ولي الزوجة ويسجل في العقد ليرجع إليه وقت الضرورة، كما ورد في معظم عقود الزواج التي اعتمدت عليها الدراسة.

١- الصداق المقدم و المؤجل.

وهذه الطريقة بأن يُدفَع الصداق كلّه مرة واحدة معجَّلة حال العقد أو مقدَّمًا قبيل إبرامه، وهي طريقة مناسبة لأثرياء التجار ممن لا يشكِّل الصداق بالنسبة إليهم عبئًا ثقيلًا فيقدمونه لأزواجهم مرة واحدة وقت العقد ويدفعهم لذلك أيضًا ما يتمتعون به من وجاهة اجتماعية تجعلهم في حرج من التقسيط خاصة أن عقودهم يحضرها وجهاء المجتمع.

---

١ () مثلما اتفق حسن بن علي المغربي مع فاطمة بنت يوسف الدرناوي أن يعطيها ١٥ ريالًا حجرًا على أن يكتب في العقد٣٠ ريالًا أمام الناس.إشهادات الإسكندرية:س١١، ص١٤، م٥٣، ١٧ شعبان ١١٩٥هـ (٩أغسطس ١٧٨١م).

٢ () مثلما أعطت خديجة بنت إبراهيم القنصة للتاجر محمد التونسي ٦١٦٢ نصف فضة ليدفعها صداقًا لها أمام الناس. مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٩، م ٤٣٢، غاية رجب ١٢١٣هـ (٩ يناير ١٧٩٩م).

٣ () فأحمد بن محمد الصفاقسي أصدق زوجته ٢٠٠ قرش في حين أن العدواني المؤرخ ذكر أن المهور عند أهل صفاقس قليلة، وكذلك الأمر بين تجار غدامس الطرابلسية، مضابط الإسكندرية: س ١، ص ٢٥٥، م ٨٢٤، ٩ ربيع آخر ١١٣١هـ (٢ مارس ١٧١٩م)؛ محمد بن محمد بن عمر العدواني: تاريخ العدواني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، (ص: ١٩٦)؛ محمد بشير سويسي: غدامس بين العقيدة والاختيار، ضمن أعمال الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، تقديم : نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣م ،(ص : ١٧٧).

٤ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٩، م ٣٤، غرة جماد الأولى ١١٨٣هـ (٤ سبتمبر ١٧٦٩م).

٥ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٥١، م ٤٧٩، ٣ ذي الحجة ١١٨٥هـ (٧ مارس ١٧٧٢م).

٦ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٦٢، م ٥٢١، ٩ ربيع آخر ١١٨٤هـ (٣ أغسطس ١٧٧٠م).

ومن هؤلاء الوجهاء الذين قدَّموا الصداق كله قبل الدخول محمود بن رحومة الغاوي شقيق وكيل وجاق طرابلس[١] و محمد بن عبد الرحمن تربانة من أشهر العائلات التجارية في مصر وأكثرها ثروة[٢]، وحسن بن علي الناضوري ابن أخي فتح الله الناضوري وكيل وجاق طرابلس أيضاً [٣]، وأحمد بن إبراهيم جوربجي بالحصار الأشرفي الكبير[٤].

كما استحسن بعض صغار التجار دفع الصداق مقدمًا قبل العقد ممن كانت مهورهم صغيرة تحتاجها الزوجة ووليها في شراء بعض الأدوات لإتمام العرس مثل: ضيف الله العسَّال المغربي وكان صداقه ٢٠ قرشًا روميًا[٥]، وأحمد بن عبد الرحمن القباني في كالة الزيت ببولاق وكان صداقه ٨ قروش[٦]، وفي هذه الحالة ينص في العقد أن هذا المبلغ مقدم على سبيل التعجيل مقبوضًا بيد الزوجة أو بيد وكيلها، ولا مؤخر لها بعد ذلك على زوجها[٧]، وبذلك لم يرد ذكر لمؤخر الصداق في هذه العقود.

وأما طريقة دفع الصداق كله مؤجلًا فهي قليلة الوقوع، وذلك بأن يؤجَّل الصداق كله إلى ما بعد الدخول ولا يُدفع منه شيء قبل العقد أو في أثناء إبرامه، ويلجأ إليها بعض المعسرين من الأزواج في حدود ضيقة تسمح فيها المرأة بقبول هذا الوضع لظروف خاصة بها، كأن تكون مطلقة سبق لها الزواج من غيره وتريد أن تتزوج على أي حال[٨]، أو تكون عائدة إلى عصمة زوجها من طلاق بائن بينونة صغرى[٩]، وفي هاتين الحالتين وما على شاكلتهما تتغلب رغبة المرأة في الزواج على رغبتها في قبض الصداق أو جزء منه مقدَّمًا ويقع القبول منها على تأخير الصداق كله إلى أجل مسمى أو غير مسمى يحل لها بموت أو فراق[١٠].

٢- تقسيط الصداق.

لما كانت تكاليف الزواج تشكل في أغلب الأحيان عبئًا على الزوج وأسرته بسبب الالتزامات المالية من المهر والنفقات والتجهيزات الكثيرة التي يتحملها وحده أو تعينه الأسرة عليها، فقد لجأ التجار إلى تقسيط المهر على دفعتين أو أكثر على سبيل التيسير والتخفيف عنهم[١١].

---

١ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ٣٦٨، م ٦١٩، ١٧ جماد الأول ١٢١٠هـ (١ ديسمبر ١٧٩٥م).
٢ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٨٤، م ٢٤٠ ، ٤ صفر ١١٨٠هـ (١٢ يوليو ١٧٦٦م).
٣ () الإسكندرية: س ٨٧، ص ص ٤٧ – ٤٩، م ٦٢ ، ٢٦ شوال ١١٩٣هـ (٧ نوفمبر ١٧٧٩م). ويمكن تحويل المبلغ إلى النصف فضة بضربه في سعر الصرف حينها وهو ١٦٨ ليكون إجمالي الثروة ٢٠٥٨٠٠ نصف فضة. مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٩، م ٤٣٢، غاية رجب ١٢١٣هـ (٩ يناير ١٧٩٩م).
٤ () الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٣٩، م ٧٣٦ ، شعبان ١٢٠٦هـ (أبريل ١٧٩٢م).
٥ () بولاق: س ٦٠، ص ١٣١، م ٤٩٨، ٢٨ شعبان ١١٠٧هـ (٣ إبريل ١٦٩٦م).
٦ () بولاق: س ٦١، ص ٤٧٤، م ١١٩٧، ١٨ صفر ١١١٩هـ (٢١ مايو ١٧٠٧م).
٧ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٥٦، م ١٨٤، ٨ محرم ١١٨٤هـ (٤ مايو ١٧٧٠م)؛ مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٩٦، م ٦٢٤، ١٣ ربيع الآخر ١١٨٧هـ (٤ يوليو ١٧٧٣م).
٨ () رشيد: س ٥٩، ص ٣٣٣، م ٧٥٥، ٢٨ ذي الحجة ١٠٥٢هـ (١٧ مارس ١٦٤٣م).
٩ () أسيوط : س ٣، ص ١٦١، م ٤٤٤، ٥ ذي الحجة ١١١٣هـ (٣ مايو ١٧٠٢م).
١٠ () طولون: س ٢١٦ ج ١، ص ٤٣٧، م ١١٧٥، ٩ رمضان ١١٢٥هـ .
١١ () خليفة حماش: الأسرة في الجزائر... مرجع سابق، (ص : ٤٠٥).

لكن هناك عدة أسئلة تتبادر للذهن تدور حولها هذه الجزئية من الدراسة منها: هل كان التقسيط دليلًا على عدم مقدرة التاجر على الدفع الحال، أو أن طبيعة العمل التجاري كان لها تأثير فيه، ولماذا استخدم بعض أثرياء التجار التقسيط مع قدرتهم على دفع المبلغ كله قبل البناء؟ أذلك لرغبتهم في الاحتفاظ بالجزء المقسط من الصداق كرأس مال ينتفعون به في إتمام الصفقات التجارية، وهل شمل التقسيط قسمي الصداق النقدي والعيني أو أنه اختص بجزء دون الآخر؟ وهل كان الأزواج بالفعل ينتظمون في دفع الأقساط في الموعد المحدد، أو تعذر على بعضهم السداد، أو تخاذل الأزواج عن دفع أقساط المهر عمدًا، وهل طالبت الزوجة الزوج المماطل بالقسم المؤجل عندما حل موعده، وهل ترتب على هذه المطالبة مشكلات أثرت على حياة الأسرة؟ وغير ذلك من التساؤلات التي تثري هذه الجزئية من الدراسة.

كان الصداق يُعطى للمرأة أو وليها إما على دفعتين؛ الدفعة الأولى تقدم قبل العقد أو عند الدخول أو بعده مباشرة حسب الاتفاق والباقي يقسط أو يؤجل(١)، وإما على ثلاث دفعات الدفعة الأولى عند العقد والثانية عند الدخول أو بعده مباشرة، والباقي يقسط على دفعات متساوية أو يبقى في ذمة الزوج إلى أقرب الأجلين(٢).

فالجزء الأول من المهر ويتراوح بين ٤٠ – ٦٠ % من قيمة الصداق تأخذه المرأة أو وليها مقدمًا، والباقي يقسط على أقساط متساوية يدفعها الزوج بانتظام، ومع أن الأصل في الدفعة الأولى أنها تقبض مقدمًا قبل الدخول إلا أن هناك حالات استثنائية يؤخر فيها التاجر جزءًا من المقدم يدفعه بعد الدخول، وأما المؤخر ـ نقدًا كان أو عينًا(٣)ـ فيبقى في ذمته إلى أقرب الأجلين، فعلي بن زين الدين القاطن بناحية ببا الكبرى أصدق مخطوبته حميدة بنت عبد الرحمن الجربي ٨ آلاف نصف فضة ٤ ألاف مقدم و٤آلاف مؤخر، لكن المقبوض منها ٤٠٠ نصف فقط وباقي المقدم ٣٦٠٠ باقية بذمته إلى حين ميسرة والمؤخر بعد الحال ٤ آلاف تحل لها بموت أو طلاق(٤).

كما بقي لخديجة بنت حسن المغربي عند زوجها من مقدم الصداق ١٠ ريالات حجر بقيت إلى ما بعد الدخول والإنجاب(٥)، وأما منة بنت فيض الله المغربي فبقي لها ٦ ريالات من مقدم صداقها أخذتها من محمد بن علي التونسي بعدما طلقها(٦).

---

١ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٤٤٨، م ١٢٠٦، ٨ ربيع آخر ١١٣٤هـ (٢٧ مارس ١٧٢١م).

٢ () مضابط الإسكندرية: س ٢، ص ٢٠٥، م٦٦١، ١٨ شعبان ١١٣٣هـ(١٨ يونيه ١٧٢١م)؛ مضابط الإسكندرية: س ٢، ص ٢٢٦، ٧٢١، غاية شوال ١١٣٣هـ (٢٦ أغسطس ١٧٢١م)؛ الإسكندرية: س ٨٣، ص ١٦٦، م ٣٦٦، ٧ جمادى الأولى ١١٤٠هـ (٢٢ ديسمبر ١٧٢٧م).

٣ () من المؤخر العيني زوج حلق فضة وعد محمد المغربي القاطن بأسيوط أن يحضره لمعالي ابنة البدري حسن بعد الدخول بها، ومنه أيضاً قطعة قماش حرير قيمتها ٥ ريالات بطاقة ضمن مؤخر منينة بنت حسين الدرناوي على زوجها صالح البولاقي. أسيوط : س ٣، ص ٣٠٠، م ٨٠٩، ١٥ جماد أول ١١٢٦هـ (٣٠ مايو ١٧١٤م)؛ الإسكندرية: س ٩٢، ص ٦٨، م ٩٣، ٢ ذي الحجة ١١٨٤هـ (١٧ مارس ١٧٧١م).

٤ () طولون: س ٢١٤، ص ١٠٠٢، م ٣١٠٢، ١٣ جماد آخر ١١١٣هـ (١٦ نوفمبر ١٧٠١م).

٥ () بولاق: س ٨٠، ص ٢٧٩، م ٦٥٤، ٢١ محرم ١٢٠٤هـ (١١ أكتوبر ١٧٨٩م).

٦ () مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٦، م ٤٢٢، ٩ رمضان ١٢١٣هـ (١٦ فبراير ١٧٩٩م).

وأما الأقساط فقد حفظت لنا الوثائق نماذج لبعض الأزواج من التجار المنتظمين الذين يوفون لأزواجهم كل قسط في موعده احترامًا لهذا الحق ووفاءًا به، لكنهم قليلون قياسًا بمن تأخر في السداد[١].

ومنهم من أخر الأقساط وماطل في دفعها حتى تراكمت عليه لمدة سنتين فطالبته زوجته في المحكمة وقبضته كرهًا أمام القاضي مثل زوينة بنت صالح التونسي[٢].

ومن النساء من صبرت على زوجها حين امتنع عن دفع المؤخر على الرغم من يسار حاله حتى تدخَّل وكيل ولايته التجاري وأجبره على محاسبة زوجته، مثل: قاسم لحمير المغربي الذي تجمع لزوجته مبروكة بنت عمر المجريسي[٣] من مؤخر صداقها ٢٥ ريال حجر تراكمت عليه من أقساط خمس سنوات فتدخل قاسم جوربجي وكيل وجاق طرابلس الغرب وفض النزاع بينهما[٤].

لكن الحس التجاري في التعاملات المالية جعل كثيرًا من الأزواج يحرص على توثيق سداد أقساط الصداق ومؤخره أمام القاضي ويشهد عليه ويكتب بينه وبين زوجته مخالصة تبْرأ بها ذمته[٥].

وكانت الوسيلة الأكثر شيوعًا في دفع الأزواج المبالغ الكبيرة المتراكمة عليهم من أقساط مؤخر الصداق إما عن طريق التسويات التجارية فيخصم المبلغ مما له عندها أو عند والدها من أموال[٦]، أو عن طريق التمليك أو التنازل عن حق الانتفاع ببعض العقارات السكنية أو التجارية لزوجته تعويضًا عما تجمد لها عنده من المؤخر[٧].

ويكون بذلك قد سدد صداق زوجته، وحقق مراده في الانتفاع بالمبلغ النقدي الذي لم يخرجه من رأس ماله أصلًا، واسترد ما له من ديون عند الزوجة أو والدها، وهي في الوقت نفسه لن تنزع منه العقار وسيظل تحت تصرفه يستغله كأن شيئًا لم يكن.

وفي الوقت الذي كان بعض الأزواج يجتهدون في تسديد باقي الصداق ويبادرون به فإن البعض الآخر كانوا يؤجلون ذلك ويماطلون إلى ما بعد انتهاء الحياة الزوجية بالطلاق[٨] أو وفاة

---

١ () الاسكندرية: س ٣٧، ص ٢٨، م ١١٠، ١٢ ربيع أول ١٠٢٠هـ (٢٦ مايو ١٦١١م)؛ الاسكندرية: س ١٠٩، ص ١، م ٢، ٢٦ ذي الحجة ١٢١١هـ (٢٣ يونيه ١٧٩٧م).

٢ () إشهادات الإسكندرية: س ١١، ص ١٦٥، م ٥٥٤، ١٤ جماد أول ١١٩٦هـ (٩ مايو ١٧٨١م).

٣ () نسبة إلى مجريس وهي فخذ من هوارة سموا باسم أمهم يسكنون جنزور على بعد ١٢ كم غرب طرابلس، الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية....، مصدر سابق، (ص: ١٧٢).

٤ () مضابط الاسكندرية: س ٩، ص ٨٩، م ٢٨١، ١٠ جماد آخر ١١٨٤هـ (١ أكتوبر ١٧٧٠م).

٥ () مضابط الاسكندرية: س ٩، ص ٤٥، م ١٤٩، ٢٥ ذي الحجة ١١٨٣هـ (٢٢ أبريل ١٧٧٠م).

٦ () مثلما أحال سعيد بن شعبان الزواري الطرابلسي مطلقته أم العز بنت سعيد أن تقتص مؤخر صداقها ٢٠ دينارًا ذهبًا زار محبوب مما له بذمة والدها وقدره ٢٢ دينار من تجارة الزيت في رشيد والقاهرة. بولاق: س ٧٢، ص ٧٢، م ١٤٥، ١٠ رمضان ١١٦١هـ (٥ سبتمبر ١٧٤٨م).

٧ () مثلما تصادق أحمد المغربي مع زوجته نجار بنت إبراهيم المغربي على أن ما تستحقه من مؤخر صداقها ٢٥ قرشاً رومياً وما هو بدل الكسوة المتجمدة عليه لها ١٥ قرشاً، فأجَّر لها نصف بيت في رشيد لمدة ٢٦ سنة تبدأ من تاريخه. رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٣، م ٢٨٦، غرة جمادى الأولى ١١٠٩هـ (١٧ نوفمبر ١٦٩٧م).

٨ () مثل محمد الجزائري الذي طلق زوجته فاطمة بنت خليل الرشيدي وبقي لها ٨ أقساط من مؤخر الصداق فألزمه القاضي بدفعها. الاسكندرية: س ٧٦، ص ١٢٩، م ٢١٩، غرة شعبان ١١٥٥هـ (١ أكتوبر ١٧٤٢م).

الزوجة أو أن يموت هو، وهذا الصنف من الأزواج يمثل الأغلبية من بين التجار المغاربة في مصر خلال مدة الدراسة، لدرجة أن الباحث ليجد صعوبة في استخراج الحالات التي تمثل النموذج المبادر بالتسديد، بينما هؤلاء المؤجلون يكثر عددهم بشكل ملحوظ.

ويستشف من هذه الممارسات التي يقدّمها التجار تأثير المهنة عليهم؛ فرأس المال النقدي هو أهم أدوات التجارة على الإطلاق، وهم يحافظون على بقائه في أيديهم لأقصى درجة؛ فلذلك يفضلون التأجيل بعيد المدى، ولا يحبون الدفع إلا في حالات الضرورة القصوى، وتأسيسًا على هذه القاعدة فإنهم أصبحوا ينصون في عقد الزواج على تأخير المؤجل من الصداق إلى أحد الأجلين الموت أو الفراق، وهذه أمور لا مفر منها ولا يحق لهم التأجيل بعدها.

ومن هنا فمؤخر الصداق أصبح يدخل ضمن ما على الزوج من ديون واجبة السداد لها، وللزوجة الحق أن تسقطه عن زوجها وتبرئ ذمته متى شاءت، ولها أن تتمسك وتطالب به حتى إن سافر الزوج وكَّلت من ينوب عنها فيقبضه حيث كان[1].

وإذا لم يقع طلاق أو نزاع بين الزوجين فإن الدفعة الأخيرة من المهر كانت في الغالب تظل باقية في ذمة الزوج حتى وفاته أو وفاة الزوجة، وحينئذ تجري تسويتها باعتبارها دينًا ضمن التركة، ومن ثَمَّ إذا توفيت الزوجة أولًا فإن مؤخر الصداق يؤخذ من الزوج ويضم إلى تركتها ويقسم بين ورثتها، وإذا مات الزوج قبلها وباقي المؤخر متعلق بذمته، فيؤخذ من تركته ويعطى لأرملته مثل باقي الديون ومصاريف التكفين والدفن أولًا وما بقي يقسم بين ورثته.

ويلحظ على مسألة تقسيط الصداق عدة ملحوظات:

١- أن تقسيط المؤخر كان منتشرًا بين التجار المغاربة كبيرهم وصغيرهم على السواء، فالجميع كان حريصًا على دفع أقل مبلغ مقدمًا لينتفع ببقاء المؤخر ضمن رأس ماله يستثمره في التجارة ويدفع الأقساط السنوية مما يجنيه من الأرباح.

٢- إذا كان الزواج داخليًا في الأسر المغربية بين الأقارب أو أبناء البلد الواحد أو الولاية الواحدة تساهلت الزوجة ووليها في تقسيط المؤخر، فيزيد عدد الأقساط وتقل قيمتها، بخلاف ما إذا كان الزواج من خارج الطائفة حيث تخشى الزوجة غير المغربية من طول غياب الزوج المغربي أو سفره سفرًا دائمًا بلا عودة وهو ما كان يتكرر من التجار المغاربة، فيخلفون وراءهم زوجات ضاعت حقوقهن؛ فلذلك كان عدد الأقساط أقل وقيمتها أكبر وإذا تأخر الزوج عن دفع الأقساط تلجأ الزوجة إلى القضاء مباشرة.

٣- في حالة التقسيط يحرص الزوجان على توثيق كافة التفصيلات بدقة في العقد، بحيث يحددان مقدار المقدم الذي يدفع أولًا والمؤخر الذي يدفع على أقساط شهرية أو سنوية أو نصف سنوية أو مرة واحدة في أجل محدد أو عند الفراق بالطلاق أو موت أحد الزوجين... إلخ.

(جـ) مكونات الصداق.

جرت العادة بين التجار المغاربة في مصر أن يدفعوا الصداق لأزواجهم إما نقدًا فقط، وإما نقدًا وعينًا، فيعطوا الزوجة مع المبلغ المالي بعض الحاجات العينية من ملابس وفرش ومتاع وحلي

---

١ () وقد ساعد النساء في ذلك وحدة النظام القضائي والتعاون التام بين ولايات الدولة العثمانية، الإسكندرية: س ٨٧، ص ٢٠٩، م ٣٣٧، ١٢ رجب ١١٧٥هـ (٨ فبراير ١٧٦٢م).

وأدوات مغربية الصنع أو غير مغربية وخدم وخلافه مما يتقدم به الزوج من تلقاء نفسه أو تشرطه عليه زوجه.

١- القسم النقدي.

المقصود به المبلغ المالي الذي يسمى الصداق أو المهر وهو متفاوت يقيس الحالة المالية والمكانة الاجتماعية للزوجين.

وفي البداية توجد عدة علامات استفهام في الإجابة عنها إظهار لهذه النقطة وتسليط الضوء عليها، هي: هل الصداق النقدي الذي كان يقدمه التجار المغاربة يقدر بعملة واحدة أو بعدة عملات، وما العملة المفضلة؟ وهل أثر العمل التجاري على نوعية العملة المعتمدة في الصداق؟ بمعنى أن التجار كانوا يضعون أمام أعينهم مبدأ الربح والخسارة في كل المعاملات الأمر الذي انعكس على الزواج فوضعوا أمام أعينهم سعر صرف العملة ثم اختاروا أعلاها سعرًا وأكثرها ثباتًا لتكون هي العملة التي يفضلونها في دفع الصداق أو قبضه أو أقساط المؤجل منه.

بالعودة إلى عقود الزواج والمنازعات التي نشأت حول الصداق مقدمه ومؤخره أو أقساطه، فإن التجار المغاربة بالفعل كانوا يفضلون بعض العملات لقبض مهور بناتهم، خاصة العملات التي تتسم بالثبات في عيارها وسعر صرفها أو التي تزداد قيمتها مع مرور الزمن، ذهبية كانت أم فضية، عثمانية أو أجنبية لا سيما في أقساط المؤخر والتي تدفع على فترات متباعدة قد تنخفض خلالها قيمة العملة.

فهم يراقبون سوق الصرف من خلال التعاملات اليومية ويعرفون اتجاهاتها ارتفاعًا وانخفاضًا، ولأن الأسعار لم تكن تتسم في مجمها بالثبات فليست هناك عملة واحدة يدفعونها جميعًا في الصداق؛ بل استخدموا عملات مختلفة، على أن أهم هذه العملات وأغلاها صرفًا وأكثرها ثباتًا في قيمته وعياره هو الدينار الذهب الجنزيرلي[١]، الذي حاز على النصيب الأكبر من ثقة التجار المغاربة في مصر واحترامهم وتصدر معاملاتهم التجارية، وظل متداولًا بينهم على نطاق واسع، وكان بعضهم يستبشر به فيدفعه في صداق الزوجات، ونظرًا إلى أهمية هذا النقد فقد استخدم في دفع الصداق ٦٤١ مرة من بين ١٩٥٩ بواقع ٣٢.٧٧٪ [٢].

ثم يأتي الدينار الذهب الفندقلي[٣]، في الدرجة الثانية من حيث التداول لما اتسم به من تباث القيمة والقوة الشرائية العالية في الأسواق بحيث لم تقل قيمته منذ ظهوره عن ١٢٠ نصفًا،

---

١ () الجنزيرلي: عملة ذهبية ظهرت مصر ١١١٩هـ (١٧٠٧م) تقريباً، ثم توقف ضربها ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) ومع ذلك ظل متداولاً طوال العصر العثماني وسمي جنزيرلي أي صاحب الجنزير أو السلسلة بسبب حافته التي تشبه السلسلة. أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ،١٩٧٩م ، (ص: ٦٧)، محمود علي عامر : المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام حتى العهد العثماني، دراسة وثائقية، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٧م، (ص:١٧٥).

٢ () القسمة العسكرية : س ١٢٥، ص ص ٤٩٨ ، ٤٩٩، م ٨٠٣، ت ١١٣٨هـ (١٧٢٦م)؛ القسمة العسكرية : س ١٤٠، ص ص ٢١٩، ٢٢٤، م ٣١٩، ١٥ صفر ١١٤٨هـ (٧ يوليو ١٧٣٥م)؛ طولون: س ٢٢٠، ص ٤٢٨، م ٧٣٣، ١١٤٨هـ (١٧٣٥م).

٣ () الفندقلي: عملة ذهبية عثمانية بدأ ضربها ١١٢٨هـ (١٧١٥م)، سمي بندقلياً للنقش الموجود عليه والذي يشبه حبة البندق فكان يقال بندقلي ثم حُرِّف إلى فندقلي، سُك في مصر ١١٤٨هـ (١٧٣٥م). محمد عاكف آيدين وآخرون:

بل أخذ في الزيادة السريعة إلي أن بلغ ١٩٥ نصفًا مسجلًا أعلى قيمة للعملات العثمانية المستخدمة في مصر؛ لذلك استحسنه كبار التجار في الصداق واستحوذ على ٢٣٥ عقد بواقع ٢١٪ (١)؛ وأما الدينار المصري الذهب الشريفي الزار محبوب(٢)، فيحتل المرتبة الثالثة من بين العملات التي استخدمها التجار في دفع المهور وقبضها، فهو من العملات التي سلمت من العبث وشاع استخدامها خاصة في فترات غش العملة أو قصها حيث تحولت أنظار التجار إليه وكان نصيبه من تعاملات الصداق ٣٦٢ معاملة بواقع ١٨.٥ % (٣).

وأما العملات الفضية فيتقدَّمها الريال القرش الفضة الرومي أو التركي الذي اتسم بالتزايد المستمر في قيمته، حيث سجل أوائل ظهوره في أواخر القرن الحادي عشر الهجري ٣٠ نصف فضة، وظل سعره ثابتًا حتى العقد الثالث من القرن الثاني عشر، ثم أخذ يرتفع تدريجيًا حتى بلغ ٩٠ نصف فضة أواخر القرن، وقد استخدمه التجار كثيرًا في معاملاتهم التجارية وفي الادخار وكانوا يأخذونه إلى بلادهم، من هنا استحسنوه وقبضوا به مهور بناتهم، وبلغ نصيبه ٢٨٩ حالة بواقع ١٤.٧٥٪ (٤)، وأخيرًا يأتي كل من الريال الحجر الأبي طاقة الريال(٥)، والريال النواصر التونسية(٦) حيث سجل كل منهما ٢١٦ حالة بواقع ١١٪ تقريبًا(١)، فالأول يعدُّ من أكثر العملات

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي :منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، المجلد الأول، استانبول، تركيا، ١٩٩٩ م، (ص: ٦٦٥)؛ محمود عامر: المكاييل والأوزان والنقود...، مرجع سابق،(ص ص: ١٧٣، ١٧٤)؛ زينب محمد حسين الغنام : تجار القاهرة في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣م، (ص: ١٤٥).

١ () يراجع علي سبيل المثال، طولون : س ٢٢٠، ص ٢٨٥، م ٧٣٣، ٢٢ ربيع أول ١١٤٣هـ (٦ أكتوبر ١٧٣٠م)؛ قناطر السباع : س ١٤٥، ص ١٢٤، م ٣٠٧، غاية الحجة ١١٤٨هـ(١٢ مايو ١٧٣٦م)؛ القسمة العسكرية : س ١٣٤، ص ٥٢، م ٨٢، محرم ١١٤٤هـ (يوليو ١٧٣١م)؛ طولون: س ١٤١، ص ٣٤٦ ، م ٤٨٨ ، ت ١٦ القعدة ١١٧٨هـ (٨ مايو ١٧٦٥م)؛ الإسكندرية: س ٨٩، ص ص ٦٤ ،٦٥ ، م ٨٧ ، ت ٧ صفر ١١٧٧ هـ (١٣ يناير ١٧٦٤م).

٢ () ضرب في مصر على غرار المحبوب الذهب العثماني، في الفترة بين ١١٠٦ – ١١١٥هـ (١٦٩٤–١٧٠٣م)، وسمي محبوباً لنعومة ملمسه مع صغر حجمه. محمود عامر : المكاييل والأوزان والنقود..، مرجع سابق،(ص: ١٥٢)؛ مضابط الإسكندرية: س٩، ص٢٣١، م ٧٢١، ١٥ شوال ١١٨٨هـ (١٩ ديسمبر ١٧٧٤م).

٣ () الإسكندرية: س ٨٠، ص ١٧٥، م ٢٦٦، ١٨ محرم ١١٦١هـ (٢٠ يناير ١٧٤٨م)؛ الإسكندرية: س ٩٠، ص ص ٤٨٩، ٤٩٠، م ٦٨٢، غاية جماد أول ١١٨٩هـ (٣٠ يوليو ١٧٧٥م)؛ مضابط الإسكندرية: س ١١، ص ١٨٢، م ٦١١، ١٩ رجب ١١٩٦هـ (١٢ يوليو١٧٨١م)؛ الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٢٤٨، م ٤٠٩، ١٥ شوال ١٢٠٧هـ (٢٦ مايو ١٧٩٣م).

٤ () رشيد : س ٥٩، ص ٣٣٣، م ٧٥٥، ٢٨ ذي الحجة ١٠٥٢هـ (١٧ مارس ١٦٤٣م)؛ رشيد : س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ (١١ إبريل ١٦٩٨م)؛ رشيد : س ١١٥، ص ٣٠٤، م ٤٨٤، ٢٩ صفر ١١١٦هـ (٣ يوليو ١٧٠٤م)؛ طولون : س ٢١٨، ص ٢٨، م ١٠٩، ١٣ شوال ١١٣٤هـ(٢٧ يوليو ١٧٢٢م)؛ محمد أبو الفتوح: الأحوال الاجتماعية في إسنا..، مرجع سابق، (ص: ٢٤٠).

٥ () عملة فضية إسبانية منقوش على أحد وجهيها صورة النسر وحوله ما يشبه النافذة لذا أطلق عليه (أبو طاقة)، وصل مصر عن طريق التجار الأوربيين، والتجار المغاربة الذين أتوا به من المغرب والأندلس. محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، د– ت ، (ص : ٣٨)؛ سحر حنفي: العلاقات التجارية ...، مرجع سابق، (ص: ١١٧).

٦ () النواصر التونسية : عملة فضية مربعة الشكل تزن حوالي ٦ جرامات، يعود ضربها إلي القرن الثامن الهجري (الثالث عشر الميلادي) في تونس، تنسب إلي محمد الناصر المُوحدي، ظلت متداولة حتى العصر العثماني، أُعيد سكها عدة

الفضية الأجنبية تداولًا في المعاملات التجارية بين التجار المغاربة في مصر[٢]، والأخير كثر تداوله في السوق المصرية وحظي بثقة المتعاملين به فاستخدموه في كثير من حالات الصداق ليتساوى مع سابقه[٣].

وفي هذا التنوع دليل على حرص التجار على اختيار العملة الأكثر أمانًا في التعامل على المستوى البعيد بحث لا تقل قيمتها مع مرور الزمن.

٢- القسم العيني.

وهو القسم الثاني المكمل للمبلغ المالي من الصداق ،ويتمثل غالبًا في الأدوات التي تحتاج إليها المرأة في حياتها الزوجية، سواء كانت شخصية مثل الملابس والحلي، أو عامة من لوازم البيت مثل الفراش وأدوات المطبخ والخدم، وهي تأتي مفصلة في عقد النكاح بعد الصداق النقدي بأسمائها وأوصافها وأثمانها، وقد حرص الزوجان على وصف هذه الأشياء وصفًا دقيقًا تجنبًا لحدوث نزاع بينهما بسببها[٤].

ويقدم الصداق العيني بضوابط خاصة مثله مثل الصداق النقدي، ويضم عدة أنواع تتفاوت من عقد إلى آخر في العدد وتتباين في المواصفات والقيمة حسب حالة المرأة العمرية ومكانتها الاجتماعية والمالية، فالبكر ليست كالثيب والقاصر أو الشابة ليست كالعجوز والثرية ليست كغيرها، كذا تتناسب قيمته عادة مع مقدار الصداق المادي وتتواءم معه.

ولما كان التفاوت واضحًا في الصداق النقدي فإن البون شاسع مثله في الصداق العيني بين أقصى قيمة لثمنه وأدنى مبلغ، وكذلك عند مقارنة عدد المنافع، فالعلاقة بينهما أحيانًا تكون عكسية إذا زاد مبلغ الصداق النقدي قل عدد المنافع العينية وقلت قيمتها، وإن قل المبلغ النقدي جاء التعويض بزيادة قيمة المنافع وعددها في الصداق العيني[٥]، وأحيانًا يكون العكس صحيحًا فمهور النساء ذوات المكانة المرموقة من الأسر الثرية سواء النقدية أو العينية تكون عادة مرتفعة بخلاف النساء الأقل منهن، وكذلك عدد الأصناف المطلوبة في الصداق العيني وقيمته [٦].

مرات خلال القرن الثاني عشر الهجري، نقله التجار إلى مصر وحرفوا اسمها إلى النواصر. محمود مقديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، (ص ص: ١٤٨ – ١٥٠)؛ شوكت ياموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، (ص ص ٢٠٩، ٣٣٠).

١ () طولون : س ٢١٧، ص ٤٠١، م ١٣٥٦، ٢٦ رمضان ١١٣٦هـ (٢٠ يونيه ١٧٢٤م).

٢ () أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي: الرحلة الناصرية، (سنة ١١٢١هـ/ ١٧٠٩ – ١٧١٠م) ج ٢، صورة بالأوفست من طبعة حجرية ١٣٢٠هـ، محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨١٨ جغرافيا، (ص: ١٣٨)؛ طولون : س ٢٢١، ص ٣١٦ ، م ٨٢٦ ، ت ٢٥ شوال ١١٤٧هـ (١٨ مارس ١٧٣٥م).

٣ () طولون : س ٢١٧، ص ٤٠١، م ١٣٥٦، ٢٦ رمضان ١١٣٦هـ (٢٠ يونيه ١٧٢٤م).

٤ () طولون : س ٢٢١، ص ٤١٠، م ١٠٦٩، ١٢ ربيع الأول ١١٤١هـ (١٧ أكتوبر ١٧٢٩م).

٥ () لكن الغالب أن نسبة الصداق العيني تتراوح بين ٩ – ٣٥ % من إجمال الصداق، يقل إذا خلا من الجواري ويزيد مع وجودهن. يراجع على سبيل المثال: بولاق: س ٥٨، ص ٢٦٥، م ٧٢٠، ٢٦ ربيع أول ١٠٩٥هـ (١٣ مارس ١٦٨٤م)؛ رشيد: س ٦٥، ص ٣٣، م ٥٦، ٢٠ ربيع أول ١١٦٢هـ (٩ مارس ١٧٤٩م)؛ الإسكندرية: س ٨١، ص ٣٦٧، م ١١١٣، ذي الحجة ١١٦٩هـ (أغسطس ١٧٥٦م).

٦ () الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٣٩، م ٧٣٦ ، شعبان ١٢٠٦هـ (مارس ١٧٩٢م).

وهنا تظهر – بوضوح – العلاقة الوثيقة بين مقدار الصداق النقدي والعيني وبين الثروة التي تملكها الأسر التجارية المغربية، ويبدو تأثير العمل التجاري جليًا إذ يصير الصداق رمزًا حقيقيًا للفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وطوائفه.

ويبدو من خلال الوثائق أن تقديم المنافع العينية ضمن الصداق لم يكن يتم بصورة عشوائية، بل كان منظمًا وفق أولويات تكاد تكون ثابتة فالصداق العيني المشتمل على منفعة واحدة لا يعدو أن تكون الخادمة ليس غيرها(١)، ويضاف إليها في العقود المشتملة على منفعتين – القفطان أو شيءٌ من الحلي(٢)، وفي الصداق المشتمل على ثلاث منافع عينية فأكثر تكون هناك أشياء أخرى من الزينة أو الأدوات المنزلية وهكذا(٣)، ومعنى ذلك أن هناك أساسيات لتأثيث بيت الزوجية لا يكاد الصداق العيني يتجاوزها إلى غيرها.

والجدير بالذكر أن وجود المنافع العينية في الصداق كان غالبًا عند الزواج من البكر، وأما الثيب ففي أغلب الحالات يكتفى في صداقها بالصداق النقدي أو تقدم لها منفعة واحدة أو منفعتان على الأكثر؛ والسبب في تقديري ليس فقط للرغبة الزائدة في البكر ومحاولة تلبية طلباتها، وإن كان هذا السبب وجيهًا ومقبولًا؛ وإنما لأنها تؤسس بيت الزوجية للمرة الأولى وتحتاج إلى التجهيزات التي تسهم في تكوينه بخلاف الثيب التي ربما تأتي بأغراضها وأدوات منزلها من تجربتها الأولى.

والأصل في الصداق العيني أن يدفع مقدمًا قبل الدخول، لكن بعض التجار أخروه إلى ما بعد الزواج بفترات مختلفة، كلٌّ حسب ظروفه وتوفر القيمة لديه (٤).

وأهم ما يقدمونه من الصداق العيني إجمالًا: الجواري للخدمة(٥)؛ والملابس من القفاطين(٦)، والأحرمة والمناديل المختلفة الأنواع، والأقمشة من الحرير والخطايا، والحلي من الأساور والخواتم والعقود والأحزمة الفضة أو الذهب، كما يقدم الحلي الخام على شكل مثاقيل الذهب وأواقي الجوهر(٧)، وأما المفروشات فيقدم منها المراتب والألحفة والمخدات والملايات والبسط بأنواعها المختلفة من الحرير والصوف والقطن والجوخ ، ومن أدوات المطبخ: الصحون والصواني وبكارج القهوة والشمعدانات والطشوت المصنوعة من النحاس، والفناجين والكاسات الأطباق الخزف الصيني أو العجمي(٨).

---

١ () رشيد: س ١٠٧، ص ٢٣٦، م ٣٤٩، ٢١ رجب ١١١١هـ (٤ يناير ١٧٠٠م).

٢ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٢٤٠، م ١٨٤، ٤ صفر ١١٨٠هـ (١٢ يوليو ١٧٦٦م).

٣ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣١، م ٧٢١، ١٥ شوال ١١٨٨هـ (١٩ ديسمبر ١٧٧٤م).

٤ () مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٢٣٤، م ١٠٨١، ١٢ رجب ١٢١٦هـ (٢٠ نوفمبر ١٨٠١م).

٥ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٢٤٠، م ١٨٤، ٤ صفر ١١٨٠هـ (١٢ يوليو ١٧٦٦م).

٦ () القفطان: جبة من القماش أو الحرير مطرزة بخيوط ذهبية أو حريرية ملونة . إدوارد وليم لاين : عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، (مصر ما بين ١٨٣٣– ١٨٣٥م)، ترجمة : سهير دسّوم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، (ص ص: ٥٣،٥٤).

٧ () محافظ قنا وإسنا : محفظة (١)، حجة بتاريخ ٩ ربيع أول ١١٧٨هـ (٨ سبتمبر ١٧٦٤م).

٨ () أغلب هذه الأنواع بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية كانت تقدم ضمن الصداق العيني في طرابلس الغرب وتونس وغيرهما من ولايات المغرب العثمانية في الفترة نفسها. محمد بن عثمان الحشائشي: العادات والتقاليد التونسية، الهداية والفوائد العلمية في العادات التونسية، تحقيق: الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس للنشر، ط٣، تونس ، ٢٠٠٤م، (ص:

ويمكن أن نقدم شيئًا من التفصيل عن أهم ما يقدم في الصداق العيني وهو الخادمة والقفاطين والحلي، فأما الخادمة فتعد أهم ما اشتمل عليه الصداق العيني، وتكون للخدمة في البيت، وتشترطها الأسر الثرية للأبكار والقصَّر خاصة من بناتهم؛ لأن الرقيق من مصادر الثروة ولا يقدر على توفيره إلا الأغنياء، حيث ينص على اشتراطها في عقد الزواج مع بيان ما لديها من المهارة ليتأكد من أنها صالحة للخدمة(١)، وأما الثيب فكانت الأسرة لا تشترط لها جارية أو أمة إلا في الحالات النادرة التي تحدث تحت ظروف خاصة.

وتتفاوت قيمة الرقيق تبعًا لمواصفات خاصة في نوعه وجنسيته، بالإضافة إلى ما يتمتع به من القوة البدنية والخبرات المهارية(٢)، لكنه – على العموم– لم يكن موجودًا إلا في زواج أكابر التجار فقط، ويقدم من جارية أنثى واحدة (٣)، وفي الحالات القليلة كان الزوج يقدم أكثر من مملوك ذكورًا وإناثًا(٤).

وهناك نوعان من الرقيق شاع تقديمهما مع الصداق العيني، هما الرقيق الأسود الوارد من القارة الإفريقية المعبر عنه بالسوداني حسب لغة الوثائق(٥)، والنوع الآخر الرقيق الأوربي الأبيض باهظ الثمن(٦).

كما اشتمل الصداق العيني على الملابس والأقمشة الفاخرة يتقدَّمها القفطان وأنواعه مختلفة وأسعاره متفاوتة منه الخطايا المكون من ١٠ أذرع وكان ثمنه ١٠ دنانير زار محبوب(٧)، ثم زاد ثمنه حيث بلغ المكون من ٧ أذرع بعد ثلاثة أعوام ١٤ دينارًا محبوبًا(٨)، وظل القفطان متصدرًا الملابس العينية التي تدخل ضمن الصداق على الرغم من مضاعفة أثمانه فبعد ربع قرن بلغ ثمن السبعة أذرع منه ٣٥ دينارًا ذهبًا محبوبًا(٩).

---

٣٥٦)؛ محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص : ١٣٣)، تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني...، مرجع سابق، (ص: ٤٣).

١ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٨٤، م ٢٤٠، ٤ صفر ١١٨٠هـ (١٢ يوليو ١٧٦٦م).

٢ () الإسكندرية: س ٩١، ص ص ٢٢٩ – ٢٣١، م ٣٢٠، ١٨ شعبان ١١٨٥هـ (٢٧ نوفمبر ١٧٧١م).

٣ () راجع. الإسكندرية: س ٧٣، ص ص ١٣٨ – ١٣٩، م ١٥١، ٢٠ ذي القعدة ١١٤٦هـ (٢٦ أبريل ١٧٣٤م)؛ الإسكندرية: س ٩١، ، ص ص ٢٢٩ – ٢٣١، م ٣٢٠، ١٨ شعبان ١١٨٥هـ (٢٧ نوفمبر ١٧٧١م)؛ الإسكندرية: س ٩٥، ص ص ١٢٤ – ١٢٦، م ١٨٠، ١٢ شعبان ١١٨٧هـ (٢٩ أكتوبر ١٧٧٣م).

٤ () راجع على سبيل المثال : سجلات محكمة مصر القديمة الشرعية: س ١٠٠، ص ٥٢، م ١٣١، ١١ شوال ١٠٥٣هـ؛ رشيد: س ٦٥، ص ٧٥، م ٧٧، ٨ ربيع آخر ١٠٦٦هـ(٥ فبراير ١٦٥٦م)؛ القسمة العسكرية: س ٨٢، ص ١٤، م ٢٦، ١٢ محرم ١١٠٠هـ (٢٦ أكتوبر ١٦٨٩م)؛ القسمة العسكرية: س ٨٢، ص ٣٩٠، م ٥٤٤، ٧ ذي القعدة ١١٠٠هـ (١٤ أغسطس ١٦٩٠م)؛ القسمة العربية: س ٧٢، ص ١١٤، م ١٨٣؛ الإسكندرية: س ٩٨، ص ١٧٣، م ٢٦٢، ٧ شوال ١١٩٤هـ (٦ أكتوبر ١٧٨٠م)؛ بولاق: س ٨١، ص ٤١١، م ٧٧١، ٥ شوال ١٢١١هـ (٤ أبريل ١٧٩٧م).

٥ () ويبدو أن هذا النوع كثر استخدامه بين المغاربة في رشيد، راجع. طولون : س ٢١٣، ص ٢٦، م ٨٤، ٢٨ جماد آخر ١١٠٣هـ (١٦ مارس ١٦٩٢م)؛ رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ(١١ إبريل ١٦٩٨م)؛ رشيد: س ١٠٨، ص ٧٦١، م ١١٣٤، ٢٦ ربيع آخر ١١١٥هـ (٩ سبتمبر ١٧٠٣م).

٦ () بلغ ثمن الجارية البيضاء الروسية ٢٠ ألف نصف فضة. قناطر السباع: س ١٣٨، ص ١٤٢، م ٣٢٦، ٧ صفر ١١١٨هـ (٢١ مايو ١٧٠٦م).

٧ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٣٨، م ٤٣٨، ٢٠ جماد أول ١١٨٥هـ (٢ سبتمبر ١٧٧١م).

٨ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٢٣١، م ٧٢١، ١٥ شوال ١١٨٨هـ (١٩ ديسمبر ١٧٧٤م).

٩ () مضابط الإسكندرية: س ١١، ص ٢٣٤، م ١٠٨١، ١٢ رجب ١٢١٦هـ (٢٠ نوفمبر ١٨٠١م).

ولا ريب في أن الثروة التي كونها التجار المغاربة هي التي ساعدتهم في تقديم هذه الأعيان مرتفعة الثمن ضمن مهور أزواجهم، حتى لا يكاد عقد زواج فيه صداق عيني يخلو من واحدة من هذه الأشياء.

ثانيًا : الشوار:

وبعد أن يقبض ولي الزوجة صداقها يكون عليه أن يقوم بتجهيزها بالكسوة والمفروشات اللائقة بها وبزوجها، فيجعل للعروس ملابس قشيبة وأنيقة ترتديها يوم العرس مزخرفة ومنسوجة بخيوط الذهب والفضة، بالإضافة إلى ملابسها اليومية التي تكفيها لمدة لا تقل عن سنة كما جرت به عادة التجار، ومن ذلك أيضًا فرش بيت الزوجية بالمفروشات والأردية والستائر والمراتب والمخدات وأدوات الطبخ، وينفق في ذلك مبلغًا كبيرًا يصل أحيانًا إلى ضعفين أو ثلاثة من قيمة المهر(١).

وأما عن مكونات الشوار في الأسر التجارية فتنقسم قسمين رئيسين: قسم متعلق بالكسوة وأدوات الزينة، والآخر يتعلق بالمفروشات وأدوات المنزل، وقد فصلت لنا إحدى وثائق محكمة الإسكندرية هذه الأنواع من خلال قائمة بيان ما أنفقه محمد بن شعبان جوربجي المعروف بابن الحاج الجربي في شوار أخته من أبيه محبوبة، وهذه من الوثائق النادرة؛ لأن التجار قليلًا ما يسجلون هذه التفصيلات في سجلات المحاكم الشرعية إلا في حالات محدودة، مثل حالة محبوبة هذه، والسبب في ذلك أنها كانت يتيمة مات أبوها، ويبدو أن أخاها محمدًا كان وصيًا عليها، فأنفق من مالها الواقع تحت وصايته، ثم سجل ذلك ليرجع إليه عند المحاسبة.

وأول ما يطالعنا مما أنفق في شوار محبوبة المذكورة المفروشات، وتتكون من: زوجين مساند مقصبة بخيوط الذهب ثمنهم ٢٠ ريال مشط رومي، وزوجين مساند مثلهم بـ١٧ مشط، ناموسية بباب مقصب ٣١ مشط، باب بيت حرير مقصب ٧ مشط، ثمن صوف للطراريح ٢٨ مشط، ثمن قطن بطانية ١٠ مشط، قماش خطايا وجه لحاف ٤ أذرع ب ٥ بطاقة، أظهر لحاف عدد٤ بـ١٤ مشط، مخدات صوف ٣ بـ٤ بطاقة، ملاية حرير ٢٠ بطاقة، زوج مساند بالحرير ٥ بطاقة، بطانية ٣ بـ١٦ بطاقة، قماش خطايا مقصب للمخدات ٤ أذرع في ١٥٠ نصف يساوي ٤ بطاقة و١٥ نصف فضة، جوز مدورات ٢ بطاقة، ملاية أطلس ٣ أذرع في ٤ بطاقة يساوي ١٢ بطاقة، أجرة خياط الملابس ٤ بطاقة، مناشف بيض عدد ٣ في ١٣٥ نصف فضة، يساوي ٤ بطاقة، مناديل عدد ٢ بـ ٨ دينار ذهب محبوب.

ومن أدوات المطبخ التي كانت في أغلبها نحاسية: إبريق وطاسة نحاس بـ٢ بطاقة، شمعدان نحاس عدد ٢ بـ١ بطاقة، مجموع أدوات نحاس متعددة الأغراض زنة ١٨٠ أقة في ٦٠ نصف تساوي ١٢ بطاقة، أجرة تبييض النحاس وتلميعه ١ بطاقة.

وأما عن مصاغ العروس وملابسها فيتكون من : حجل فضة وزنه ٣٠ درهم في ١٢ يساوي ٤٠ مشط، زوج مناقش ذهب لؤلؤ ١٢ بطاقة، حُولي ٦ بطاقة، مقطع قماش ٦ أذرع في ٩٠ نصف فضة يساوي ٦ مشط، كلا حرير ١٤ بطاقة، ٥ مقاطع قماش في ١٢٠ نصف فضة يساوي ٦

١ () الحشائشي: العادات والتقاليد التونسية...، مصدر سابق، (ص: ٣٥٨).

بطاقة و١٥ نصف، ثياب حرير ١٠ بطاقة، قفطان صوف مشجر ١٥ بطاقة، مقطع قماش كركة١٠ في ٩٠ نصف يساوي ١٠ بطاقة، لباس مجركش ٧ بطاقة، بابوج مجركش ٣ بطاقة، قبقاب١ بطاقة صندوق ٥ بطاقة.

والجدير بالملاحظة أن الشوار اشتمل على كسوة اشترتها الزوجة للعريس لم تفصل أنواعها، وإنما أجملت ثمنها ١٠ ريال حجر بطاقة، وقد بلغت قيمته ٤١٠ ريال حجر بطاقة في حين أن مقدم الصداق لم يتجاوز ١٠٠ دينار زار محبوب فقط، وأكملت الزوجة من مالها الخاص حوالي ٢٥٧ ريال حجر بطاقة [١].

وبلغت أهمية الشوار عند الأسر التجارية أنه كان يستغرق إجمالي مقدم الصداق، مثل شوار صالحة بنت على الجربي التي اشترى لها عمها سعيد شوارًا بكامل الصداق الحال وقدره ٢٠ ريالًا حجرًا بطاقة[٢]، وسليمة بنت صالح الجربي التي أنفق عليها صالح المغربي من تجار الأحرمة بسوق طولون وهو الذي كان وصيًا عليها حين كانت قاصرة مبلغ ١٧٩٤٦ نصف فضة في شوارها مما كان تحت يده لها ومن جملته مقدم صداقها وقدره ٣٠٠٠ نصف فضة، حيث اشترى لها المفروشات والمصاغ والملابس، وغير ذلك من لوازم التأثيث[٣].

ولما كان الشوار على العروس فقد تأذن للعريس أن يشتريه لها في حالة سفر أبيها وغيابه على أن يحتسب من مقدم الصداق، مثلما أذنت رابحة بنت عيد العكريشي لزوجها صالح بن علي التونسي أن يشترى لها شوارها، فأنفق ٢٠ قرشًا روميًا هي كامل المقدم، صدق على ذلك كلٌ من والدتها وخالها، ولم يبق لها بذمة زوجها المذكور غير المؤخر ١٥ قرشًا فقط [٤].

ولما كان الشوار ملكًا خالصًا للزوجة وتدفع ثمنه من صداقها وتزيد من مالها الخاص أو من مال أبيها إن احتاجت فقد كانت تحافظ عليه، وتطالب به زوجها في حالة النزاع وتأخذه منه إذا طلقها لتستفيد به إذا تزوجت بعده، وتلجأ إلى التقاضي عند الخلاف بنفسها أو عن طريق وليِّها فعائشة بنت عبد الحفيظ التونسي بثت شكواها للقاضي ضد زوجها عمر بن قاسم التونسي تطلب شوارها فامتثل الزوج وسلمه لها[٥].

وعند الخلع لا يدخل ضمن العوض فقد تبرئ المرأة ذمة زوجها من مؤخر الصداق أو النفقة والكسوة، وغير ذلك ما عدا الشوار لا تتنازل عن شيء[٦].

ونظرًا إلى كثرة النزاع بسبب الشوار فقد حرص الأزواج عند تسليمه للنساء أن يُشْهِدوا عليهن بحضور كبار التجار، وتوثيق ذلك في المحكمة[٧].

---

١ () الإسكندرية: س ٩٥، ص ٣٥، م ٣٣٨، غاية رجب ١١٨٨هـ (٧ أكتوبر ١٧٧٤م).
٢ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٦٧٠، م ٢٠٦٧، ٨ جماد أول ١١٣٠هـ (١١ إبريل ١٧١٨م).
٣ () طولون : س ٢١٦ ج ١، ص ٧٢، م ٧٦١ ، ٢٠ ربيع أول ١١٢٥هـ (١٨ إبريل١٧١٣م).
٤ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٥١، م ٤٨٢، ٨ ذي القعدة ١١٨٥هـ (١٤ فبراير ١٧٧٢م).
٥ () الإسكندرية: س ٩٥، ص ٤٩، م ٧٤، ٢٢ رجب ١١٨٧هـ (١٠ أكتوبر ١٧٧٣م).
٦ () طولون : س ٢٢٠، ص ١٧، م ٤٠٩ ، ٢٢ محرم ١١٤٢هـ (١٨ أغسطس ١٧٢٩م).
٧ () قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٢١٣، م ٦٧٧، ١٥ صفر ١١٢٦هـ (٢ مارس ١٧١٤م).

وهناك بعض الحالات القليلة التي ينفق فيها الزوج على تجهيز الزوجة بما تحتاج إليه من شوار، لكنه في الوقت ذاته كان حريصًا على إثبات ملكيته له بوثيقة مكتوبة، تشهد فيها الزوجة على نفسها أن هذه الاشياء عندها تحت يدها لزوجها، وتفصل أنواع المتاع وأوصافه، وتؤكد أن الزوج سلمها هذا وأذنها بالتمتع به واستعماله مادامت زوجًا له في محل طاعته وفي منزله(١).

وقد يشترك كل من الزوج والأب في إعداد الشوار للعروس وفي هذه الحالة تشهد في المحكمة لكل منهما بما له، وأن عليها حفظه لهما والخروج منه وتسليمه لصاحبه وقت الطلب(٢).

ومع تعدد الوثائق الخاصة بشوار بنات التجار المغاربة في مصر إلا أن أكبرها قيمة على الإطلاق هو جهاز محبوبة بنت علي المغربي زوجة أحمد بن إبراهيم جوربجي بالحصار الكبير والذي بلغ ثمنه ٦٤٠ ريال حجر بطاقة حسابها حوالي ١٠٧٥٢٠ نصف فضة(٣)، يليه شوار محبوبة بنت شعبان جوربجي الجربي، وكان بحوالي ٤١٠ ريال بطاقة حسابها ٦٨٨٨٠ نصف فضة(٤)، ثم شوار صفية بنت علي جوربجي المغربي والذي قدر ثمنه بـ ٣٧٢ ريال حجر بطاقة حسابها ٦٢٤٩٦ نصف فضة(٥).

ويلحظ ـ من خلال ما سبق ـ أن التجار المغاربة غلبهم التفاخر والتباهي في تجهيز بناتهم والاحتفال عند هذه المناسبة بين المعارف والأقارب والأصدقاء والجيران وأبناء الطائفة المغربية في مصر.

---

١ () باب الشعرية : س ٦٣٥، ص ص ٤٣٨، ٤٣٩، م ٩٧٦، ٢ رمضان ١١٤١هـ (٣ أبريل ١٧٢٩م).

٢ () طولون : س ٢٢٦، ص ٥١، م ١٢٢، ١٥ شعبان ١١٦٠هـ (٢٣ أغسطس ١٧٤٧م)..

٣ () الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٣٩، م ٧٣، شعبان ١٢٠٦هـ (مارس ١٧٩٢م).

٤ () الإسكندرية: س ٩٥، ص ٣٥، م ٣٣٨، بتاريخ غاية رجب ١١٨٨هـ (٧ أكتوبر ١٧٧٤م).

٥ () حيث كان الريال بـ ١٦٨ نصف فضة، مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٩٩، م ٤٣٢، غاية رجب ١٢١٣هـ (٩ يناير ١٧٩٩م).

المبحث الخامس: أثر العمل التجاري في اختيار أوقات الزواج، والاحتفال به.

بمراجعة الوثائق التي بين يدي الباحث تبين أن التجار المغاربة تزوجوا في جميع شهور السنة تقريبًا واحتفلوا بزواجهم، إلا أن عمليات الزواج لم تسر على وتيرة واحدة في جميع الأوقات، فهناك أشهر تعددت فيها حالات الزواج وكثرت بشكل ملحوظ بينما قلت وندرت في أشهر أخرى، الأمر الذي يثير التساؤل عن أثر العمل التجاري في تحديد مواسم يكثر فيها الزواج، وأخرى يتعذر فيها.

أولًا: اختيار أوقات الزواج.

كانت هناك مواسم تجارية تحكمت إلى حد كبير في تحديد أوقات الزواج للجالية التجارية المغربية في مصر متعلقة في عمومها بوجود أوقات فراغ من العمل التجاري تتيح الفرصة للتجار أن يتمموا مراسم الزواج والاحتفال به، غالبًا ما تأتي بعد الانتهاء من مواسم تجارية محددة تتم فيها صفقات تدر من العوائد والأرباح ما يسهم في تكملة تكاليف الزواج ونفقاته وتجهيزاته.

فأوقات وفود التجار ببضائعهم صحبة القوافل البرية أو السفن البحرية القادمة من بلاد الغرب الإسلامي غالبًا ما تكون غير مناسبة للزواج ولا مواتية لإقامة حفلاته، وكذلك في أثناء موسم الحج الذي يتحول فيه كثير من التجار ببضائعهم إلى بلاد الحرمين الشريفين صحبة قوافل الحج لبيع ما معهم من البضائع المغربية العابرة من مصر أو المصرية واستيراد سلع الحجاز وما والاه من بلاد المشرق الإسلامي التي تكتظ بها بلاد الحرمين خلال هذا الموسم السنوي.

من هنا عزَّ أن تجد عقود زواج للتجار المغاربة المقيمين في مصر في هذه المواسم، فشهر المحرم وفيه ما يزال التجار متعلقين بموسم التجارة المصاحب لفريضة الحج، فبعضهم في الحجاز لما يعد بعد، ومن لم يسافر بنفسه ينتظر عودة رأسماله وأرباح شركاته التي ذهبت مع التجار؛ ولذلك هو من الأشهر التي يندر الزواج فيها، لكن الأمر يتغير تمامًا في شهر صفر الذي تستقر فيه أمور التجار ويحصدون فيه أرباحهم؛ ولذا هو من أكثر أشهر العام تتم فيه عمليات الزواج فحوالي ٤٩٤ عقدًا من بين ١٩٥٩ بنصيب ٢٥٪ من عينة الدراسة وقعت فيه[١].

وتستمر هذه الحالة مع شهر ربيع الأول لكن بصورة أقل حيث كان نصيب هذا الشهر من حالات الزواج حوالي ٣٧٤ حالة بنسبة ١٩٪ [٢]، ثم تهدأ أكثر في ربيع الآخر وجمادى الأولى فعدد حالات الزواج في ربيع آخر ٢١٥ بنسبة ١١٪[٣]، وفي جمادى الأولى ٩٨ حالة بنسبة ٥٪ تقريبًا[١]؛

---

١ () نماذج للزواج في شهر صفر. مضابط الإسكندرية: س ١، ص ٢٢٤، م ٧٣٣، ٩ صفر ١١٣١هـ (٢ مارس ١٧١٩م)؛ الإسكندرية: س ٨٥، ص ١٣٣، م ٢٤٤، ت ١٦ صفر ١١٦٨هـ (٢ ديسمبر ١٧٥٤م)؛ طولون : س ٢٢٩، ص ٣١، م ١٠٦، ١٤ صفر ١١٧٣هـ (٧ أكتوبر ١٧٥٩م)؛ الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٨٤ ، م٢٤٠، ٤ صفر ١١٨٠هـ (١٢ يوليو ١٧٦٦م).

٢ () نماذج للزواج في شهر ربيع أول. مضابط الإسكندرية: س ٣، ص ٢٧٨، م ١٠٦٧، ت ١٧ صفر ١١٣٩هـ (٨ ديسمبر ١٧٢٦م)؛ إشهادات الإسكندرية: س ١٣، ص ٤١ ، م ١٠٤، ٧ ربيع أول ١١٩٣هـ (٢٤ مارس ١٧٧٩م).

٣ () نماذج للزواج في شهر ربيع آخر. مضابط الإسكندرية : س ١، ص ٢٥٥ ، م ٨٢٤، ٩ ربيع آخر ١١٣١هـ (٢ مارس١٧١٩م)؛ رشيد: س ١٣٦، ص ٢٢٧ ، م ٣٠٧، ت ٤ ربيع آخر ١١٤٢هـ(٢٧ أكتوبر ١٧٢٩م).

لتتوقف حالات الزواج تقريبًا مع موسم العودة إلى بلاد المغرب واستعدادات التجار لاستقبال موسم تجاري جديد واشتغال القاهرة بتجمع القوافل من جهات متعددة في الجمادين.

ويعدّ شهر رجب بداية موسم زواج جديد للتجار؛ حيث يجنون أرباحًا كبيرة بعد بيع السلع الواردة من بلاد المغرب صحبة القوافل، لكنه لا يصل في نسبة عقود الزواج إلى شهر صفر إذ تشكل نسبة عقود الزواج فيه بين أشهر السنة حوالي ١٧٪ بعدد عقود يبلغ حوالي ٣٢٧ عقدًا(٢)، ويستمر الزواج في شعبان بشكل متواضع نسبيًا يقترب من ٦٪ بواقع ١١٧ عقدًا(٣)، ويزداد في رمضان لوصول قوافل الحجاج المغربية المحملة ببضائع التجار من جهة، والتأثر بالروح الدينية العامة التي تدعو إلى البهجة والسرور والتماس البركة مع شهر الصوم من جهة أخرى، فيستحوذ شهر رمضان على ١٥٪ من عقود الزواج، أي: حوالي ٢٩٤ عقدًا(٤)، ثم يعود إلى التراخي في شوال وذي القعدة اللذين يحوذان ٢٪ فقط يعني ٣٩ حالة زواج(٥)، ويتوقف توقفًا شبه تام في ذي الحجة(٦).

أما معرفة الأيام المفضلة في الزواج من بين أيام الأسبوع لدى طائفة التجار المغاربة فيكتنفه شيء من الصعوبة، خاصة أن جُلّ العقود لم يحدد فيها يوم إبرامها اللهم إلا نماذج قليلة، مثل: زواج محمد بن حسام الدين المغربي الذي تزوج من ابنة عمه آمنة بنت إبراهيم(٧) وزواج حمد بن علي المغربي من خديجة ابنة أحمد وكلاهما كان في يوم الجمعة، وزواج إبراهيم المراكشي من لطيفة بنت أحمد الغرياني يوم الخميس(٨)، وزواج مصطفى بن خليفة الحمامي وفاطمة بنت إبراهيم الزواوي يوم السبت(٩)، وزواج محمد بن جابر التاجوري من كريمة بنت أحمد الفيواوي(١) يوم

---

١ () نماذج للزواج في شهر جماد أول. الإسكندرية: س ٨٦، ص٣٢٠، م ٩٧٤، ٩ جماد أول ١١٦٩هـ (١٢ فبراير ١٧٥٦م)؛ بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦ ، م ٥٩٩، ت ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).

٢ () نماذج للزواج في شهر رجب. الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧، م ١٠٢٦، ٢٩ رجب ١١٦٩هـ (٢١ أبريل ١٧٥٦م)؛ الإسكندرية: س ٨٦، ص ٩٥ ، م ٢٩٠، ١٤ رجب ١١٧٧هـ (٩ يناير ١٧٦٤م)؛ مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ٩٣، م ٢٩٢ ، ١٣ رجب ١١٨٤هـ (٤ نوفمبر ١٧٧٠م)؛ إشهادات الاسكندرية: س ١١، ص ١٧٩، م ٦٠٤، ١٠ رجب ١١٩٦هـ (٣ يوليو١٧٨١م).

٣ () نماذج للزواج في شهر شعبان. بولاق: س ٦٤، ص ١٧١ ، م ٤٣٤، ت ٩ شعبان ١١٣١هـ (٢٨ يونيه ١٧١٩م)؛ الإسكندرية: س ١٠٥، ص ٣٩ ، م ٧٣، شعبان ١٢٠٦هـ (مارس ١٧٩٢م).

٤ () نماذج للزواج في شهر رمضان. رشيد: س ١٠٥، ص ١٦٤، م ٢٨٧، ت ٢٨ رمضان ١١٠٩هـ (١١ إبريل ١٦٩٨م)؛ مضابط الإسكندرية: س ١، ص ١٣٣، م ٤٤٩، ٢٥ رمضان ١١٣٠هـ (٢٤ أغسطس ١٧١٨م)؛ بولاق: س ٦٤، ص ١٦٤، م ٢٤٣، ت غرة رمضان ١١٣١هـ(١٩ يوليو ١٧١٩م)؛ قناطر السباع : س ١٤٧، ص ٦٤، م ١٨٩، ٢٥ رمضان ١١٥٧هـ (٣ نوفمبر ١٧٤٤م).

٥ () نماذج للزواج في شهر شوال وذي القعدة. طولون: س ٢١٣، ص ٨٨، م ٢٤٦، ت ١١ شوال ١١٠٣هـ(٢٧ يونيه ١٦٩٢م)؛ الإسكندرية: س ٨٦، ص١٦٦، م٥٠٤، ذي القعدة١١٧٧هـ (٢٨ أبريل ١٧٦٥م).

٦ () هناك حالات نادرة للزواج في ذي الحجة اللهم إلا ما وقع متزامناً مع عيد الأضحى المبارك، مثل زواج سعيد بن زكريا الجربي من تجار طولون بفاطمة بنت عبد الله البيضاء معتوقة محمد المغربي وكان في ثاني أيام العيد . قناطر السباع : س ١٤٠، ص ٥٢١، م ١٦٣٤، ١١ ذي الحجة ١١٢٩هـ (١٨ نوفمبر ١٧١٧م).

٧ () أسيوط : س ٣، ص ٢٠٨، م ٥٥٧، ٢٨ شوال ١١٣٥هـ (٢ أغسطس ١٧٢٣م).

٨ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧ ، م ١٠٢٦، ٢٩ رجب ١١٦٩هـ (٢١ أبريل ١٧٥٦م) .

٩ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٣٢٠ ، م ٩٧٤، ٩ جماد أول ١١٦٩هـ (١٢ فبراير ١٧٥٦م) .

الثلاثاء[٢]، ويمكن معرفة تأثير العمل التجاري في اختيارهم لهذه الأيام بأن أغلبها في أطراف أيام الأسبوع كما هو واضح فبعضها في أوله وبعضها في نهايته، وهي أوقات مناسبة لإقامة حفلات الزفاف في أثناء هذا الفراغ الأسبوعي؛ ليتمكن الأقارب والأهل من الحضور والمشاركة، ولا يفوتنا أن ندرك تأثير الاختلاف المكاني وارتباطه بحركة إعمار الأسواق التجارية وانشغال التجار بأعمالهم وتحديد أوقات الفراغ المناسبة للعائلتين والمشاركين من الأقارب والأصدقاء والجيران فأسواق الإسكندرية تختلف عن الأسواق في القاهرة ورشيد ودمياط وأسيوط والمنصورة وغيرها.

ثانيًا: الاحتفال بالزواج.

ينقسم الاحتفال بالزواج عند التجار المغاربة إلى نوعين، النوع الأول: هو الاحتفال بكتابة العقد في المحكمة بحضور كبار التجار والعلماء المغاربة في مصر وتسجيل أسمائهم في الوثيقة تفاخرًا وابتهاجًا، والنوع الآخر: هو حفل الزفاف ويكون مصاحبًا للبناء، وكلاهما تأثر بممارسة العمل التجاري وتحكمت فيه ظروفه.

(أ) الاحتفال بتسجيل العقد وتوثيقه.

اهتم التجار المغاربة بتوثيق عقود زواجهم وذويهم في المحاكم الشرعية اهتمامًا بالغًا وسط حفاوة واحتفال يليق بكلا العروسين، بحضور أعيان التجار وكبار العلماء والشخصيات البارزة القريبة من الأسرتين، ممن تربطهم علاقات النسب أو المصاهرة أو الجوار في المسكن أو يجمعهم النشاط التجاري، أو ينتسبون إلى أصول مغربية واحدة [٣].

وقد طالعتنا الوثائق بعدد من الحالات في القاهرة والأقاليم فعندما تزوج محمد بن علي الطرابلسي من سليمة بنت جمعة الجنزوري[٤] وثق العقد في محكمة الإسكندرية بحضور وشهادة فقهاء طرابلس بالثغر، مثل الفقيه حامد بن أبي بكر الطرابلسي، والفقيه جابر بن عبد الله الجبالي، والشمس محمد بن محمد بن شعيب المعروف بالبكرش الطرابلسي[٥]؛ وفي حفل عقد زواج عبد القادر المسراتي من عائشة بنت أبي بكر المسراتي، حضر أعيان تجار المغاربة بمصر يتقدمهم الخواجا إبراهيم تربانة[٦].

---

١ () الفيواوي: نسبة إلى مدينة فوة التي كانت وقتها تابعة لمديرية الغربية، أما الآن فهي من مراكز محافظة كفر الشيخ. يراجع، الباب العالي: س ٢٧٤، ص ٢، م ٣، غرة ذي الحجة ١١٨٣هـ (٢٦ مارس ١٧٧٠م).

٢ () الإسكندرية: س ٨٣، ص ١٦٦ ، م ٣٦٦، ١٧ جماد أول ١١٤٠هـ (يناير ١٧٢٨م).

٣() يرجع هذا الاهتمام بتوثيق عقود الزواج عند التجار المغاربة في مصر الى اهتمامهم العام بتوثيق معاملاتهم التجارية حفظاً للحقوق المالية، وكذلك من تأثرهم بما جرت عليه العادة في بلادهم ففي ولاية طرابلس الغرب مثلاً أكد البعض على قيد عمليات الزواج في سجلات المحكمة الشرعية في حفل يتصدره الوجهاء لإشهار الزواج وإعلانه. محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص : ١٣٣)؛ تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني...، مرجع سابق، (ص: ٤٤).

٤ () الجنزوري: نسبة إلى جنزور إحدى ضواحي مدينة طرابلس على مسافة ١٢ كم جهة الغرب، وأصلها زنزور وهي كلمة بربرية ثم قلبت الزاي الأولى جيمًا. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية....، مصدر سابق، (ص ص: ١٧١، ١٧٢).

٥ () الإسكندرية: س ١١، ص ٢٠٠، م ٧٨٩، ٤ ذي القعدة ٩٨٧هـ (٢٤ ديسمبر ١٥٧٩م).

٦ () الدشت: محفظة ٢١٠، ص ٧٧٦، م ١، ١٥ ذي القعدة ١١٠٥هـ (٩ يوليو ١٦٩٤م).

وفي بولاق لدى القاضي الحنفي تم عقد زواج محمد جلبي بن محمد البرجي المغربي من عائشة بنت عبد الله بحضور جمع من المغاربة يتقدمهم أعيان تجار سوق بولاق(١).
كما حضر أعيان التجار بوكالة الحرير في بولاق عقد زواج التاجر علي بن عمر البرجي وفاطمة بنت الشيخ عبد الرحمن قباني الوكالة(٢)، وفي زواج محمد بن عبد الرحمن الزواري من ابنة عمه صالحة بنت سعيد حضر نفر من كبار التجار التونسيين وشهدوا حفل الزواج(٣).

وفي طولون احتفل المغاربة بعقود زواجهم في المحكمة بحضور العلماء والتجار من بني جلدتهم؛ ففي حفل زواج عبد القادر بن محمد المغربي من هلالية بنت عبد القوي المسراتي حضر من علماء الأزهر زين الدين أبي القاسم المغربي المالكي(٤)، وأما حفل زواج عبد الله بن أحمد المسراتي من حفصة بنت محمد المسراتي فكان حفلًا كبيرًا حضره فئات متعددة من المغاربة في مصر من الأعيان والتجار فمن الأعيان الأمير محمد غانم ملتزم ناحية فوة، ومن التجار الخواجا أحمد بن عبد الرحيم المسراتي، والتاجر عثمان بن مسعود المسراتي وشيخ العرب محمد الحامدي وغيرهم(٥).

ولا شك في أن أهمية الحفل ترتبط بشخصية الزوج ووالده، أو والد الزوجة؛ فعندما تزوج العمدة الشيخ شهاب الدين أحمد بن العلامة أحمد الشرفي المغربي المالكي صفية بنت حمودة عين أعيان تجار الأحرمة بطولون حضر جمع غفير من العلماء المغاربة، على رأسهم الشيخ أحمد بن رمضان العاجيني المالكي، والشيخ محمد بن يوسف إمام وخطيب جامع أوزبك اليوسفي، ونور الدين علي بن علي زعينين، وزين الدين عبد الكريم، ومن التجار عبد الرحيم ساسي المغربي، وعثمان بن مسعود، وقاسم بن إبراهيم الطويل المسراتي، وأحمد بن سعيد الجملي، ومحمد بن أحمد البحار، وعبد السلام سيفاوي، وغيرهم من تجار الأحرمة بطولون(٦).

ويبدو أن تجار الأحرمة في طولون كانت تربطهم علاقات ود قوية، لا سيما أبناء البلد الواحد فعند زواج مسعود أبو كراع الجربي من زينب بنت عمر الجربي من تجار الأحرمة حضر طائفة كبيرة من رفقاء المهنة وأبناء جربة التونسية(٧).
ويزدان الحفل إن كان الزواج مشتركًا بين زوج مغربي وزوجة مصرية، أو العكس؛ حيث يحضر الأعيان من الجانبين، فعندما تزوج فخر التجار عثمان بن مسعود المسراتي من غالية بنت محمد من أهالي ناحية منية شماس بولاية الجيزة تم كتابة العقد في محكمة طولون بحضور أحمد ساسي المسراتي وعبد الحفيظ بن عنان المغربي تجار الأحرمة بطولون، والحاج عيسى بن منصور وغيره من أعيان أهالي ناحية منية شماس سالفة الذكر(٨).

---

١ () بولاق: س ٦٠، ص ٢٤٠، م ٩٠٠، ١٧ محرم ١١٠٨هـ (١٧ أغسطس ١٦٩٦م).
٢ () بولاق: س ٦٤، ص ١٦٤، م ٢٤٣، غرة رمضان ١١٣١هـ (١٩ يوليو ١٧١٩م).
٣ () بولاق: س ٧٨، ص ٣١٦، م ٥٩٩، ٨ جماد أول ١١٩٣هـ (٢٥ مايو ١٧٧٩م).
٤ () طولون: س ٢١٩، ص ٤، م ٨، ٤ جماد أول ١١٣٧هـ (٢١ مارس ١٧٢٤م).
٥ () طولون: س ٢٢٠، ص ٤، م ١٠، ٤ ذي الحجة ١١٤١هـ (١ يوليو ١٧٢٩م).
٦ () طولون : س ٢٢٢، ص ١٧ ، م ٤٧، غاية شعبان ١١٤٨هـ (١٦ مارس ١٧٣٥م).
٧ () طولون : س ٢٢٧، ص ٢٥٠، م ١٠٠٥، ١٥ ذي القعدة ١١٦٦هـ (١٥ سبتمبر ١٧٥٣م).
٨ () طولون : س ٢٢٤، ص ٤٩١، م ١١٣٦، ٢٢ رجب ١١٥٣هـ (١٤ أكتوبر ١٧٤٠م).

وفي حي باب الشعرية بالقاهرة حضر جماعة من أهل الإفادة والتدريس برواق المغاربة في الجامع الأزهر، يتقدمهم فخر أرباب الأقلام الكرام عمدة أصحاب الأرقام العظام نور الدين علي المغربي مباشر أوقاف الحرمين الشريفين، والشيخ أحمد التونسي الحنفي يشهدان على عقد زواج أحد التجار المغاربة [١].

وهناك بعض الحالات كان يتم فيها كتابة عقد الزواج في بيت العروس وسط احتفال يحضره الأهل مع الأصدقاء، ويقوم بممارسة توثيق العقد وإشهاره أحد شيوخ المغاربة؛ حيث يأذن له القاضي بذلك ثم يتم توثيقه في المحكمة بعد ذلك مثلما عقد الشيخ محمد التلمساني للزوج أحمد بن محمد الصفاقسي على ستيتة بنت علي [٢].

والجدير بالملاحظة أن جل العقود التي عُني التجار بحفل توثيقها ودعوة الأعيان والتجار والعلماء لحضورها كانت لزوجات أبكار حرائر يتم زواجهن للمرة الأولى من أسر تجارية ذات مكانة مالية واجتماعية متوسطة وعالية، ومع ذلك فقد شهدت الوثائق بوجود بعض حالات احتفال بالزواج من ثيبات أو حالات إعادة الزوجة لعصمة زوجها إذا طلقها ثم ردها، مثل زواج حليمة بنت علي باي حاكم درنة[٣] من من الريس محمد الرودسلي كتخدا الترسخانة بثغر الإسكندرية فقد أقيم لها حفل مهيب عند العقد والإشهار في المحكمة [٤].

وكما احتفل التجار بالزواج من الحرائر احتفلوا بزواجهم من المعتوقات، مثل رمضان البحار المغربي الذي عقد على خديجة بنت عبد الله البيضاء معتوقة محمد المغربي البحار في حفل حضره نفر غير قليل من تجار طولون [٥].

(ب) حفل الزفاف.

في الوقت الذي صمتت فيه المصادر والمراجع عن تفصيلات حفل الزواج عند التجار المغاربة في مصر نجد أن هناك معلومات نادرة وردت عرضًا عند بعض الرحالة المغاربة الذين زاروا مصر في طريقهم للحج وسجلوا مشاهداتهم، من ذلك وصف الإسحاقي لحفل الزواج في القاهرة هذا نصه: " قعدت يومًا بسوق الغورية بدكان رجل من أهل فاس المجاورين قريبًا من الظهر فإذا بعروس قد أقبلت في السوق تزف إلى زوجها، فاتفق إرسال البصر لجهة ذلك الحس، فإذا أصوات طبول ومزامير ودفوف رجال ونساء، على إثرهم مملوكات بيض وخدم سود وقد أخذن من الزينة ما هو معروف عندهم، وبإثرهن جمع مؤنث سالم من رثاثة الزي غير الملائم، ثم يمشين في الريط والمروط كما يمشي الهوينى سواكن البقر، وإذا العروس في إثرهن في أحسن زينة لا يُرَى شيء منها سوى طرف خفها، وإذا على رأسها عَلَمَان منشوران يمسكهما رجلان حرفتهما ذلك، وإلى

---

١ () باب الشعرية : س ٦٣٣، ص ٣٨٨، م ٧٨٠، ٤ ربيع آخر ١١٣١هـ (٢٥ فبراير ١٧١٩م).

٢ () مضابط الإسكندرية: س ٥، ص ٢٥٥، م ٨٢٤، ٩ ربيع آخر ١١٣١هـ (٢ مارس١٧١٩م).

٣ () درنة: من مدن برقة، أسسها الأندلسيون الذين نزحوا إليها بعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، تبعد عن بنغازي ٢٨٠ كم شمالاً، بها ميناء صالح لرسو السفن ويعمل أهلها بالتجارة. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ١٣٠).

٤ () الإسكندرية: س ٧٣، ص ص ١٣٦ – ١٣٨، م ١٥١، ٤ ذي الحجة ١١٤٨هـ .

٥ () طولون : س ٢٢٤، ص ١١٢، م ٢٧٨، ١٨ ذي القعدة ١١٥١هـ .

جانبي العروس امرأتان تكتنفانها شديدتا الاتصال بها، وإذا العروس تمشي مشية مصفد بين الخطوة والخطوة هنيئة، فقلت لجليسي: ومتى تصل هذه لبيت الزوج؟ فقال لي: ولو بعد العشاء، فقلت له: هلا ركَّبوها أو حملوها على الرؤوس! فقال: هذه عادة لا سبيل لأحد إلى تخلُّفها، وأخبرني جليسي هذا أن العروس إذا وصلت إلى الدار، ودخلت على الباب تناولها الزوج وشالَها إلى بيت زفافها، حتى يطرحها على الفرش يفعل ذلك بعد أن ينثُر على الحاضرين والحاضرات دراهم يشتغلون بلقطها، وذكر لي أن بعض المغاربة تزوج مصرية ولم يجد محيدًا عن عادة البلد، وحين حاول حمل العروس إلى البيت لم يقدر وكانت المرأة سمينة جدًا، وكان هو هزيلًا جدًا، فحار في أمره ساعة حتى افتدى بشيء(١) .

وفي حفل يوم آخر زَفِّ العروس إلى الحمَّام لتغتسل وتتزين للزفاف، وهو حفل صغير لا يحضره إلا أهل حرفة الأعراس من الرجال والنساء.

وفي يوم آخر جازت أخرى، ولكنها دون الأولى في الاحتفال، إنما معها النساء والولائد والطبول، فسألت جليسي عنها، فقال لي: هذه ذاهبة للحمام تغتسل فإنها تتهيأ للزواج، ومع هذا فما أحد يبالي بها ولا يعشي بالنظر إليها، ولا يتبعها، ولا يمشي معها إلا أهل حرفة الأعراس من الرجال والنساء(٢).

وفي إحدى وثائق المنازعات الزوجية في محكمة الاسكندرية تؤكد أن هؤلاء التجار كان لديهم عناية بحفل الزفاف ينفقون فيه حسب إمكانات كل منهم، ففي زواج مبروكة بنت عمر المجريسي من قاسم لحمير المغربي أنفق الزوج ريالين عن معلوم طبل الزفاف(٣)، فالوثيقة تثبت أن الزوج هو الذي ينفق على حفل الزفاف ويدفع للفرق الموسيقية أجرهم، الذي حددته الوثيقة بريالين وهذا الرقم يعادل حوالي ٨٪ من قيمة مؤخر الصداق وقدره ٢٥ ريالًا وهو مبلغ كبير.

---

١ () محمد الشرقي بن محمد الإسحاقي: الرحلة (سنة ١١٤٣هـ) " صحبة الأميرة خناثة بنت بكار زوجة مولاي إسماعيل سلطان المغرب الأقصى " مخطوط بالخزانة الملكية بالقصر الملكي في مدينة الرباط، المملكة المغربية، تحت رقم ١١٨٦٧ ، (ص ص: ١٦٩ – ١٧٠).

٢ () الإسحاقي: الرحلة...، مصدر سابق ، (ص: ١٧٠).

٣ () مضابط الاسكندرية: س ٩، ص ٨٩، م ٢٨١، ١٠ جماد آخر ١١٨٤هـ (١ أكتوبر ١٧٧٠م).

المبحث السادس: العمل التجاري وتعدد الزوجات

كان التجار المغاربة يكررون الزوج أكثر من مرة، ولم تقتصر حياة بعضهم الزوجية على الزوجة الأولى فقط، وإنما أضافوا إليها زوجة ثانية أو زوجات أخريات؛ ويرجع ذلك لطبيعة عمل الزوج التجاري، وتنقله المستمر الذي قد يدفعه إلى التعدد أو التسري، خاصة أن الثروة التي كونتها الأرباح التجارية أسهمت بتيسير الأمر حتى أصبحت بيوت الأثرياء منهم تشتمل على أكثر من زوجة وسرية.

أولًا: الأسباب التجارية لتعدد الزوجات.

المقصود بالتعدد هو أن يجتمع عند الرجل زوجتان أو أكثر في وقت واحد، وليس المقصود أن يتزوج الثانية بعد وفاة الأولى أو تطليقها والثالثة بعد الثانية ....إلخ .

وبمراجعة وثائق المحاكم الشرعية تبين للباحث أن هناك مجموعة من الأسباب تتعلق مباشرة بممارسة العمل التجاري أسهمت في دفع عدد من التجار المغاربة إلى التعدد، فجنوا ثماره، وتحملوا تبعته بما انعكس على استقرار الأسرة أو أدى إلى تدهور أوضاعها، والدراسة معنيَّةٌ بالأسباب التي تولَّدت عن العمل التجاري فقط، والتي يمكن أن نتتبعها في النقاط التالية:-

١- الثروة.

أول دوافع التعدد والتسري هو الثروة التي كوَّنها المغاربة من الأرباح التجارية، وما تدره من دخل انعكس أثره على حياتهم الأسرية خاصة لمن عنده القدرة الجسدية والاستعداد الشخصي، ثم وفر له العمل التجاري القدرة المالية، وهذا العامل من العوامل المهمة، غير أنه لا يمثل قاعدة عامة على جميع أثرياء التجار وإلا لوجدنا جميع الأغنياء مُعَدِّدِين، وهذا غير واقع، لكن نسبة لا بأس بها ساعدهم هذا العامل على تكرار الزواج واقتناء الجواري، ويمكن أن نسوق أمثلة على ذلك ممن تزوجوا باثنتين أو ثلاثة أو أربعة، ولا شك في أن نسبة من تزوج من زوجتين أكثر ممن تزوج بثلاثة، مع وجود قلة تزوجوا من أربع زوجات في وقت واحد.

فمن بين ٧١٢ تقريبًا هم مجموع من وقفت عليهم من التجار المُعَدِّدِين كان عدد من تزوج منهم باثنتين ٤١٠ وهو يزيد عن النصف بنسبة تصل إلى ٥٧٪، وهي نسبة معقولة؛ حيث إن الزواج بزوجة ثانية يعدّ متاحًا من الناحية المادية لشريحة كبيرة من التجار المغاربة من ميسوري ومتوسطي الحال وأحياناً رقيقي الحال، أمثال أحمد بن علي الصفاقسي من تجار رشيد؛ وعبد الكريم بن أحمد الجزائري، وأبو حمد بن محمد الدرناوي، ومحمد بن يسن الدرناوي وهم جميعًا من تجار الإسكندرية[1].

وأما من أتاحت لهم ثروتهم الزواج من ثلاث، فكانوا تقريبًا ٢٠٨ تاجرًا بنسبة تقترب من ٣٠٪ منهم أحمد التاجوري التاجر في الزيت بالإسكندرية، وهذا كانت ثروته النقدية ٣٠٩٥٢٣

---

١ () رشيد: س ١١٥، ص ٥٨، م ٩٤، ١٧ رجب ١١٢٥هـ (١١ أغسطس ١٧١٣م)؛ الإسكندرية: س ٧٣، ص ٣٨٥، م ٤٧١، صفر ١١٤٨هـ (يوليو ١٧٣٥م)؛ الإسكندرية: س ١٠٢، ص ١٦٦، م ٢٦٨، ٢٠ ذي القعدة ١٢٠١هـ (٥ سبتمبر ١٧٨٧م)؛ الإسكندرية: س ١١٠، ص ١٨، م ٣٥، أول ربيع الأول ١٢١٤هـ (٥ أغسطس ١٧٩٩م).

نصف فضة بخلاف ما يمتلك من عقارات في بلدته تاجورة[١] من ولاية طرابلس الغرب[٢]، وسليمان بن عمر غاسول الذي جمع ثلاث زوجات: إحداهن درناوية، والثانية مصرية، والأخيرة حبشية[٣]، ومحمد بن حمودة السوسي[٤] الزيات، الأمر الذي يؤكد كثرة ما تحققه هذه السلعة من أرباح [٥].

وتأتي النسبة الأقل حوالي ١٣٪ لمن تزوج من التجار بأربع زوجات، وأبرز نموذج على هذه الفئة إبراهيم أبو هيف، وهو من أسرة تجارية مرموقة ماديًا واجتماعيًا، حيث ترك ١٩٤٩١٠ نصف فضة، بالإضافة إلى ممتلكات عينية وعقارات ثابتة[٦].

وبالرغم من أهمية الثروة للتعدد إلا أن هناك نماذج لأزواج معددين من متوسطي التجار، مثل: أحمد بن ميكائيل من عربان بني غازي تاجر الغنم الذي كان متزوجًا من زوجتين الأولى: عائشة بنت محمد الفطيسي وكانت تعيش في درنة مع ولديها منه مصطفى وميكائيل، والأخرى فاطمة بنت قاسم الاسكندراني، وهذه تسكن الإسكندرية مع ولدهما محمد[٧].

فهذا البدوي كون أسرتين في البلدين الذين يتردد بينهما بسلعته التجارية مع أنه لا يمكن أن يعد في الأثرياء، ويبدو أن بساطة البدو لها دور في تحقيق رغبة التعدد لديه؛ فأغلبهم لا يتكلف ولا يسرف في الأعراس والتجهيزات[٨].

وهناك بعض حالات لرقيقي الحال ممن استغرقت ديونهم جميع ما خلفوا من تركة خاضوا ميدان التعدد بدوافع أخرى غير توافر الثروة مثل: محمد أبو مطاوع المغربي الذي تزوج في المنصورة من مصريتين، هما شرابية بنت عمر المطيري، وقدره بنت علي الجديلي ومات عنهما غريقًا في البحر في أثناء سفره إلى بلاد المغرب، وكان رقيق الحال لم يترك لهما شيئًا [٩] .

وفي المقابل هناك نماذج لأثرياء لم يتجهوا إلى التعدد مع توافر الثروة التي تساعدهم على ذلك مثل: محمد المغربي التونسي تاجر الأحرمة في الإسكندرية، والذي كان يمتلك أموالًا

١() تاجورة أوتاجوراء: تقع في الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس، نزلها العثمانيون واتخذها خير الدين قاعدة لمحاربة فرسان القديس يوحنا، استقر منها عدد كبير من التجار في مصر، حتى أصبح لهم وكيل تجاري في الإسكندرية. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص ص: ٧٥، ٩٣).

٢ () الإسكندرية: س ٩٥، ص ص ١٢٤ – ١٢٦، م ١٨٠، ١٢ شعبان ١١٨٧هـ (٢٩ أكتوبر ١٧٧٣م).

٣ () الإسكندرية: س ٩٦، ص ٤٤، م ٨٣، ١٥ ربيع أول ١١٨٩هـ (١٧ مايو ١٧٧٥م).

٤ () سوسة: بلدة صغيرة في أرض برقة على الشمال الشرقي من بنغازي بنحو ٢٧٣ كم، وتقع غربي درنة بنحو ٦٥ كم وفيها مرسى للسفن، وهي غير سوسة تونس. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ١٩٦).

٥ () الإسكندرية: س ١٠٦، ص ٤١٨، م ٧١٨، ١٠ رجب ١٢١٠هـ (١ ديسمبر ١٧٩٥م).

٦ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ٣٥٢، م ٤٢٤، شوال ١١٧٦هـ (أبريل ١٧٦٣م).

٧ () الإسكندرية: س ٨٠، ص ١٨٧، م ٢٨٦، ١٥ صفر ١١٦١هـ (١٦ فبراير ١٧٤٨م).

٨ () ولا تخالف هذه النتيجة ما ذهب إليه كل من الرحالة باشو والدكتور صلاح هريدي من أن عملية تعدد الزوجات كانت نادرة لدى العربان خلال العصر العثماني، حيث كان الفقر الذي يعيشون فيه مانعًا لكثير منهم من التعدد مع حاجة بعضهم إليه فإن تيسر لأحدهم لا سيما التجار كان يقوم به، وينعكس العوز عند بعض العربان أيضًا على قلة حالات الطلاق. جان ريمون: رواية رحلة إلى مرمرة وقورنية وواحتي أوجلة ومرادة، تعريب : مفتاح عبد الله السوري، دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، (ص: ١٢١)؛ صلاح أحمد هريدي: دور الصعيد في مصر العثمانية، ٩٢٣–١٢١٣هـ / ١٥١٧– ١٧٨٩م، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٤م، (ص: ٣٧٨).

٩ () الدقهلية : س ٥، ص ٢٦٥، م ٢٦٨، ١٠ ذي الحجة ١٠٨١هـ (٢١ أبريل ١٦٧١م).

وعقارات في الإسكندرية وفي تونس، ومع ذلك قضى حياته مع زوجته صالحة بنت أحمد التونسية ولم يضف إليها غيرها لا بالزواج ولا بالتسري[١].

٢- تعدد أماكن الإقامة.

وإلى جانب ما سبق هناك عوامل أخرى دفعت التجار المغاربة إلى التعدد مثل: كثرة السفر والتجوال للتجارة الخارجية، وما يترتب على ذلك من الغياب والانقطاع عن الزوجة الأولى فترات طويلة أدت إلى لجوء بعضهم إلى الزواج من زوجات أخريات ممن لديهم استعداد للسفر معه، خاصة إذا امتنعت الزوجة الأولى عن ذلك، أو فرضت عليهم ظروف الإقامة بعيدًا عن بيوتهم ونسائهم الزواج في أماكن إقامتهم من زوجة أخرى يسكن إليها ويعف بها نفسه خشية أن يقع في الفاحشة، وليكوّن بيتًا جديدًا يركن إليه، فالتاجر أحمد بن قاسم التاجوري تزوج أولًا من فاطمة بنت حسين التاجورية في مدينة تاجوراء، وبعد إقامته في الإسكندرية تزوج زوجة ثانية وأنجب منها ابنته شريفة[٢]، والتاجر عبد القادر جويلي المسراتي تزوج من عائشة بنت عمر جويلي المسراتي ومحل إقامته الأولى مسراتة وأنجب منهما ابنته فاطمة، ولما سافر منها واستوطن مصر تزوج نفيسة بنت عبد الله المسراتي أيضًا[٣]، والتاجر محمد بن علي الزرهوني وكان متزوجًا من خديجة بنت مسعود القاطنة في مدينة طرابلس ثم تزوج من صفية بنت عبد الرحمن الملاح في مصر بعد إقامته فيها[٤].

٣- المحافظة على الشركات العائلية.

ومن دوافع التعدد النابعة من ظروف العمل التجاري أيضًا التكافل بين أفراد الأسر والعائلات والحفاظ على الشركات التجارية من التفكك أو الانهيار، ويحدث ذلك عندما يموت أحد الإخوة وتترمل زوجته ويتيتم أولاده فيتزوجها أحد إخوانه ويجمعها إلى زوجته الأولى، ويضم الأولاد إلى كفالته، ويكون بهذه الطريقة قد كفل أيتام أخيه وحفظ أرملته، ومنع انفصالهم عنها، وحافظ على شركة الأسرة التجارية، وجنب رأس مالها التفكك، وضمن استقرار الأسرة اقتصاديًا اجتماعيًا.

وذلك كان حال علي بن عمر الصفاقسي الذي تزوج من لطيفة بنت خطاب الصفاقسي أرملة أخيه مكي المتوفى بالإسكندرية[٥]، وزواج إبراهيم المراكشي من لطيفة بنت أحمد الغرياني التي كانت زوجًا لشقيقه محمد المراكشي[٦]، وكذلك التاجر رحومة التاجوري الذي تزوج أرملة أخيه علي وقام بتربية أولاده وتزويجهم من بعده[٧].

٤- الموروث الاجتماعي:

---

١ () الإسكندرية: س ٧٥، ص ٣٤٧، م ٤٥٢، أوائل ذي القعدة ١١٤٩هـ (أوائل مارس ١٧٣٧م).
٢ () الإسكندرية: س ٨٥، ص ٢٦٥، م ٣٢٥، أواخر شعبان ١١٧١هـ (٩ مايو ١٧٥٨م).
٣ () الإسكندرية: س ٨٨، ص ٢٥١، م ٢٩٩، أواخر صفر ١١٧٤هـ (٩ أكتوبر ١٧٦٠م).
٤ () الإسكندرية: س ١٠٠، ص ٢٤٢، م ٣٩٨، ٢٠ محرم ١١٩٩هـ (٣ ديسمبر ١٧٨٤م).
٥ () مضابط الإسكندرية: س ٤، ص ٩٩، م ٣٤٢، ٦ جماد الآخرة ١١٤٤هـ (٦ ديسمبر ١٧٣١م).
٦ () الإسكندرية: س ٨٦ مكرر، ص ٣٣٧ ، م ١٠٢٦، ٢٩ رجب ١١٦٩هـ (٢١ أبريل ١٧٥٦م).
٧ () الإسكندرية: س ٨٦، ص ٢٩٢، م ٨٢٢، ٦ جماد أول ١١٨٧هـ (٢٧ يوليو ١٧٧٣م).

تأثر بعض التجار المغاربة بعادات وتقاليد بلادهم الاجتماعية وثقافتهم في قبول التعدد أو رفضه، فالمرأة القيروانية مثلًا كانت تتسم بالأنفة ولا ترضى من زوجها أن يتزوج معها أو يتسرى عليها بغيرها دون رضاها، الأمر الذي جعل الكثيرات منهن يشترطن على أزواجهن إذا فعل ذلك يعتبر فعله تنازلًا لها عن عصمتها، ويكون أمرها بيدها إن شاءت بقيت معه أو تنهي حياتها الزوجية[١].

بل الأغرب من ذلك أن والد الزوج كان يمنعه أحيانًا من التعدد؛ خوفًا من تفكك أسرته الأولى، مثلما فعل محمد بن أحمد شتيوي القيرواني الذي منع ولده حمودة من الزواج على زوجته حليمة بنت محمد القيرواني، ووقع الخلاف بينهما حتى أنه هاجر إلى مصر، وامتنع عن العودة إلى أبيه، وبعد فترة طويلة سأل علماء الأزهر، فأفاده الشافعية بجواز الزواج، وعدم أحقية الوالد في منعه؛ فتزوج[٢].

وعلى النقيض من ذلك كان تجار المجابرة سكان واحتي جالو[٣] وأوجلة[٤] الذين يعملون في تجارة القوافل ويقيمون فترات طويلة في مصر والسودان يحتفظون لأنفسهم بثلاثة بيوت؛ أحدها في كرداسة غرب الجيزة في مصر[٥]، والثاني في موطنهم الأصلي جالو أو أوجلة، والثالث في زويلة[٦] أو مرزق [٧].

وأما الغدامسيون[٨] فأغلب رجالهم لا يحبون التعدد ويكتفون بزوجة واحدة، لكن التجار الأغنياء يتزوجون باثنتين، وعند السفر قد يتزوج بزوجة أخرى أو يتخذ سَرِيَّة[١]، وهم يتشابهون

---

١ () منجي الكعبي: القيروان، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت ، لبنان، ١٩٩٠م، (ص ص: ٩٩، ١٠٠).

٢ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٧٧، م ٢٣٢، رمضان ١١٧٩هـ (فبراير ١٧٦٦م).

٣() جالو: واحة من واحات برقة، تقع على طريق القوافل في الجنوب الشرقي من أجدابيا بنحو ٢٢٠ كم، وشرقي أوجلة بحوالي ٣٠ كم، الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ٨٦).

٤ () أوجلة: واحة من واحات برقة تقع على طريق القوافل في الجنوب الشرقي من أجدابية بنحو ٢٥٠ كم. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ٤٢).

٥() ذكر الزاوي في معجمه أن هناك قبيلة في طرابلس الغرب تدعى كرداسة من البلاعزة سكان الزاوية، وأن كرادسة مصر ينتسبون إليها حيث قدم أجدادهم، واستقروا قرب الأهرامات. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية.. مصدر سابق، (ص: ١١٤)، وللمزيد عن أصل البلاعزة راجع المصدر نفسه، (ص ص ١٥٢ – ١٥٤).

٦ () زويلة : من بلاد فزان المشهورة تقع في الجنوب الشرقي من طرابلس بنحو ٧٧٠ كم، وتسمى زويلة السودان تمييزًا لها عن زويلة تونس. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ١٧٧).

٧ () دار الفرجاني: رحلتان عبر ليبيا، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، (ص: ١٠٧)؛ سالم محمد المعلول: دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن =العاشر حتى مطلع القرن العشرين، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣، العدد ٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، يوليو ٢٠٠١م، (ص: ١٦٦)؛ ماهر عطية شعبان: دور القوافل الصحراوية في نشر الإسلام في السودان الأوسط في القرن ١٩م، ضمن أبحاث ودراسات تاريخية مهداة إلى الدكتور عادل غنيم، الحضري للطباعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، (ص ص: ٤٦١، ٤٦٢)، ومرزق عاصمة إقليم فزان خلال العصر العثماني تقع جنوب مدينة سبها بنحو ١٤٥ كم، وفي الجنوب الشرقي من طرابلس على بعد ٧٧٥ كم . الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ٣١٠).

٨ () نسبة إلى غدامس وهي من واحات طرابلس الغرب الصحراوية ومركز من مراكزها التجارية، تبعد عن العاصمة بـ ٤٩٥ كم في الجنوب الغربي. الطاهر الزاوي: معجم البلدان الليبية...، مصدر سابق، (ص: ٢٤٢).

في ذلك مع تجار جِرْبَة التونسية الذين يتخذون زوجة واحدة في الغالب، لكن السفَّارين منهم يتخذون زوجة ثانية كحد أقصى، ولا يزيدون عليها[٢].

وفي الجزائر كان التعدد مقبولًا؛ حيث رصد لنا خليفة حماش ٣١٪ تقريبًا من الأسر الجزائرية في العصر العثماني تشتمل على أكثر من زوجة، وهي نسبة قريبة من الثلث، وبناءً على هذا التقدير يمكن الحكم بأن تعدد الزوجات كان ظاهرة اجتماعية مقبولة في المجتمع الجزائري، وليس حالة فردية أو استثنائية[٣].

٥- التسلط الأسري.

من الأسباب التي دفعت بعض التجار على التعدد التسلط الأسري، وهو عدم الحرية في اختيار الزوجة الأولى، فهناك بعض الأسر كان اختيار زوجات الأبناء فيها يتم لمراعاة بعض المصالح التجارية دون الاهتمام برغبة الأبناء والبنات، ورضوخًا لسلطان الأسرة كان الأبناء يقبلون زوجات لم ترهن أعينهم قبل ليلة الزفاف حتى ولو لم تحمل من الصفات التي يريدها شيئًا؛ ولذلك بمجرد أن تأتيه الفرصة فإنه كان يتحرر من سلطان الأسرة، ويتزوج بأخرى مباشرة، لا سيما إن كان مسافرًا، فإعطاء الزوج الحرية في اختيار الزوجة الأولى قد يقلل من التجائه للتعدد.

ومن أبرز الأمثلة على ما سبق الشريف يوسف بن أحمد الملاح الأندلسي الأصل التونسي المولد والموطن الشواشي صناعة وتجارة الذي ترك فاطمة بنت محمد المغربي بكرًا لم يدخل بها وسافر من الاسكندرية إلى القاهرة ليتزوج من غيرها [٤].

بل والأغرب من ذلك أن سلطة الأسرة كانت لا تقف عند هذا الحد، بل تمتد أحيانًا إلى منع التاجر من الزواج على تلك الزوجة الأولى التي أجبر على الزواج منها لاعتبارات ومصالح مالية، مثل محمد شتيوي القيرواني الذي منع ولده حمودة من الزواج على زوجته حليمة بنت محمد القيرواني، ووقع الخلاف بينهما، حتى هاجر الابن إلى مصر، ثم تزوج وتخلص من السلطة الأسرية التي ضيقت عليه في حياته الشخصية[٥].

ولا يمكن أبدًا أن نتصور أن التسلط الأسري كان سائدًا بين الأسر التجارية؛ فالواقع الذي أثبتته الوثائق أن النظام القضائي في العصر العثماني قد كفل للزوجين الحرية الكاملة في اختيار رفيق العمر، وأن من وقع تحت طائلة التسلط الأسري والتجأ إلى القضاء فإنَّ الحكم دائمًا يكون في

---

١ () أحمد محمود هيبة : الظروف المتزامنة مع قدوم الرحالة ريتشارد سن لغدامس، ضمن أبحاث الندوة العلمية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، تقديم : نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣م، (ص: ٧٨)؛ غيرهارد رودلفس: رحلة عبر إفريقيا ، مشاهدات الرحالة الألماني رودلفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا، مركز الجهاد للدراسات التاريخية، ط١، طرابلس، ليبيا ، ١٩٩٦م، (ص: ١٩٨)؛ جيمس ريتشارد سن: ترحال في الصحراء، ترجمة : الهادي مصطفى أبو لقمة، ط١، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا ، ١٩٩٣م، (ص: ١٩٧).

٢ () لودفيغ سلفاتور: السواحل الليبية التونسية في رحلة الأمير النمساوي، ترجمة : عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٥م، (ص: ٢٠٧).

٣ () خليفة حماش: الأسرة في الجزائر...، مرجع سابق، (ص: ٢٧٧).

٤ () الإسكندرية: س ٩٦، ص ١٣٣، م ٢٠٩، ٢٣ ربيع أول ١١٩٠هـ (١٣ مايو ١٧٧٦م).

٥ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ١٧٧، م ٢٣٢، رمضان ١١٧٩هـ (فبراير ١٧٦٦م).

صالحه، بخاصة المرأة، ففي ولاية طرابلس الغرب رصد محمد مروان أكثر من حالة حكم فيها القاضي لنساء أجبرن على الزواج من دون رضاهن وتم إبطال العقد الذي أبرمه ولي الزوجة رغمًا عنها (١).

وفي مصر أكدت عقود الزواج أن البكر تستأذن، ويتأكد القاضي من رضاها وتوكيلها لوليها من خلال إقراره وتأمين الشهود(٢)، وفي حالة ما إذا عقد لها وليها على من لا ترغب فيه كانت تذهب إلى العلماء، وتأخذ فتواهم المبنية على المذهب الحنفي بأن البنت البالغة لا تجبر؛ وعليه يقوم القاضي بفسخ العقد بموجب حقها في رد النكاح الذي لم تستشر فيه(٣)، بل الأعجب من ذلك أن البنت التي يعقد عليها وليها وهي قاصر عن درجة البلوغ كانت بمجرد بلوغها تقوم بفسخ هذا العقد ورده، لا سيما إن كانت لا تزال بكرًا لم يدخل بها(٤).

ومن هنا كانت العقود لا تصدر إلا بثبوت توكيل الزوجة لوليها والإشهاد على قبولها للزوج ورضاها به بعبارة واضحة لا تحتمل الشك؛ تخلصًا مما يترتب عليها من منازعات بعد ذلك، مثل عبارة: "وأنها لم ترض إلا بفلان زوجًا لها"(٥).

٦- عقم المرأة.

كان عقم المرأة ورغبة الرجل في الإنجاب يدفعه إلى التعدد، خاصة من يبغون الإكثار من الأولاد أو يطلبون الذكور، وهو سبب كافٍ للتعدد؛ فالإنسان مجبول على حب الولد؛ لا سيما الذين يمارسون أعمالًا تستلزم كثرة اليد العاملة، مثل التجارة.

ويجد الباحث بعض الصعوبة في استخراج نماذج لمن دفعهم هذا السبب على التعدد من بين طائفة التجار المغاربة في مصر خلال العصر العثماني؛ لأن المصادر والوثائق لا تفصح دائمًا عن أسباب التعدد، لكن باستقراء وثائق المنازعات الأسرية حول التركات أمكن استنباط بعض الشواهد والدلائل التي تشير إلى هذا السبب، مثل النزاع الذي وقع بين ورثة عبد القادر جويلي المسراتي بعد موته بمصر وانحصار إرثه في زوجته نفيسة بنت عبد الله المسراتي وابنته فاطمة التي أنجبها من عائشة بنت عمر جويلي المسراتي، وأولاد عمه(٦)، فمثل هذه المنازعات أوضحت أن التاجر المذكور قد تزوج من زوجتين؛ الأولى منهما نفيسة وهذه لم تنجب، فتزوج الثانية التي أنجبت له بنته الوحيدة فاطمة القاصر بمعنى أنها لا تزال صغيرة لم تبلغ، وهذا يشير إلى أن المنية وافته بعد زواجه الثاني بفترة وجيزة ليترك مالًا وفيرًا يشارك فاطمة فيه أولاد عم أبيها.

ومثل ذلك شمس الدين محمد الحنفي المغربي المالكي، الذي تزوج من محسنة بنت على المغربي، ولكنها لم تنجب له أطفالًا، فتزوج بأخرى فأنجبت له ابنًا أسماه شمس الدين محمد أيضًا(٧).

---

١ () محمد مروان: سجلات محكمة طرابلس...، مرجع سابق، (ص : ١٢٩).

٢ () مضابط الإسكندرية: س ٩، ص ١٠٢، م ٣٥٧، غرة صفر ١١٦٤هـ (٣٠ ديسمبر ١٧٥٠م).

٣ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٢٥٠، م ١٧٩، ٣ صفر ١١٨٠هـ (١١ يوليو ١٧٦٦م).

٤ () الإسكندرية: س ٩٢، ص ٢٥٠، م ١٧٩، ٣ صفر ١١٨٠هـ (١١ يوليو ١٧٦٦م).

٥ () إشهادات الإسكندرية: س ١٣، ص ص ٢٢١- ٢٢٣، م م ٦٠٧، ٦٠٨، ٦ شعبان ١١٩٤هـ (٨ أغسطس ١٧٨٠م).

٦ () الإسكندرية: س ٨٨، ص ٢٥١، م ٢٩٩، أواخر صفر١١٧٤هـ (٩ أكتوبر ١٧٦٠م).

٧ () القسمة العسكرية : س ١٣٤، ص ٢١٥، م ٣٨٦، ١٨ ذي الحجة ١١٤٤هـ (١٣ يونيه ١٧٣٢م).

وجدير بالذكر أن الحكم على المرأة بالعقم لم يكن دقيقًا من الناحية الطبية في ذلك الزمن؛ فيكفي أن تتأخر الزوجة في الإنجاب ولو لفترة وجيزة ليُقْدِمَ الزوج بصورة تلقائية على الزواج من الثانية ربَّما من غير أن يكلِّف نفسه البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تأخير الإنجاب، وربما يكون الحائل من عنده هو، وأمثال هؤلاء من الممكن أن يضيفوا الزوجة الثانية، ومن بعدها الثالثة، ثم الرابعة؛ بحثًا عما يريدون، وفي الأخير يموت من غير أن ينجب أولادًا منهن جميعًا؛ لأنه لم يكتشف أن المانع عنده هو، ومن هؤلاء التاجر محمد بن علي المغربي الزرهوني، وكان متزوجًا من خديجة بنت مسعود القاطنة في مدينة طرابلس الغرب، فلم يرزق منها أطفالًا، فلما جاء إلى مصر تزوج من صفية بنت عبد الرحمن الملاح لعلها تنجب له، لكنه في الأخير مات من غير عقب تاركًا وراءه ٧٠٢ ريالًا مشطًا، و٤٢ نصف فضة[١] .

ثانيًا: التسري بالإماء.

التسري من العلاقات الشخصية التي نظمتها الشريعة الإسلامية، وهو أن يتخذ السيد جاريته المملوكة له شخصيًا سَرِيَّة يتمتع بها ويستولدها أولادًا تكون لهم حقوقهم الشرعية والاجتماعية مثل إخوانهم الذين أنجبهم من الزوجة الحرة، وعند ذلك تتحول الجارية إلى أم ولد وإذا مات زوجها ترتقي من العبودية إلى الحرية[٢].

وهناك كثير من الوثائق التي تشير إلى وجود الإماء في بيوت التجار المغاربة إلا أنه يجب التأكيد أن تملك الجارية أو وجودها في المنزل لا يعني في جميع الحالات التسري؛ فقد تكون وصيفة أو خادمة، أو ضمن عروض التجارة.

وقد وجد بعض التجار المغاربة لأنفسهم متنفسًا في التسري بالإماء؛ ليتجنبوا ما يجلبه عليهم تعدد الزوجات من مشكلات؛ فالتسري بالجارية يلبي جميع متطلبات التعدد من متعة وإنجاب وخلافه، وفي الوقت ذاته غير مكلف من الناحية المادية، وآثاره السلبية أخف وطأة وأقل ضراوة على الأسرة؛ ولذلك لوحظ أن التجار المغاربة مالوا إليه أكثر من ميلهم إلى تكرار الزواج.

وإذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع أثمان الجواري وتضاعف أسعارهن المستمر فإن التسري كان شائعًا بين الفئات الثرية دون المتوسطة أو الفقيرة، ومن هنا يبرز أثر العمل التجاري على هذه الجزئية من الحياة الأسرية للمغاربة في مصر العثمانية، فحسب المستوى المادي ودرجة الثراء كانت أعداد من يتسرى بهن التاجر؛ فمنهم من اكتفى بواحدة، ومنهم من تسرى باثنتين أو بثلاثة، فممن تسرى بجارية واحدة محمد القسنطيني تاجر الحرير والصابون بين دمياط وثغور الشام، الذي توفي في صيدا وانحصر إرثه في مستولدته عائشة بنت عبد الله الرومي وأولاده منها ومن غيرها[٣].

---

١ () الإسكندرية: س ١٠٠، ص ٢٤٢، م ٣٩٨، ٢٠ محرم ١١٩٩هـ (٣ ديسمبر ١٧٨٤م).

٢ () خليفة حماش: الأسرة في الجزائر...، مرجع سابق، (ص ص: ٤٤٩- ٤٥٢).

٣ () دمياط : س ٨٦، ص ١٥، م٣٣، ٢١ جماد أول ١٠٥٠هـ (١٠ سبتمبر ١٦٤٠م).

ومنهم من تسرى بأكثر من جارية، مثل: مبارك بن محمد التونسي الذي كان يتاجر بين مصر وبلاد الحجاز، وتوفي بالمويلح، وترك ١٠٦٠٧٢ نصف فضة، وسريتين؛ هما عائشة بنت عبد الله البيضاء، وروحية(١).

ويبدو من تلك النماذج أن ظاهرة التسري كانت منتشرة بين الذين يعملون في التجارة الخارجية، ويكثر سفرهم، ويتعدد تنقلهم بين الموانئ والأسواق، الأمر الذي يصعب فيه تنقل زوجته وأولاده معه؛ فلذلك وجد التجار في الجواري بديلًا صالحًا.

ولا علاقة بين التسري والزواج؛ بحيث لم يكن التسري محصورًا في بفئة اجتماعية واحدة، بمعنى أنه كان خاصًا بغير المتزوجين فقط أو بالمتزوجين مثلًا؛ فهناك من تسرَّوا وهم عزاب كانوا يكتفون في حياتهم بذلك، أو يعتقون جواريهم ويتزوجون منهن، مثل رمضان البحار المغربي الذي أعتق سريته خديجة خاتون بنت عبد الله البيضاء وتزوجها على صداق مقدمه ٥٠ دينارًا ذهبًا زنجرليًا والمؤخر ٢٥ دينارًا(٢)، وهذا الصداق يعادل ما قدمه الأمير حسن بن عبد الله طائفة عزبان لقادن بنت الأمير سليمان أغا المتفرقة بالديوان العالي(٣)، وقد لوحظ انتشار ذلك، لا سيما بين المعتوقات من البيض اللائي كثرت الرغبة فيهن لجمالهن؛ فارتفعت مهورهن، حتى بلغت أربعة أضعاف ما يقدم للسود في بعض الأحيان، وفي الوقت نفسه كان أكبر من صداق الحرائر(٤).

غير أن هذا الاتجاه عند التجار المغاربة لم يكن عامًا؛ فهناك بعض الحالات التي تسرى فيها التجار بالحبشيَّات، من ذلك أحمد بن محمد التونسي الذي تزوج معتوقته مبروكة بنت عبد الله السوداء الحبشية على صداق مقدمه ٢٠٠٠ نصف فضة ومؤخره ١٠٠٠ نصف(٥).

وكما تسرى العزاب فقد تسرى المتزوجون أيضًا، مثل مصطفى بن علي الطرابلسي الذي تزوج بسريته مراد الحال بنت عبدالله معتوقة زوجته آمنه خاتون بنت عبد الرحمن كتخدا(٦).

ونظرًا إلى لما تقدمه الجارية المتسرى بها من إسهام في بناء أسرة سيدها دون أن يترتب لها حق في الميراث – إن لم تتحول إلى زوجة حقيقية . فإن بعض التجار كانوا يحسنون إليها بطرق مختلفة، مثل الوصية بجزء من التركة، أو الهبة، أو النص لها بنصيب في الوقف، أو غير ذلك من وجوه البر، مثلما فعل يحي بن سليمان المغربي تاجر الأحرمة بطولون مع فاطمة بنت عبد الله البيضا(٧) .

بل هناك من التجار من سبق إحسانه للجارية زواجه منها؛ فكان يعتقها قبل أن يتزوجها، بحيث تنال كامل حريتها قبل العقد، وهذه تظل تحتفظ بلفظ معتوقة فيقال: معتوقة فلان، مثل علي بن عبد

---

١ () الدشت: محفظة ٢٢٦، ص ص ٥٢٩، ٥٣٠، م ٢، ٨ ربيع أول ١١٢٥هـ (٦ إبريل١٧١٣م).
٢ () طولون : س ٢٢٤، ص ١١٢، م ٢٧٨، ١٨ ذي القعدة ١١٥١هـ (٢٩ فبراير ١٧٣٩م).
٣ () طولون : س ٢٢٤، ص ١١٦، م ٢٩٠، ١٤ ذي القعدة ١١٥١هـ (٢٥ فبراير ١٧٣٩م).
٤ () عراقي يوسف: الوجود العثماني المملوكي..، مرجع سابق، (ص: ٣٩٢)، رشيد: س ١٠٨، ص ٧٦١، م ١١٣٤، ٢٦ ربيع آخر ١١١٥هـ (٩ سبتمبر ١٧٠٣م).
٥ () مضابط الإسكندرية: س ١٥، ص ٣٢، م ١٥٤، ٢جماد آخر ١٢١٢هـ (٢٣ نوفمبر ١٧٩٧م).
٦ () قناطر السباع : س ١٥١، ص ٣٧٤، م ٧٦٦، ٢٠ ربيع الأول ١١٧٤هـ (١ نوفمبر ١٧٦٠م).
٧ () طولون : س ٢٢٩، ص ٩٥، م ٣٣٣، غرة صفر ١١٧٣هـ (٢٥ سبتمبر ١٧٥٩م).

رب النبي المسراتي الذي أعتق جاريته عائشة بنت عبد الله، ثم خطبها وتزوجها على صداق مقداره ٣٠٠٠ نصف فضة [١].

ويبدو أن كثرة التسري وانتشاره بين التجار المغاربة شكَّل هاجسًا لدى أزواجهم، وسبب لهن مشكلات أسرية أودت باستقرار الأسرة، فعندما اشترى محمد العياد المغربي من تجار ثغر رشيد جارية لزوجته عزيزة بنت قاسم المنستيري لخدمتها أساءت المرأة الظن بزوجها، وظنته يريد التسري، فخرجت من محل سكنه، ونشزت عن طاعته لمدة ثمانين يومًا، حاول خلالها إقناع الزوجة الناشز بنفسه وبواسطة جماعة من التجار المغاربة في الثغر المذكور فلم تمتثل، مما أدى إلى حكم القاضي عليها بالنشوز[٢].

١ () طولون : س ٢١٤، ص ٢٩٠، م٨٨٦، ١٨ ذي الحجة ١١٠٩هـ (٢٨ يونيو ١٦٩٨م).
٢ () رشيد: س ١٠٧، ص ٢٣٦، م ٣٤٩، ٢١ رجب ١١١١هـ (٤ مارس ١٦٩٩م).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده وأستعينه وأستهديه وأستغفره وأتوب إليه، وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه ورسله حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم:

فقد أتم الله عليَّ النعمة واكتملت هذه الدراسة التي خلصت منها بنتيجة مؤكدة، مؤدَّاها أن العمل التجاري كان له أثر كبير في تكوين الأسر المغربية في مصر خلال العصر العثماني؛ حيث أسهم في تشكيلها بداية من أولويات اختيار كلا الزوجين للآخر، مرورًا بجميع لبنات البناء والتكوين، حيث أثر في كل مراحله: في الخطبة، وفي كتابة عقد الزواج وصياغته وأسلوبه، ومن الذي يباشره، ومن الذين يحضرون توثيقه في المحكمة، وكيف يحتفلون به، والشروط التي أنتجتها ظروف مزاولة هذه المهنة في عقود زواج منسوبيها.

كما تأثر الصداق كمًا وكيفًا بعمل الزوج، ومستوى أسرته المالي والاجتماعي؛ حيث تباين مقدار ما يقدمونه للمرأة حسب مؤهلاتها، وكذلك تنوعت مكوناته النقدية والعينية، واختلفت طريقة دفعه مقدمًا أو مؤجلًا أو مقسطًا، ومثله الشوار الذي تجهز به العروس بيتها.

ومما توصلت إليه الدراسة أن طبيعة هذا العمل أسهمت في تحديد أوقات الزواج ومواسمه بما يتناسب مع المواسم التجارية، كما دفعت عددًا من التجار المغاربة إلى التعدد؛ فتزوجوا بأكثر من زوجة، وتسروا أيضًا بالجواري، الأمر الذي انعكس على استقرار الأسرة، وأثر مباشرة على الانسجام والتناغم الأسري، بسبب ما ينشب من خلافات ومنازعات شهدتها ساحات المحاكم الشرعية، هذا من الناحية السلبية، لكن الوجه الآخر للتعدد والتسري أنهما أسهما ـ بشكل قوي ـ في زيادة النمو والكثافة السكانية للجالية المغربية في مصر، من خلال زيادة عدد الأسرة، فلا شك في أن طبيعة عمل العائل ومستواه المعيشي كانت مؤثرة بشكل ملحوظ في تركيب الأسرة وعدد أفرادها.

وفي الأخير ينبغي أن أنبه على أمرين :-

الأول:- أهمية وثائق المحاكم الشرعية في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في العصر العثماني.

الآخر:- أن تأثير العمل التجاري على الأسرة لم يتوقف عند مرحلة البناء والتكوين، وإنما امتد معها فشكّل ظروفها وحدد مستوى معيشتها؛ من مأكل وملبس ومشرب ومسكن، وأطلّ بمشكلاته أحيانًا عليها فأدّى إلى كثير من المنازعات الأسرية، التي أودت بها أحيانًا إلى الطلاق أو الخلع أو الفسخ.

وهذا كله يجعل المجال مفتوحًا لاستكمال هذه النقاط في دراسة لاحقة أقوم بها أو أرشد إليها أحد الباحثين بمشيئة الله تعالى إن قدَّر الله لنا البقاء.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق المحفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة:

(١) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

١١ – ٣٧ – ٦٨ – ٧٣ – ٧٥ – ٧٦ – ٨٠ – ٨١ – ٨٢ – ٨٣ – ٨٥ – ٨٦ – ٨٦ مكرر– ٨٧ – ٨٨ – ٨٩ – ٩٠ – ٩١ – ٩٢ – ٩٣ – ٩٥ – ٩٦– ٩٨ – ٩٩ – ١٠٠ – ١٠٢– ١٠٥ – ١٠٦ – ١٠٩ – ١١٠ – ١٢٢.

(٢) مضابط محكمة الإسكندرية وتشمل الأرقام التالية :

١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥ – ٨ – ٩ – ١١ – ١٣ – ١٥.

(٣) سجلات إشهادات محكمة الإسكندرية الشرعية وتشمل الأرقام التالية : ١١ – ١٣ .

(٤) سجلات محكمة دمياط الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

٦٨ – ٨٦ – ١٣٢ – ٢٢٦ – ٢٤٩ – ٢٦٩.

(٥) سجلات محكمة رشيد الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

٩– ٥٩ –٦٣– ٦٥ – ٧٩ – ١٠٥– ١٠٧ – ١٠٨– ١١٤ – ١١٥ – ١٣٦– ١٥٢.

(٦) سجلات محكمة طولون الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

١٤١ – ١٨٥ – ٢١٢ – ٢١٣ – ٢١٤ – ٢١٦ ج ١ – ٢١٧ – ٢١٨ – ٢١٩ – ٢٢٠ مكرر – ٢٢١ – ٢٢٢ – ٢٢٣ – ٢٢٤ – ٢٢٦ – ٢٢٧ – ٢٢٩.

(٧) سجلات محكمة باب الشعرية الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

٦٣٠ – ٦٣٢ – ٦٣٣– ٦٣٤ – ٦٣٥ – ٦٣٨ – ٦٤٤.

(٨) سجلات محكمة بولاق الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

٥٨ – ٦٠ – ٦١ – ٦٣ – ٦٤– ٧٢ – ٧٨ – ٨٠ – ٨١ .

(٩) سجلات محكمة القسمة العسكرية الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

٨٢ – ١١٩ – ١٢٥ – ١٣٣ – ١٣٤ – ١٣٥ – ١٤٠ – ١٨١ – ٢٠٢ – ٢٣٠.

(١٠) سجلات محكمة قناطر السباع الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

١٣٨ – ١٤٠ – ١٤٢ – ١٤٣ – ١٤٤ – ١٤٥ – ١٤٦ – ١٤٧ – ١٥١.

(١١) سجلات محكمة جامع الصالح الشرعية وتشمل الأرقام التالية :٣٤٢ – ٣٤٣ – ٣٥٠ .

(١٢) محافظ الدشت وتشمل الأرقام التالية :١٩٠ – ٢٠٠ – ٢١٠ – ٢٢٦.

(١٣) محافظ محكمة قنا وإسنا الشرعية وتشمل الأرقام التالية :

محفظة (١)، حجة بتاريخ ٩ ربيع أول ١١٧٨هـ (٨ سبتمبر ١٧٦٤م).

محفظة (١)، حجة بتاريخ ٢٤ ربيع آخر ١١٥٢هـ (١ أغسطس ١٧٣٩م).

(١٤) سجلات محكمة مصر القديمة الشرعية، سجل رقم ١٠٠.

(١٥) سجلات محكمة القسمة العربية الشرعية ، سجل رقم ٧٢.

(١٦) سجلات محكمة الدقهلية الشرعية، سجل رقم ٥ .

(١٧) سجلات محكمة مديرية أسيوط الشرعية، سجل رقم ٣.

(١٨) سجلات محكمة منفلوط الشرعية، سجل رقم ٢ .

(١٩) سجلات محكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ٧٩ .

(٢٠) سجلات محكمة الباب العالي الشرعية ، سجل رقم ٢٧٤ .

ثانياً : المصادر العربية المخطوطة والمطبوعة.

(أ) المصادر المطبوعة : -

(١) أبو العباس أحمد بن محمد الناصري:الرحلة الناصرية، ج١، صورة مخطوط بالأوفست بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨١٨ جغرافيا .

(٢) عبد الرحمن بن أبي القاسم الشاوي الغنامي: رحلة القاصدين ورغبة الزائرين ١١٤١هـ (١٧٢٩م)، مخطوط في الخزانة العامة بالرباط ، المملكة المغربية، تحت رقم ٥٦٥٦ .

(٣) محمد الشرفي بن محمد الإسحاقي: الرحلة (سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م) " صحبة الأميرة خناثة بنت بكار زوجة مولاي إسماعيل سلطان المغرب الأقصى " مخطوط بالخزانة الملكية بالقصر الملكي في مدينة الرباط، المملكة المغربية، تحت رقم ١١٨٦٧١.

(ب) المصادر المطبوعة : -

(١) أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي: تاريخ طرابلس الغرب، المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب وما كان بها من الأخبار، عني بتصحيحه والتعليق عليه : الأستاذ. الطاهر أحمد الزاوي، مكتبة المدار الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م .

(٢) أحمد بن علي المقريزي: الاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٣، القاهرة ، ١٣٧٠هـ

(٣) الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي: معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، ط ١، طرابلس، ليبيا، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

(٤) جان ريمون: رواية رحلة إلى مرمرة وقورنية وواحتي أوجلة ومرادة، تعريب : مفتاح عبد الله السوري، دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

(٤) جيمس ريتشارد سن: ترحال في الصحراء، ترجمة : الهادي مصطفى أبو لقمة، ط١، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ، ١٩٩٣م .

(٥) حسن الفقيه حسن: اليوميات الليبية، ج١، ٩٥٨ - ١٢٤٨هـ (١٥٥١ - ١٨٣٢م)، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط٢، طرابلس، ٢٠٠١م .

(٦) دار الفرجاني: رحلتان عبر ليبيا، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

(٧) غيرهارد رودلفس: رحلة عبر إفريقيا ، مشاهدات الرحالة الألماني رودلفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا، مركز الجهاد للدراسات التاريخية، ط١، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٦م.

(٨) لودفيغ سلفاتور: السواحل الليبية في الرحلة البحرية للأمير النمساوي لودفيغ سلفاتور، ترجمة : عماد الدين غانم، مركز الجهاد للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق (٣٧) ط١، طرابلس ٢٠٠٥م.

(٩) محمد الصغير الإفريني: صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي، تحقيق: د / عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، ط١، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م.

(١٠) محمد بن عثمان الحشائشي : العادات والتقاليد التونسية، الهداية والفوائد العلمية في العادات التونسية، تحقيق: الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس للنشر، ط٣، تونس ، ٢٠٠٤م.

(١١) محمد بن محمد بن عمر العدواني: تاريخ العدواني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان،١٩٩٦م .

(١٢) محمود مقديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، المجلد الأول، والثاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

ثالثاً: المراجع العربية والمترجمة:-

(١) أبو القاسم سعد الله: دراسة اجتماعية في دفتر محكمة المدية ، أواخر العهد العثماني (١٨١٢-١٨٣٩ م)، ضمن أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث، ج٢، دار الغرب الإسلامي، ط٣، بيروت، ١٩٩٠ م .

(٢) أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م .

(٣) أحمد محمود هيبة : الظروف المتزامنة مع قدوم الرحالة جيمس ريتشارد سن لغدامس، ضمن أبحاث الندوة العلمية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، تقديم : نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣م.

(٤) إدوارد وليم لاين : عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، (مصر ما بين ١٨٣٣- ١٨٣٥م)، ترجمة : سهير دسّوم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

(٥) أُسَيْمة العظم : المجتمع في العصر الأموي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

(٦) أنعام محمد سالم شرف الدين : تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية ١٧١١- ١٨٣٥م، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ط١، ١٩٩٨م .

(٧) تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٨م .

(٨) حسان حلاق: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ج ١، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

(٩) خليل ساحلي أوغلي: سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور ضمن كتاب، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، استانبول، ٢٠٠٠م.

(١٠) سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثمن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م .

(١١) سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين ١٦ - ١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م .

(١٢) شوكت ياموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة : عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م .

(١٣) صلاح أحمد هريدي: دور الصعيد في مصر العثمانية، ٩٢٣- ١٢١٣هـ / ١٥١٧- ١٧٩٨م، دار المعارف، ط١، القاهرة ، ١٩٨٤م .

(١٤) عبد العليم القباني: قصة المغاربة في الإسكندرية، بحث ضمن ندوة العلاقات المصرية المغربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢م .

(١٥) عبد الكريم رافق : دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث ، مكتبة نوبل، دمشق، سوريا ، ٢٠٠٢م .

(١٦) عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٥م .

(١٧) ماهر عطية شعبان : دور القوافل في نشر الإسلام في السودان الأوسط في القرن ١٩، ضمن دراسات تاريخية مهداة إلى الدكتور: عادل حسن غنيم، الحصري للطباعة، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

(١٨) محمد عاكف آيدين وآخرون: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي :منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، المجلد الأول، استانبول، تركيا، ١٩٩٩ م .
(١٩) محمد عفيفي: عرب وعثمانيون رؤى مغايرة ، دار الشروق، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥م.
(٢٠) محمد عمر مروان: سجلات محكمة طرابلس الشرعية،١١٧٤هـ (١٧٦٠م)- ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) دراسة في دراسة في مصدر تاريخي، مركز الجهاد للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣ م.
(٢١) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصرالاقتصادي في العصور الحديثة، المطبعة الرحمانية، القاهرة، د-ت.
(٢٢) محمود علي عامر : المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام حتى العهد العثماني، دراسة وثائقية، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٧م .
(٢٣) منجي الكعبي : القيروان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م .
(٢٤) هاملتون جب، وهارولد بوون : المجتمع الإسلامي والغرب، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر للميلاد، ج ١، ترجمة ودراسة، د: أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، إصدارات دار الكتب الوطنية، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م .

رابعاً : الرسائل الجامعية :-

(١) خليفة حماش: الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
(٢) زينب محمد حسين الغنام : تجار القاهرة في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣م .
(٣) مسعودة موسود؛ نسيمة العوبي : طرابلس الغرب في عهد الوالي يوسف باشا القرمانلي ١٧٩٥ – ١٨٣٢م / ١٢١٠ - ١٢٤٧هـ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦ – ٢٠١٧م.
(٤) ناصرة عبد المتجلي إبراهيم علي : الدقهلية في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥م .
(٥) نبيل جميل قرحيلي: الاحتفالات في عصر المماليك (٦٤٨- ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ – ١٥١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

خامساً : البحوث المنشورة في المجلات والدوريات :-

(١) سالم محمد المعلول: دور واحة أوجلة في توثيق العلاقات مع ممالك بلاد السودان منذ القرن العاشر حتى مطلع القرن العشرين، مجلة البحوث التاريخية، السنة ٢٣، العدد ٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، يوليو ٢٠٠١م.
(٢) سوسن سليمان يحيى: قضايا المرأة في مصر العثمانية ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧- ١٧٩٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص رقم ٥٧، مركز النشر لجامعة القاهرة، القاهرة ، ١٩٩٣م.
(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دور المغاربة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القسم الأول، العهد العثماني، الجمعية التاريخية المغربية، عدد ١٠ - ١١، تونس، ١٩٧٨م.

(٤) ـــــ : وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية عن المغاربة في مصر، السجل التاسع، المجلة التاريخية المغربية ،عدد ٢٧-٢٨، السنة التاسعة، تونس، ديسمبر ١٩٨٢م .

(٥) عماد الدين غانم : غدامس في رحلة رودلفس الأولى إلى ليبيا أواخر ١٨٦٤م، ضمن أبحاث الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس، منشورات مركز الجهاد، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٣م.

(٦) محمد بشير سويسي : غدامس بين العقيدة والاختيار ، ضمن أعمال الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين ، تقديم : نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا، ٢٠٠٣م .

(٧) محمد سيف النصر أبو الفتوح: الأحوال الاجتماعية في مدينة إسنا في العصر العثماني، دراسة في سجلات إشهادات الزواج والطلاق في القرن ١٢ هـ / ١٨م، ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ١٥١٧- ١٧٩٨م، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص رقم ٥٧، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣م .